قضايا حركية ١٢

# عنصرية تحت الحصار

## أعمال مؤتمر القاهرة التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان




دعاء حسين • ساري حنفي • سعيد البكري
غانم جواد • ك . س . شالام • مصطفى عبد الغفار
مصطفى مرعي • نصر حامد أبو زيد • نظام عساف

تقديم وتحرير

صلاح أبو نار

# عنصرية تحت الحصار

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

عنصرية تحت الحصار

تحرير:
صلاح أبو نار

الناشر :
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

سلسلة: قضايا حركية (١٢)

٩شارع رستم جاردن سيتي القاهرة
تليفون : ٧٩٥١١١٢ (٢٠٢)
فاكس : ٧٩٢١٩١٢

العنوان البريدي:
ص ب: ١١٧ مجلس الشعب-القاهرة
E.mail: info@cihrs.org
الموقع على الإنترنت: www.cihrs.org

الصف الالكتروني:
مركز القاهرة: هشام السيد
غلاف وإخراج:
مركز القاهرة: أيمن حسين
رقم الإيداع بدار الكتب :

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

## فهرس

## مركز القاهرة
## لدراسات حقوق الإنسان

■ هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي.. ويلتزم المركز في ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة العلمية.

■ يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.

■ لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

| المدير التنفيذي | المستشار الأكاديمي |
|---|---|
| **مجدي النعيم** | **محمد السيد سعيد** |

مدير المركز

**بهي الدين حسن**

# تمهيد

## من القاهرة إلى دريان

دراسة في الديناميات السياسية
للعملية التحضيرية الأهلية

د. صلاح أبو نار

فيما بين التاسع عشر والثاني والعشرين من يوليو ٢٠٠١، انعقد مؤتمر القاهرة التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. مثل المؤتمر حشدا عربياً دوليا للمنظمات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان، ومن ضمن الحاضرين الذين بلغ عددهم ٦٥ منظمة شكلت المنظمات العربية قوة الحضور الأساسية.

في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية حققت القضية الفلسطينية انتصارا تاريخيا بالمعنى الحقيقي للكلمة. ففي منتدى دربان الأهلي وجدت العنصرية الإسرائيلية نفسها أمام محاكمة شعبية مدنية عالمية، معزولة تماما، ومدانة بالإجماع، لا تجد سندا يدعمها، إلا من بضع منظمات صهيونية متطرفة، اضطرت في النهاية للانسحاب في مواجهة الحصار العالمي. وسنجد نص الحكم الذي أصدرته تلك المحاكمة المدنية العالمية، داخل فقرات إعلان المنتدى الأهلي التي تناولت القضية الفلسطينية، فقرات ساوت بين الصهيونية والعنصرية، وأدانت إسرائيل كدولة تمارس السياسات العنصرية، ودمغتها كنظام فصل عنصري من نمط جديد.

لم يكن هذا الانتصار الذي حققته القضية الفلسطينية في دربان حصيلة عمل جماعة بعينها، بل النتيجة الطبيعية لنضال تحالف مدني عالمي امتدت أواصره لتشكل المؤتمر كله. تحالف لعب فيه مجمل المنظمات الأهلية العربية، مدعومة من جانب "تحالف المنظمات غير الحكومية في جنوب أفريقيا SANGOCO الدور المركزي. لكن إذا حللنا هذا الدور المركزي في تطوره وديناميـاته سنجد أن مؤتمر القاهرة الذي يحتوي هذا الكتاب على وقائعه وأعماله، شكل البوابة الأساسية التي تدفقت منها

القوى الرئيسية الدافعة والمخططة لهذا الدور المركزي، والإطار الذي بلور الصيغة المؤسسية المنظمة لحركة ذات دور مركزي.

## ١- مؤتمر القاهرة
## التوقيت والمهام

انعقد مؤتمر القاهرة في توقيت حساس وحاسم. بأي معنى؟ جاء المؤتمر في الوقت الذي تصاعد فيه فعل آلة القمع الإسرائيلية إلى أقصى مداه، وفي وجهها وقف الشعب الفلسطيني أعزل إلا من قدرته على الصمود والاستبسال في المقاومة. ومع تصاعد الهجمة الإسرائيلية، كان وجدان وعقل الطلائع العربية يتأجج بضرورة الفعل المضاد. فعل قادر على دعم المقاومة الفلسطينية البطولية، وفضح ومحاصرة السياسات الإسرائيلية بطابعها الاستعماري العنصري، ودفع حركة التحرر الوطني الفلسطيني في طريق استعادة سيادتها السليبة. وسنجد في أغلب كلمات المؤتمر الافتتاحية تعبيرا عن هذا الوعي، كما أن ذات الوعي كان مصدر موضوع المؤتمر الأساسي وشعاره: "معا.. من أجل القضاء على آخر النظم العنصرية". وسيقود هذا الوعي إلى فكرة مضمونها أن مؤتمر دربان، يقدم فرصة هائلة لفضح عنصرية السياسات الإسرائيلية، ولتوفير دعم عالمي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني[١].

ولم تكن هذه النظرة إلى مؤتمر دربان من جانب الهيئة المنظمة لمؤتمر القاهرة نظرة سياسية نفعية بحتة. بل جاءت على خلفية وعي سياسي جديد، أخذ في الظهور في أواسط الثمانينيات واشتد عوده في التسعينيات، ليترسخ داخل فئات معينة، تنشط داخل مؤسسات المجتمع المدني العربي الوليد. وعي تختلف أشكاله ومرتكزاته الاجتماعية، لكنه عامة، ينظر نظرة نقدية إلى أشكال الفكر والتنظيم السياسي القديمة. فيرى أن بعضها قد انقضى أمره نهائيا، والآخر في حاجة إلى إعادة بناء ونفخ روح جديدة فيه. وينظر إلى العالم من حوله نظرة أخرى، تدين عولمة رأس المال الراهنة، عولمة الإفقار والإقصاء والتهميش، ويناضل من أجل عولمة بديلة، عولمة الديمقراطية والعدالة والتنمية. ومن أجل ذلك يسعى للمشاركة في تلك الحركة العالمية النشطة، الساعية لبناء تحالف مدني-شعبي ديمقراطي عالمي، في مواجهة تحالف رأس

المال والهيمنة الأمريكية.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية جاء انعقاد المؤتمر قبل يومين فقط من انعقاد الدورة الثالثة والأخيرة للجنة التحضيرية لمؤتمر دربان، التي انعقدت في جنيف فيما بين ٣ يوليو و١٠ أغسطس. كما أنه جاء قبل بدء أعمال مؤتمر دربان في ٢٨ أغسطس بـ٢٧ يوما فقط. والحاصل أن المؤتمر جاء في ذروة العمليات التحضيرية، أي في ذروة عمليات الحشد والتنسيق والتحالف، التي دارت بين منظمات المجتمع المدني على امتداد العالم. وفي ذروة الضغط الأمريكي، الموجه أساسا ضد المنظمات الأهلية. وكان الوجه الآخر للعاملين السابقين مجئ المؤتمر، في ذروة الصراع على تحديد أجندة مؤتمر دربان وتحديد الصيغة النهائية لمشروع الإعلان العالمي، بين القوتين السابقتين، منظمات مدنية تحشد وتنسق وتتحالف، جاعلة من شعار المؤتمر "المساواة والعدل والكرامة" موضوع حشدها الأساسي، ومن قضيتي العنصرية الإسرائيلية وتجارة الرقيق الأفريقي ساحة مواجهاتها الأمامية. وقوة أمريكية لها تحالفاتها، تحالفات كان امتدادها الأهلي محدودا إلى درجة مثيرة للرثاء، إذ اقتصر كما أوضحت وقائع منتدى دربان الأهلي على بضع منظمات صهيونية وإسرائيلية، أما امتدادها الرئيسي فكان حكوميا موزعا بين قوتين؛ قوة نشطة وهجومية، صريحة تقولها بالثلاثة، سنجدها في بريطانيا وكندا واستراليا وإسرائيل والاتحاد الأوروبي. وقوة أخرى غير نشطة وغير هجومية، تتكون من تلك الدول التي لا يمكنها تحمل عبء تكاليف مواجهة السياسة الأمريكية، كما لا يمكنها أيضا تحمل عبء معارضة منظماتها الأهلية في مواقف، لا تتعلق فقط بصميم مصالحها القومية، بل باتت أيضا تحظى بإجماع عالمي. وما إن حل الثامن والعشرون من أغسطس، وبدأت أعمال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، حتى وصلت ذروة الصراع إلى ذراها. ففي اليوم السابق مباشرة نشرت صحيفة واشنطن بوست، أن مسئولا كبيرا في الخارجية الأمريكية صرح لها أن واشنطن ستبلغ ممثلي سفارات العالم رسميا، بموقفها المعارض لمسألتي مساواة الصهيونية بالعنصرية، وتجارة الرقيق، ورافق ذلك تصريح صادر عن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، جاء فيه: "اقترحت بعض الوفود في جنيف لغة غير مقبولة، لابد من عمل جاد لحذفها. فهي غير متوازنة، ومثيرة، خصوصا فيما يتعلق بالشرق الأوسط والعبودية والتعويضات"[٢].

وما إن رنت أصداء صيحة الحرب الأمريكية في أروقة الأمم المتحدة في جنيف حتى وجدت السيدة ماري روبنسون نفسها مضطرة لارتداء الدرع وامتشاق الحسام. ولما كان موقعها الرسمي كسكرتير عام للمؤتمر، لا يسمح لها بالظهور كمحارب تحت الراية الأمريكية، وجدت نفسها مضطرة مرة أخرى للاختفاء بدرعها وحسامها في إهاب الواعظ. وهكذا وقفت في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية تعظ، بما ينطبق عليه المثل العربي الشهير "ظاهره الرحمة وباطنه العذاب". فإن أردت توصيف إجرائي لهذا العذاب الباطني، فسوف نجده في بيان سكرتارية المجموعة العربية: "فيتو مسبق على جدول أعمال المؤتمر"(٣).

وفي مواجهة هذا الظرف الحساس والحاسم، أخذ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان على عاتقه تنظيم مؤتمر القاهرة، سعيا لتحقيق ثلاثة أهداف:

١- بناء شكل تنظيمي جامع، لمجموعة من منظمات حقوق الإنسان العربية، المشاركة في عملية دربان، منظمات متقاربة فكريا، وذات أواصر تنظيمية وثيقة، ويوحدها إيقاع حركي متجانس، شكل قادر على تعبئة وتنظيم جهود تلك المنظمات، والاندماج في العملية التنظيمية الرسمية لمنتدى دربان الأهلي.

٢- توسيع شبكة التحالفات مع قوى المجتمع المدني العالمي، من خلال اتخاذ موقف فكري وعملي إيجابي متجانس من قضايا العنصرية عامة، والمبادرة بتبني واضح وعملي لقضايا معينة منها.

٣- تبني وثيقة فكرية رسمية، قادرة على توحيد رؤية أوسع قطاع من منظمات حقوق الإنسان لقضايا العنصرية، وطرح خطاب حقوقي مبدئي وقادر على التأثير، وتحريك الدعم الخارجي للقضية الفلسطينية.

وهي الأهداف التي نجح المؤتمر فعليا في تحقيقها، وشقت الطريق إلى الانتصار العربي في دربان.

## ٢- العملية التحضيرية الأهلية العامة
## الديناميات السياسية

في الثاني عشر من ديسمبر ١٩٩٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١١١/٥٢، وكان يحمل عنوان "العقد الثالث من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب". وكان من ضمن ما نص عليه القرار انعقاد "المؤتمر العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب" في عام ٢٠٠١، وفي عام ٢٠٠٠ انعقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر، في جنيف فيما بين الأول من مايو والخامس منه، وخلال تلك الدورة انتهت اللجنة إلى قرار يحدد "البرنامج المؤقت للمؤتمر". وفي إطار ذلك دعت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بوصفها السكرتير العام للمؤتمر، إلى وضع مسودة إعلان عالمي صادر عن المؤتمر وبرنامج عمل ملحق به، وذلك اعتمادا على نتائج عملية تحضيرية ممتدة تتكون من أربعة مستويات، المستوى المركزي وهو مستوى اللجنة وإلى جواره ثلاثة مستويات إقليمية، مستوى المؤتمرات Conferences الحكومية، ومستوى الندوات Seminars الخاصة بالخبراء Experts، ومستوى المنتديات Forums الأهلية، والمستوى الثالث والأخير تكون من مستويين: مستوى المنتديات الإقليمية القارية العامة، وداخله توجد مستوى منتديات إقليمية قارية فرعية، والأخير تشير إليه وثائق الأمم المتحدة بمصطلح Meeting أي اجتماع أو ملتقى، تمييزا له عن المستوى الإقليمي القاري العام.

ومنذ هذا التاريخ تتابعت خطوات العملية التحضيرية الرسمية، ومن حول هذه العملية التحضيرية الرسمية تواجد جهد آخر تحضيري غير رسمي، سنجده في أقصى درجات فعاليته على المستوى الأهلي. ثم على مستوى الجماعة العلمية، الموازي لمستوى الخبراء الرسمي، والذي يمثل امتدادا عضويا للمستوى الأهلي ويتداخل معه أي نشاطه في أغلب الأحيان.

انعقد مؤتمر القاهرة في إطار العملية التحضيرية المعتمدة من الأمم المتحدة، فهو أحد أربعة اجتماعات Meeting أهلية إقليمية فرعية. ومن هنا تصبح دراسة الديناميات السياسية للعملية التحضيرية الأهلية العامة، ضرورية لفهم المحركات

الفاعلة والتغيرات الحادثة والتفاعلات الجارية داخل المجال السياسي الخاص، الذي تواجد ونشط فيه المؤتمر والصيغة التنظيمية التي انبثقت منه. وسوف يتم تحليل تلك الديناميات على مستويين: يتناول الأول موضوعها واتجاهاتها، بينما يتناول الثاني قوتها وتفاعلاتها.

## أ- الديناميات السياسية الأهلية العامة: موضوعاتها واتجاهاتها

ما هو الموضوع الذي دارت حوله الديناميات السياسية للعملية التحضيرية الأهلية العامة؟ وما هى الاتجاهات التي انتظمت وتخللت التعامل الأهلي مع هذا الموضوع؟

سنجد الموضوع في الأهداف التي حددها القرار ١١١/٥٢ ١٩٩٧ لمؤتمر "العنصرية"، ثم جدول أعماله المؤقت كما حددته الدورة الأولى للّجنة التحضيرية.

توزعت أهداف المؤتمر بين مهمة الرصد الفكري لواقع قضية العنصرية، ومهمة تحديد سبل مواجهتها انطلاقا من النتائج التي انتهت إليها المهمة الأولى.

انطوت المهمة الأولى على ثلاثة أهداف، رصد التقدم المتحقق في مقاومة "العنصرية"، إعادة تقيم العقبات المعترضة للتقدم في هذا المجال، تحديد العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية وغيرها من العوامل، التي من شأنها المساعدة على مكافحة "العنصرية".

أما المهمة الثانية والعملية فلقد طرحت على مستويين:

يختص الأول بوضع خطوات تنفيذية وإجرائية من أجل مكافحة "العنصرية" على المستوى العام، أما الثاني فيختص بوضع توصيات محددة تستهدف تطوير فعالية الأمم المتحدة في مكافحة "العنصرية".

يتكون المستوى العملي الأول والعام من ثلاث مهام: العمل من أجل رفع الوعي بأضرار "العنصرية"، وتطوير تطبيق المعايير والمواثيق الراهنة من أجل مكافحة "العنصرية"، وصياغة توصيات محددة، تستهدف الإقرار بتدابير جديدة من أجل مكافحة "العنصرية"، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. أما المستوى العملي الثاني والخاص فيتكون من هدفين، التطوير الكيفي لبرامج الأمم المتحدة الرامية

لمكافحة "العنصرية"، من خلال رفع فعالياتها وتطوير آلياتها، وتطوير وتأمين حصول الأمم المتحدة على الموارد اللازمة لمكافحة "العنصرية".

وكما توزعت أهداف المؤتمر بين الرصد الفكري لواقع "العنصرية" والتحديد العملي لسبل مواجهتها، توزعت المحاور الأساسية لجدول أعمال المؤتمر بين محورين عامين يشكلان امتدادا للهدفين السابقين.

يقوم المحور الأول بعملية رصد فكري لواقع "العنصرية"، من زاوية تحديد مصادرها وأسبابها، ثم تحديد الفئات التي تشكل ضحاياها.

أما المحور الثاني فيتولى مهمة التحديد العملي والإجرائي لسبل مواجهة "العنصرية"، وذلك على ثلاثة مستويات متداخلة: الأول استراتيجي، ويستهدف وضع الاستراتيجيات الرامية لتحقيق المساواة الكاملة، وتشمل الاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية والتثقيفية، واستراتيجيات تطوير وتفعيل التعاون الدولي والآليات التنظيمية. والثاني إجرائي عام ويستهدف وضع تدابير الوقاية والحماية والتثقيف الرامية إلى القضاء على "العنصرية". والثالث مستوى إجرائي قانوني خاص ويستهدف توفير طرق الانصاف والطعن والتنفيذ والتدابير التعويضية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

هذا هو الموضوع، ماذا بشأن الاتجاهات؟ هناك أكثر من منظور، لتحليل الاتجاهات التي انتظمت وتخللت عملية التناول الأهلي للموضوع، سنختار منها منظورين متكاملين يوفران لنا أداة تحليلية مفيدة لموضوعنا، ويعني الأول بتحليل التمايزات الإقليمية في عملية التناول الأهلي، ويعني الثاني بتحليل التماثلات العامة داخل ذات العملية.

إن السمة الأولى والأسهل إدراكا التي سينتهي إليها المنظور الأول، هو سيطرة موضوعات معينة على اهتمام الجمعيات الأهلية المنتمية إلى نطاق إقليمي معين، موضوعات مركزية تحتل بؤرة الاهتمام، تبعا لقوة ضغطها على الواقع، وبالتالي قدرتها التعبوية، ويبدو هذا واضحا بمراجعة أعمال وإعلانات المنتديات والاجتماعات الأهلية، وإلقاء نظرة على موضوعات ندوات الخبراء الموازية لها. ففي منتدى داكار الأفريقي سيطر موضوع العبودية والصراعات العرقية، بينما كان موضوع ندوة الخبراء في أديس أبابا هو الصراعات الإثنية. وفي منتدى سنتياجو لأمريكا اللاتينية والوسطى سيطر

موضوعا السكان الأصليين ودور الأصول الأفريقية والتعددية الثقافية، بينما كان موضوع ندوة سنتياجو للخبراء هو الإجراءات القانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتغلب على التمييز العنصري، الذي ركز على مشاكل الجماعات الأصلية والأفرو-لاتينية والمخلطة. وفي منتدى ستراسبورج الأهلي سيطرت موضوعات المهاجرين والتعصب الديني والنزعات القومية الأوروبية العدوانية الجديدة، بينما كان موضوع ندوة جنيف (أوروبا الغربية) قضايا تعويضات ضحايا العنصرية، وموضوع ندوة وارسو (أوروبا الشرقية) حماية الأقليات القومية. وفي منتدى طهران الأهلي سيطرت موضوعات الهجرة والاتجار في البشر والمنبوذين، بينما كان موضوع ندوة بانجكوك الهجرة والاتجار في البشر. وفي اجتماع عمان التحضيري ومؤتمر القاهرة، سيطر موضوعا الاحتلال والعنصرية الإسرائيلية(٤).

وهناك تمايزات إقليمية أخرى بخلاف التمايز السابق، نورد فيما يلي أكثرها لفتا للانتباه، من خلال مقارنة بين العملية الأهلية الأوروبية ومثيلتيها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما عكستها الوثائق النهائية لمنتدياتها الأهلية، سنلاحظ أولا: اختلاف في اللغة، ونقصد بذلك: اللغة كأسلوب يعكس أسلوب تفكير وعمل. يسيطر على وثيقة ستراسبورج لغة قانونية غير سياسية. بينما نجد لغة وثيقتي داكار وسنتياجو لغة سياسية تاريخية، دون أن يعني ذلك خلوهما من التأطير القانوني. يبدو هذا واضحا بمجرد إلقاء نظرة سريعة. فوثيقة ستراسبورج تدعى تقريراً Report وليس إعلاناً Declaration كما هو حال وثيقتي داكار وسنتياجو، والمصطلح الأول محايد وبارد، بينما الثاني رغم قانونيته محمل بدلالات سياسية وتاريخية. والفقرات الأولى في سنتياجو تتحدث عن الالتزام بـ "الدور التاريخي" و"الحق في تفسير الحقبة التاريخية"، بينما تكتفي فقرات ستراسبورج بالإشارة ببساطة إلى "الالتزام بمكافحة". فإذا توغلنا قليلا في المقارنة وجدنا تمايزا آخر شديد الأهمية: في ستراسبورج يهيمن مناخ قانوني مؤسسي، فالإشارات إلى المعاهدات والاتفاقيات والمؤسسات والآليات لا تتوقف إلا لتبدأ. فإذا نظرنا إلى ما خلف هذا المناخ المؤسسي وجدنا حركات اجتماعية قاعدية، ترتكز إلى مجتمع موجود بالفعل، لكنها تناضل من أجل توسيع حدوده وتعميق وجوده وحل صراعاته وتناقضاته. أما في سنتياجو وداكار، فالتاريخ هو الذي يهيمن. فالخبرة

الاستعمارية الدامية القديمة حاضرة بقوة. حاضرة في وجود أبرز ظواهر العنصرية، وفي بنية الواقع المعاصر المعيد لإنتاج العنصريات القديمة والمنتج لعنصرياته الجديدة، وفي العولمة بوصفها الشكل الحديث لخبرة السيطرة الاستعمارية القديمة. وإذا نظرنا إلى ما خلف هذا المناخ التاريخي وجدنا حركات اجتماعية قاعدية، تسعى لمواجهة ميراث السيطرة التاريخية الاستعمارية القديمة وأشكالها المعاصرة، عبر تأسيس مجالها المدني المستقل وإطلاق سياسات للتغيير التاريخي.

في مقابل التمايزات الإقليمية تواجدت عدة سمات عامة، شارك فيها قطاع واسع من أطراف العملية التحضيرية الأهلية. ولا تتعلق تلك السمات بوجود الإطار الحقوقي المرجعي والتماثلات المترتبة عليه، بل بالاتجاهات التي انتظمت التعامل مع هذا الإطار، وهو ما يعني أننا سنجدها أساسا على المستوى التفسيري لظواهر العنصرية، ثم على مستوى المواجهة الاستراتيجية -وليس الإجرائية- لذات الظواهر. فيما يتعلق بتماثلات المستوى التفسيري سنلاحظ وجود تماثلات قوية، تنبع من وجود ما يشبه الإجماع على مسئولية الغرب الأساسية في خلق ظواهر العنصرية، سواء في ظل السيطرة الاستعمارية التقليدية أو في ظل العولمة. لا ينحصر أثر الاستعمار الغربي في استمرارية وجود ضحاياه المباشرين (السكان الأصليون)، والجيوب الاستعمارية الاستيطانية (إسرائيل)، بل نجده أيضا وأساسا في بنية المجتمعات المعاصرة. أي في بنية التخلف، بما تفرزه من إفقار وتهميش مترافق مع توجهات عنصرية، وبما تولده من قوى طرد دافعة لهجرة الأهالي للخارج حيث يواجهون معاملات عنصرية، ثم في بنية الدولة الحديثة بحدودها السياسية المصطنعة، المتناقضة مع حدودها الإثنية واللغوية، وبالتالي المولدة لصراعات سياسية وعرقية. وبهياكلها السياسية التوحيدية والتسلطية، المتناقضة مع تنوع قاعدتها الاجتماعية، وبالتالي المولدة لعمليات إقصاء وتمييز عنصري، وجاءت العولمة لكي تستأنف مسيرة التأثير العنصري للحقبة الاستعمارية. فقطار العولمة الكاسح الذي تجره قاطرة الشركات متعدية الجنسيات، وتقوم المؤسسات المالية الدولية بفرض القواعد الضامنة لانضواء بلدان العالم تحت سطوته، لا يُظهر حتى الآن لبلدان الجنوب سوى وجهه القبيح والمدمر. فالعولمة -اقتصاديا- كنتيجة لأولوية ووقع فعلها الاقتصادي، تجبر الدولة على الالتزام بسياسات التكيف الهيكلي

على حساب الالتزام بالسياسات الاجتماعية وحقوق الإنسان. وكل ذلك من شأنه نشر وتعميق ظواهر التمييز العنصري.

ونجد تماثلات المستوى التفسيري حاضرة بوضوح في كافة إعلانات المنتديات القارية، وإن كان تقرير ستراسبروج أقلها تشديدا عليها. كما نجدها حاضرة بقوة في وثيقة عمان، وإذا نظرنا إلى إعلان القاهرة وجدناها تحتل أولى فقراته بعد الديباجة مباشرة(٥).

إذا انتقلنا إلى تحليل تماثلات المواجهة الاستراتيجية لظواهر العنصرية، فسوف نجد داخل الإعلانات منظومة عامة من ثلاث قيم: الديمقراطية والعدالة والتنمية، تشكل جوهر المواجهات الاستراتيجية. هذه القيم تشكل عمليا جوهر أو جزءاً من جوهر منظومة قيم حقوق الإنسان، إلا أننا لا نشير هنا إلى نمط وجودها الحقوقي، بل إلى نمط وجودها العقائدي النوعي داخل الحركات الاجتماعية الأساسية التي شاركت في العملية التحضيرية وتوزعت بين توجه ديمقراطي راديكالي، وتوجه اشتراكي جديد آخذ في التبلور وتوجه وطني تحرري شعبي جديد.

## ب- الديناميات الأهلية: قوتها وتفاعلاتها

داخل أي عملية سياسية تتعامل القوى الفاعلة فيها مع موضوعها وفقا لإيقاع حركي معين، يتحدد تبعا لنسق مركب من العوامل، ويسم الدينامية السياسية لهذه العملية بطابعه، وإذا نظرنا إلى وقائع العملية التحضيرية الأهلية العامة، وجدناها تتسم بأمرين: قوة الحركة وقوة واتساع التفاعلات، ما هو المقصود بذلك؟ وكيف يمكن تفسيره؟

فيما يتعلق بالسؤال الأول، اتسمت حركة المنظمات الأهلية في العملية التحضيرية بقوة الإيقاع، إذ كانت ذات طابع كثيف ومتواتر ومتسعة النطاق(٦)، لاحظ على سبيل المثال تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان عن أحداث عام ٢٠٠١، أن العملية السياسية التي فجرها مؤتمر دربان: "قادت إلى تعبئة غير مسبوقة لضحايا العنصرية، المنتمين إلى جماعات منتشرة على امتداد العالم كله. الأمر الذي أدى إلى تقوية وإعادة تنشيط العديد من الحركات القومية والإقليمية والحركات ذات الأساس العرقي والثقافي،

المناهضة للعنصرية"[7]. ويرسم لنا مروان بشارة صورة داخلية حية ومؤثرة، للحشد الناتج عن تلك التعبئة كما تواجد ونشط داخل قاعات منتدى دربان: "احتج الداليت على النظام الطائفي في الهند، وسار سيرهم المنبوذون اليابانيون، وقدمت شعوب الغجر مطالب خاصة بانتهاك حقوق الإنسان، وعبر سكان أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية عن مخاوفهم بشأن العواقب المدمرة اجتماعيا والمقسمة عنصريا الخاصة بتحديد تنظيم أمور المجتمع وحرب المخدرات، وأرسلت قبائل الماوري في نيوزيلندا والإنوي في كندا والتوا في رواندا، وجماعات الهان العرقية في الصين، والمنفيون التبتيون وغيرهم، بممثليهم ومخاوفهم إلى المؤتمر الدولي. وأثار الأفارقة قضايا مثل العبودية المستمرة في أفريقيا، أثر العنصرية على الإصابة بفيروس نقص المناعة (الإيدز) وقضايا ضخمة أخرى"[8].

وتتصل بتلك السمة وتتفاعل معها سمة أخرى، فقد كان من الطبيعي مع كثافة وتواتر حركة المنظمات الأهلية على امتداد العالم، ومن حول قضية تحظى باهتمام عام ومركز ويخطط لطرحها في إطار منتدى أهلي عالمي عام، أن تتكاثف وتتسع معها حركة التفاعلات الرأسية والأفقية بين المنظمات الأهلية، وفي إطارها حركة التنسيق وبناء التحالفات المدنية. ونحن نجد مؤشرا على قوة تلك التفاعلات، بما انطوت عليه من تنسيق وتحالفات، بمجرد إلقاء نظرة على أعداد الحاضرين في المنتديات الإقليمية، ففي منتدى سانتياجو الأهلي الخاص بأمريكا اللاتينية، حضرت ٦٠٠ منظمة أهلية مثلها ١٥٠٠ ممثل. وفي منتدى ستراسبورج الأهلي الخاص بأوروبا الغربية والشرقية كان هناك ٢٥٠ ممثلا للمنظمات الأوروبية. وفي اجتماع كاتامندو الأهلي الإقليمي الفرعي الآسيوي، حضر ٢٠٠ مندوب عن المنظمات الآسيوية. وفي مؤتمر القاهرة حضرت ٦٥ منظمة عربية وإقليمية ودولية. أما في منتدى دربان فقد كان هناك ٣٠٠٠ منظمة، انتظمت في إطار ٤٤ تجمعا إقليميا، وداخل تلك المنتديات كثيفة الحضور، وبديهيا قبلها وبعدها، كانت التوجهات التنسيقية والتحالفية قوية وواسعة، فإن لم يكن هذا التقرير العام كافيا، سنضرب مثالين عمليين مرتبطا بالمنظمات الأهلية العربية. يتصل الأول بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والثاني بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، في تحليل أولي لمقدمات ونتائج مؤتمر دربان، أشارت المنظمة العربية إلى

مشاركتها في الجهود التحضيرية في آسيا وأفريقيا، وكيف أن هذا مكنها من "بناء تحالفات مع المنظمات الآسيوية والأفريقية"(٩).

وفي التقرير الذي كتبه يسري مصطفى عن مشاركة المنظمات الحقوقية العربية في مؤتمر دربان، أشار إلى مشاركة مركز القاهرة في اجتماع جابردني بوصفها بداية "بناء علاقات مع المنظمات غير الحكومية الأفريقية، والمنظمات غير الحكومية الأمريكية والأوروبية لذوي الأصول الأفريقية"، ثم جاءت المشاركة في منتدى طهران لتقود إلى نفس النتيجة مع المنظمات الأهلية الآسيوية(١٠). وعندما جاءت الدورة الثانية للجنة التحضيرية، ازدادت التحالفات العربية الآسيوية-الأفريقية قوة ورسوخا، وهو ما اتضح في "تنظيم حوارات وجلسات استماع ومؤتمرات صحفية مشتركة، ومسيرة مشتركة مع المنظمات الأفريقية(١١)".

وإذا تركنا المنتديات والاجتماعات جانبا، وما يدور فيها وقبلها وبعدها من تفاعلات وتحالفات، فسوف نجد أنفسنا أمام صورة أكثر ثراءً، إذ كان في استطاعة أي عضو في منظمة أهلية، أن يدخل بالنيابة عن منظمة وبمعزل عن أي ترتيبات رسمية لمنتدى أو اجتماع أهلي ما، في تفاعلات كثيفة ومتواترة على امتداد العالم، دون أن يكون في حاجة إلا لشروط ذاتية، وإمكانيات مادية، وقدر من التفاني، ومهارات لغوية متوسطة، وقدرة على استخدام الكومبيوتر، وبعض وثائق المؤتمر الأساسية، ونصف دستة عناوين بريد إليكتروني لبضع منظمات أهلية.

كيف يمكن لنا تفسير مثل هذا الزخم الحركي الأهلي الهائل والتفاعلات الاستثنائية التي جرت في إطاره؟ الأمر المؤكد أن أي زخم حركي، يمكن تفسيره بإرجاعه إلى قوة وإلحاحية أهدافه، إلا أن ذلك يظل في النهاية محض تفسير جزئي، لا يضع أيدينا على خصوصية الظاهرة في ظرف معين وزمان محدد.

سأقترح في هذا الصدد عدة عوامل شكلت عبر تفاعلها، خصوصية القوة المولدة لهذا الزخم الحركي بتفاعلاته وتحالفاته. وتتوزع تلك العوامل بين مجموعتين وفقا لدرجة تأثيرها. في المجموعة الأولى نجد العوامل ذات التأثير المركزي، أي ذات الدور الرئيسي في تشكيل الظاهرة، أما المجموعة الثانية فهى مجموعة العوامل المساعدة، عوامل كان لها دورها الهام والمتفاوت، لكنه لا يصل إلى وزن ودور عوامل المجموعة

الأولى.

تشمل المجموعة الأولى ثلاثة عوامل. العامل الأول والذي سنعود إليه في الجزء الثالث من مقدمتنا، هو وجود مجتمع مدني عالمي وليد وناهض، تتزايد مع مرور الأيام حركته وتفاعلاته ومؤسساته، مجتمع نشط بدرجات متفاوتة، وفقا لاختلاف المناطق الجغرافية، ومعها اختلاف الأطر السياسية المنظمة للحركة المدنية، والتقاليد التاريخية والثقافية السياسية المحركة للفعل الجماعي. مجتمع يقف في حالة تأهب للمبادرة بالفعل، في مواجهة أي مناسبة أو أحداث عالمية تمس قضاياه ومصالحه. ويكتسب تأهبه هذا طابع اليقظة والحساسية، وطابع القدرة السريعة والعامة، على الحركة من جهة أخرى. أما طابع اليقظة فمصدره عمق إدراك طلائعه، بخطورة المرحلة التي يمر بها العالم وعمق التحولات الجارية وكونيتها. أما القدرة السريعة والعامة على الحركة فمصدرها الثورة الاتصالية المعاصرة، بما تتيحه من انتشار سريع ومتواقت للأخبار وتفاعل سريع ومتواقت معها، وبما توفره من قدرات اتصالية فورية وسريعة ومكثفة ورخيصة التكاليف بين المنظمات الأهلية على امتداد العالم. ولقد كان هذا المجمع المدني العالمي هو البنية التي انبثق منها هذا الزخم الحركي. كتب الدكتور عزمي بشارة أن مؤتمر دربان قد أثبت: "وجود شبكة عالمية قائمة بذاتها تنبض بالحياة من المؤسسات غير الحكومية، وأن لغة هذه المؤسسات وأسلوب عملها تختلف اختلافا جذريا عن لغة الدول والحكومات"[١٢]. وداخل تلك الشبكة تمتد أواصر تحالف مدني عالمي واسع يزداد مع الأيام قوة وتحديدا في توجهاته، ويقوم –في كلمات بهي الدين حسن– على: "مناصرة حق الشعوب في التنمية وإرساء أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويسعى إلى عولمة قضية العدل وتعميق التضامن الأممي في مواجهة عولمة القهر السياسي والاقتصادي، وفي مواجهة التلاعب الحكومي الدولي بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان[١٣].

ويرتبط العامل الثاني بالتعريف الذي حددته الأمم المتحدة للعنصرية. وجد هذا المجتمع المدني العالمي، المتأهب للفعل والمبادرة، نفسه مدعوا للمشاركة في عملية تحضيرية طويلة الأمد حول موضوع يتسم تعريفه بقدرة استثنائية على الاتساع، فالعنصرية وفقا لتعريف الأمم المتحدة تشمل أي سياسة تمييزية تمارسها جماعة تجاه

أخرى، وفقا لأي معيار من المعايير. ليس هذا فقط، فالتمييز العنصري يتسع أيضا ليشمل أي تفاوت غير مخطط وغير عمدي بين الأفراد والجماعات، فيما يتعلق بالمنافع والخدمات التي يحصلون عليها. وهكذا يحدد إعلان منتدى دربان الأهلي في ديباجته أن التمييز العنصري هو "أي تمييز من أي نوع"، ثم يأخذ في سرد معايير التمييز هكذا: العرق والطبقة واللون والجنس والمواطنة والنوع والثقافة والعمر والقدرة والميل الجنسي وهوية النوع واللغة والجنسية والإثنية والدين والطائفة والأصل والوظيفة والوضع الاجتماعي-الاقتصادي والأصل الاجتماعي-الاقتصادي والصحة. ويختم هذه القائمة الطويلة بما معناه "على سبيل المثال لا الحصر"[١٤]. والواقع أن هذا التعريف الواسع للعنصرية، يعاني من عيوب نظرية لا يستهان بها ليس هنا محل مناقشتها، وما يهمنا أن هذا الاتساع قد وفر للمجتمع المدني العالمي، قدرة استثنائية على الحشد والتحريك في إطار العملية التحضيرية، لا تقارن بأي مؤتمر عالمي سابق للأمم المتحدة.

ويتصل العامل الثالث بظهور صراع حاد داخل العملية التحضيرية، تصاعد حتى احتل المسرح التحضيري خلال الدورة الثالثة، ليصل إلى ذروته داخل قاعات المؤتمر نفسه. في الطرف الأول من هذا الموقف الصراعي كانت هناك السياسة الأمريكية في توجهها الجمهوري اليميني، بعدوانيته واستعلائه وإصراره المريض على إملاء إرادته. وفي الطرف الآخر كان هناك المجتمع المدني العالمي، بحيويته ونشاطه وتأهبه للعمل والمواجهة.

ومن المفيد أن نحلل أسباب حدة تلك المواجهة، حتى يمكننا فهم أبعاد الطاقة التعبوية التي خلفتها في صفوف المنظمات الأهلية. دارت المواجهة أساسا حول موضوعين: إدانة إسرائيل والصهيونية بتهمة العنصرية، والاعتذار عن استرقاق الأفارقة ودفع تعويضات عن الرق، وفي كليهما وجدت الولايات المتحدة نفسها في موضع المتهم الرئيسي. فهى المدافع الرئيسي عن إسرائيل والضمانة الأساسية لأمنها، وتاريخيا كانت هى المنتفع الأول بتجارة العبيد. ومن هنا جاء رد فعلها بالغ العنف والصلافة، بصورة حرضت المجتمع المدني العالمي كله عليها وحشدته ضدها.

والواقع أن قوة الحشد والمواجهة المدنية للسياسة الأمريكية، لم تكن مجرد انعكاس

لعنف وصلافة الموقف الأمريكي، بل فاقت في مداها تأثير هذا الموقف. فالقضيتان موضع النزاع -أولا- كان لهما طاقة تعبوية استثنائية، فشل صانع القرار الأمريكي في تقديرها حق قدرها. فالموقف الأمريكي المعارض لمساواة الصهيونية والسياسات الإسرائيلية بالعنصرية، جاء بينما العالم كله يشهد عنف ووحشية السياسات الإسرائيلية، ومشهد الطفل محمد الدرة ماثل في أذهان الجميع. والموقف الأمريكي المعارض لقضية تجارة العبيد، لم يفطن إلى قدرة هذه القضية على التغلغل خارج نطاق أفريقيا والتشابك العضوي مع قضايا أخرى. فلقد تغلغلت القضية داخل الولايات المتحدة نفسها، عندما تبنتها بعض منظمات الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية مطالبة بدورها بالاعتذار والتعويض. كما أنها أيضا تشابكت مع قضايا السكان الأصليين. فئات يصعب حصرها منتشرة على امتداد آسيا وأفريقيا وأستراليا وأمريكا الشمالية والجنوبية، تعاني من الاضطهاد والإقصاء والتدمير، في آلية مطابقة في جوهرها وليس في شكلها لآلية الاسترقاق. وتشهد حاليا نهوض حركي استثنائي، يجد مناخا مواتيا داخل اتجاهات الحركات الاجتماعية الجديدة. كما أن القضيتين موضع النزاع – ثانيا- صبتا الزيت فوق النيران المشتعلة. أي نيران؟ نيران العداء العام للولايات المتحدة على امتداد العالم، الذي استشرى على مدى العقد الأخير. في عدد مارس-أبريل ١٩٩٩، من مجلة فورين آفيرز كتب صمويل هنتنجتون أنه يوما بعد يوم يزداد عدد بلدان العالم، التي ترى الولايات المتحدة بوصفها قوة متعدية، متدخلة، مستغلة، تعمل وفقا لحساباتها فقط، مهيمنة، تطبق معايير مزدوجة، ومنهمكة تماما فيما يدعونه: الإمبريالية المالية والاستعمار الثقافي".

تتكون مجموعة العوامل المساعدة من ثلاثة عوامل: أولها تطور خبرة المنظمات الأهلية، في مجال المشاركة في منتديات الأمم المتحدة العالمية، فالمنظمات الأهلية كانت قد ازدادت مع الأيام نضجا وخبرة، فيما يتصل بكيفية مشاركتها في المنتديات الأهلية الموازية لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، الأمر الذي ساعد على ظهور نزعتها الاستقلالية الكامنة، وحركتها في اتجاه التأثير على المستوى الحكومي، والتعامل معه بندية، وهو ما يعني في النهاية تبنيها لنهج حركي أكثر قوة وتفاعلا. ونجد في المصادر التي اعتمدنا عليها إشارتين في هذا الصدد، يتعلقان بمشاركة المنظمات الأهلية في

أعمال دربان التحضيرية. تشير الأولى إلى ما يمكن دعوته بالتراكم التلقائي للخبرة، وتشير الثانية إلى ما يمكن دعوته بالتراكم المخطط للخبرة. نجد الإشارة الأولى في مقالة لحافظ أبو سعدة الأمين العام لمنظمة حقوق الإنسان المصرية، وفي معرض تناوله لعوامل الزخم الحركي الدافع لإنجاز دربان، حيث يشير إلى: "تنامي قدرة الحركة العربية وكوادرها على التفاعل مع آليات الأمم المتحدة، وتراكم الخبرات لديها في هذا الإطار"[١٥]. وفي مقالة لبهي الدين حسن نجد استكمالا لما جاء في مقالة أبو سعدة، حيث يذكر أن إنجاز منظمات حقوق الإنسان، يعكس محطة بارزة في تطور أدائها، برز من خلالها هضم الجسم الأساسي للحركة وإتقانه لمهارات التفاوض وإقامة التحالفات المبدئية الصلبة على أرض واقعية"[١٦]. ونجد الإشارة الثانية في مقالة أخرى لحافظ أبو سعدة، يشير فيها إلى اجتماع انعقد في مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان من أجل: "مناقشة أداء المنظمات في اللجنة التحضيرية الثانية، وكشف جوانب النقص في افتقار الأداء إلى سرعة اتخاذ القرار وتجميع المعلومات والتعامل معها أثناء انعقاد الاجتماع التحضيري"[١٧].

وانبثق العامل الثاني من إدراك المنظمات الأهلية منذ بدء العملية التحضيرية، إنها إذا لم تنشط وتنسق وتتحالف بقوة فسوف تترك الساحة مباحة أمام حكوماتها، لكي تحدد بمفردها ووفقا لمصالحها ومساوماتها كيفية طرح قضايا العنصرية، ليس فقط داخل العملية التحضيرية، بل أيضا داخل المؤتمر نفسه، ونجد أدلة واضحة تشير إلى دور هذا العامل في المصادر التي تحت أيدينا. فالمادة الرابعة من مقدمة "البيان الختامي" الصادر عن اجتماع عمان التحضيري للمؤتمر العالمي لمناهضة "العنصرية"، أشارت إلى المفارقة التي كشفتها الجهود التحضيرية للمؤتمر. فعلى الرغم من انتشار وعمق ظواهر العنصرية، لم يجب سوى ٢٨ دولة من مجمل أعضاء الأمم المتحدة عن الاستبيان الخاص برصد التقدم الحادث في مكافحة العنصرية. وبعض تلك القلة التي تنازلت بالإجابة، أنكرت وجود مشاكل عنصرية لديها من الأصل[١٨]. والمادة السادسة من ديباجة إعلان سانتياجو الأهلي، تذكر بأسف أنه على الرغم من الملايين من ضحايا التفرقة العنصرية لا تزال دول أمريكا اللاتينية مصرة، على عدم الإقرار بوجود تلك المعاناة اليومية[١٩]. وفي كلمة بهي الدين حسن أمام مؤتمر القاهرة نراه يشير، إلى أن

"الأداء الجماعي للحكومات العربية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، جاء أدنى بكثير مما تتطلبه مهمات مواجهة الضغوط الهائلة للوبي الأمريكي/الإسرائيلي، بل أدنى من سقف موقف المنظمات الأهلية لحقوق الإنسان"(٢٠). ولم يكن سقف الحكومات العربية أدنى فقط من سقف منظماتها الأهلية، بل أيضا أدنى من السقف الذي أرادته بعض الدول غير العربية لنفسها. ففي تقرير داخلي لمركز القاهرة لحقوق الإنسان، أعده ممثله في أعمال الدورة الثانية للجنة التحضيرية، نقرأ الفقرة التالية: "الموقف التوافقي العربي الجماعي هو موقف مائع فيما يتعلق بقضية العنصرية الإسرائيلية.(...)

ولقد قال وفد حكومة جنوب أفريقيا لممثل مركز القاهرة: "إننا على استعداد لتبني موقفكم من إسرائيل، ولكن يبدو أن الفجوة كبيرة بين منظمات حقوق الإنسان العربية والحكومات العربية. وما لم يأت هذا الموقف منها، فمن الصعب أن نطلب من حكومات أخرى -مهما كانت درجة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني- أن تقوم بهذه المهمة نيابة عن الحكومات العربية، أو بالأحرى خلافا لرغبتها"(٢١).

ومن السهل أن نستنتج من الإشارات السابقة مساهمة تهادن الموقف الرسمي العربي، في توليد قوة الدفع التي وجهت حركة المنظمات العربية. إلا أن المنظمات العربية لم تكن الحالة الوحيدة، التي تصاعدت حركتها بفعل التوجه المعاكس لحكوماتها، فهناك أمثلة أخرى عديدة مشابهة، لعل أهمها حالة منظمات حقوق الإنسان الآسيوية المدافعة عن طوائف المنبوذين. في بحثه المقدم إلى مؤتمر القاهرة والمنشور في كتابنا هذا، أشار الأستاذ شالام عضو الحملة القومية لحقوق الإنسان لطائفة الداليت، إلى المساعي الحميمة التي بذلتها حكمة الهند لإنكار وجود التمييز ضد طوائف المنبوذين. ففي المؤتمر الحكومي التحضيري المنعقد في طهران، نفت الحكومة الهندية وجود تمييز ضد الداليت.. وأرسلت منظمات أهلية تابعة لها إلى منتدى طهران، لكي تردد داخله نفس ما رددته الحكومة في المؤتمر الحكومي(٢٢). وكانت الحكومة الهندية في مسعاها هذا، تستهدف منع إدراج القضية على جدول أعمال المؤتمر. إلا أن ذلك قاد إلى عكس ما تريده. وفي هذا الصدد لاحظ تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان عن عام ٢٠٠١، إن المساعي الهندية أثارت حملة صحفية دولية استهدفت تغطية القضية، كما صعدت الضغط من أجل فحص مدقق للمسألة

من خلال الآلية الدولية لحقوق الإنسان. وبالتوازي مع ذلك دفعت المنظمات الرئيسية للدفاع عن الداليت، وهما International Ivanttional إلى تصعيد تحركاتهما الدولية في إطار العملية التحضيرية[٢٣].

ننتقل الآن إلى تحليل العامل الثالث، أدركت المنظمات الأهلية منذ بدايات العملية التحضيرية أو في مسارها، وجود مسافة أو فجوة بين مواقفها التي تعبر عنها في الأعمال التحضيرية، والمستوى المركزي الرئيسي للعملية التحضيرية الموجود في جنيف. أي مستوى اللجنة التحضيرية التي تصب فيها نتائج الأعمال التحضيرية الإقليمية، وتتولى مهام عديدة أهمها صياغة المشاريع النهائية لإعلان المؤتمر، فجوة تجعل نتائج عمل المستوى التحضيري المركزي، أميل كثيرا في تعبيره عن قضايا معينة إلى رؤى ومصالح القوى الكبرى والمساومات الحكومية وتحيزات ومصالح بيروقراطية الأمم المتحدة، منه إلى التعبير بصدق عن مواقف المنظمات الأهلية الأكثر قدرة على التعبير عن حقيقة تلك القضايا ومعاناة ضحاياها. ومن أجل سد تلك الفجوة بقدر الإمكان، وتقريب المستوى التحضيري المركزي من مواقف المنظمات الأهلية، كان يجب على تلك المنظمات تكثيف تحركاتها ودعم وتوسيع تحالفاتها. ونجد نموذجا لتلك الفجوة في تحليل حلمي شعراوي، للمشروع الأول لإعلان المنتدى الأهلي المعد في مارس ٢٠٠١ . فعلى الرغم من أن أغلب تقارير المؤتمرات التحضيرية الإقليمية أكدت على سلبيات ومخاطر العولمة، جاء مشروع الإعلان لكي يصفها هكذا "قوة مؤثرة وديناميكية يمكنها المساعدة على تحقيق أهداف التنمية، مع الحاجة إلى إدارتها بطريقة ملائمة من أجل تجنب اتجاهاتها السلبية"، وانتهى هذا التناول إلى إهمال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها الشعوب من جراء العولمة، وبدلا من ربطها بها جرى ترحيلها إلى مظلة التمييز العنصري وكامتداد لنفس الروح نظر المشروع إلى المؤسسات المالية الدولية، أي أدوات العولمة، بوصفها فقط شركاء في التنمية وهيئات تسعى إلى تعديل وضع الأقليات والفئات المعوزة عبر آليات المشاركة[٢٤].

## ٣- من القاهرة إلى دربان: السياقات الحركية والتنظيمية العامة

كان المجال الخاص والمباشر لمسيرة وتفاعلات العمل الأهلي الحقوقي العربي المؤدية إلى إنجاز دربان، هو مجال العملية التحضيرية الأهلية بديناميانها السياسية إلا أن هذا المجال الخاص تواجد داخل مجال آخر أعم، سندعوه بمجال السياقات الحركية والتنظيمية العامة. انطلق المجال الخاص من المجال العام، مرتكزا على قواه الاجتماعية والسياسية المحركة ومستمدا منها أطره المرجعية، وبالتالي شكل امتدادا عضويا له، إلا أن المجال الخاص تمايز بطبيعته المؤقتة، وعلى عكس العام ذي الطبيعة الممتدة، فالخاص ارتبط أساسا بموضوع محدد مطروح في مدى زمني محدد، وإن أسفرت نتائجه عن توجهات ذات مدى زمني ممتد. بينما يرتبط العام بتيارات اجتماعية وسياسية عامة، لها تجلياتها التنظيمية، تطرح رؤى عامة ذات أفق استراتيجي. وهو ما يعني أن ديناميات الخاص ديناميات ظرفية، وإن وجدت منطلقاتها في قواعد وتيارات وقضايا غير ظرفية. بينما ديناميات العام ديناميات غير ظرفية، أو في كلمات أخرى: تاريخية وعامة. وفي إطار التمييز السابق سنحلل السياقات الحركية والتنظيمية العامة على مستويين: المستوى الإقليمي والمستوى العالمي.

### أ- السياقات الحركية والتنظيمية العامة: المستوى الإقليمي العربي

داخل المستوى الإقليمي العربي سنميز بين سياقين حركيين تنظيميين متداخلين، يتمثل الأول في نهضة المنظمات الأهلية في العالم العربي، والثاني في ظهور وتطور الحركة العربية لحقوق الإنسان.

على مدى سنوات عقدي الثمانينيات والتسعينيات، شهدت المنطقة العربية ظاهرة النمو السريع للمنظمات الأهلية، التي تقاطعت في نموها مع ظاهرة تطور المجتمعات المدنية العربية. وتلك الظاهرة تفاعلت بدورها مع ظاهرة أخرى أعم، هي الانفتاح الليبرالي داخل قطاع من الدول العربية. تطور رافق موجة التحول الديمقراطي الكاسح، التي امتدت على اتساع العالم فيما بين ١٩٧٤و١٩٩٠ . وظل بعيدا عن حالات

تطورها الجذري، أو حتى نصف الجذري، ولكن دون أن يشكل ظاهرة استثنائية. ذلك أن المحدودية التي اتسم بها، والتراجعات الحادة التي انتكست بمسيرته، لها نظائر عديدة داخل العالم الثالث وعلى الأخص أفريقيا(٢٥).

خلف مجمل التحولات السابقة بأبعادها الثلاثة سنجد عوامل عديدة، يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات. تنبع المجموعة الأولى من ضغط أزمة الدولة التسلطية، والثانية من قوة الدفع الذاتي للمجال المدني، والثالثة من تأثيرات وتدفقات التحولات العالمية الجارية.

منذ يونيو ١٩٦٧ دخلت الدولة التسلطية العربية في أزمة، واجهتها عبر تغيير أشكال سيطرتها السياسية دون جوهرها، بالتوازي مع تغيير جوهري في تحالفاتها الاجتماعية وسياساتها الاقتصادية، هكذا أخذت في تأسيس شرعية جديدة ذات مسحة ليبرالية، وإطلاق تعددية سياسية وإعلامية محكومة، والانسحاب من المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال تسييد آليات السوق.

أما المجتمع المدني فلقد تدفقت منه قوة دفع ذاتي. لا يمكن إرجاعها إلى مجرد التمدد التلقائي الناجم عن وجود مساحة خالية، نجمت عن ارتخاء قبضة الدولة واضمحلال دورها الاجتماعي. فالقوى السياسية والمدنية القديمة، التي لم تكن قد استسلمت تماماً لسطوة الدولة، بل واستطاعت أن تحد منها وهي في عنفوانها، اكتسبت حيوية جديدة. حيناً لأنها أعادت بناء خطابها على أسس ديمقراطية تتسق مع المد العالمي المتصاعد، وحيناً لأنها استعادت شرعيتها مع انهيار شرعية الدولية التسلطية، وحينا لنمو قدراتها على تعبئة الموارد السياسية. كما ظهرت قوى جديدة نشطة. تبعا لاتساع قاعدة الطبقة الوسطى وتكون نخب جديدة مع التوسع في التعليم، وتبعا للتحولات الرأسمالية بالمصالح والتنظيمات التي أفرزتها، ثم تبعا لظهور أجندة سياسية واجتماعية وثقافية جديدة.

أما تدفقات التحولات العالمية قد توزعت بين متغيرات عديدة. نمط صوري ديمقراطي جديد لشرعية الدولة آخذ في التحول إلى معيار دولي في التعامل، دافعا قطاع من الدول إلى درجة من الامتثال له عبر مزيج متفاوت من الصورية والجوهرية. وقوة التأثير السياسي لتيارات اجتماعية وسياسية قاعدية، من خلال الإلهام الفكري

وانتقال الخبرات الحركية وبناء التحالفات. والتطور المتصاعد في المنظومة الفكرية لحقوق الإنسان، والهياكل الدولية الرسمية والأهلية المعبرة عنها. وإملاء المؤسسات المالية لدولية لسياسات التكيف الهيكلي، بما ينتج عنه من تأثيرات وما يرتبط به من سياسات. وتغير سياسات وكالات التمويل التنموي الدولية، بابتعادها عن تمويل الدول وتركيزها على القطاعين الأهلي والخاص(٢٦).

وتظهر لنا الإحصائيات المتوفرة مدى نمو المنظمات الأهلية العربية، في السياق الزمني والموضوعي الذي حددناه أعلاه. ففي تونس كان عددها ١٨٨٦ منظمة عام ١٩٨٨، ارتفع إلى ٥١٨٦ في عام ١٩٩١ . وفي الأردن ارتفع عددها من ٢٢١ عام ١٩٨٠، إلى ٥٨٧ عام ١٩٩٢ . ويذكر الأستاذ محسن مرزوق نقلا عن باحث جزائري، أن عملية الانفتاح الليبرالي التي بدأت بعد اضطرابات عام ١٩٨٨ في الجزائر قادت إلى زيادة استثنائية في عدد المنظمات، إلى درجة أنه خلال شهرين فقط تأسست منظمات أكثر مما تأسس على مدى الربع قرن السابق(٢٧).

والمسار السابق هو نفس المسار المصري. ففي عام ١٩٧٦، وهو عام بداية التعددية الحزبية المحكومة، كان عدد المنظمات الأهلية ٧٥٩٣، وفي العام التالي ارتفع ارتفاعا بسيطا فأصبح ٧٦٣٧، لينطلق بعد ذلك بقوة حتى يصل إلى ١٥١٠٩ عام ١٩٩٢(٢٨)، الأمر الذي يعني أنه خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٩٢، ارتفع عددها بمقدار ٧٥١٦ منظمة، أي ضعف عددها عام ١٩٧٦ ناقص ٧٧ منظمة فقط. وتكتسب تلك الأرقام دلالة أكثر تحديدا عندما نعلم أنه خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٦ إلى ١٩٩٢، هبط معدل السكان بالنسبة لكل جمعية من ٥٣٠٠ مواطن إلى ٣٩٠٠، بينما ارتفع عدد السكان من ٣٨,٢ مليونا إلى ٥٨,٣ مليونا(٢٩)' ورغم ذلك هناك تحفظات عديدة، يمكن طرحها بشأن الدلالة الكيفية لهذا التطور الكمي. يُطرح أن الكثير من تلك المنظمات الجديدة، محض هيئات إدارية لتوزيع المعونات والخدمات في سياق صحوة القيم الدينية الراهنة، أو مجرد واجهات أهلية للدولة تسعى من ورائها لاقتناص المعونات الخارجية وتوظيفها في سياق ما تبقى من سياساتها الاجتماعية. كما يطرح أن الكثير منها لا يعتمد في عمله على آليات تعبئة القواعد والمنتفعين، ويفتقر لروح العمل التطوعي والثقافة المدنية، وتغيب عنه هياكل الإدارة الديمقراطية(٣٠)، وكل تلك التحفظات صحيحة بدرجة

أو بأخرى، ويصدق شئ منها على قطاع ما دون آخر، ولكن الصحيح أيضا أن هذا التطور الأهلي يمثل نقلة نوعية في تكوين المجتمع المدني المصري؛ نقلة تكتسب دلالتها النوعية من الروح المدنية الجديدة التي تشيعها، وأنماط الفعل الاجتماعي التي تسعى إلى إرسائها، وتطويرها وتعميمها، وأنماط العلاقات التوحيدية التي تتولد وتنتظم من بعض قطاعاتها المتقدمة، وفعالية طلائعها الراديكالية بما تشيعه من مبادرات، وبما تؤسسه من تقاليد حركية جديدة بوعيها بالوضع الراهن وقدرتها المستقبلية على تطويره.

انبثق السياق الحركي والتنظيمي الثاني: الحركة العربية لحقوق الإنسان من قلب السياق الأول، وبالتحديد من قلب قطاعه الأكثر راديكالية وحيوية: منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي. وإذا كان السياق الأول قد شكل السياق الحركي والتنظيمي العربي، الذي انبثقت منه ونشطت من خلاله المنظمات الأهلية العربية التي شاركت في العملية التحضيرية ثم في مؤتمر دربان نفسه. فإن السياق الثاني قد شكل السياق الذي تكونت من خلاله قوة الدفع والتنسيق الأساسية، التي وجهت الجزء الأكبر والفعال من الجهد العربي التحضيري للمؤتمر، ثم قادت الجزء الأكبر من العمل التنظيمي والسياسي داخل المنتدى الأهلي.

ولا يشير مصطلح "الحركة العربية لحقوق الإنسان"، إلى مجمل حركة حقوق الإنسان في العالم العربي. بل إلى اتجاه حركي محدد يتواجد داخل مجمل تلك الحركة، تربطه بها بالضرورة صلات عضوية كثيفة، لكنه يتمايز عنها من خلال تحويل نفسه إلى بوتقة لتفاعل قطاع منها. تفاعل يستهدف بناء إجماع عربي حقوقي حول المنظومة العالمية لحقوق الإنسان. إجماع عملي، قابل للتطبيق الصريح على القضايا الحرجة، التي لا يزال عدد من المنظمات يتجنبها أو يتخذ منها موقفا مزدوجا، ويسعى إلى مواجهة مشكلات وتحديات حركة حقوق الإنسان في العالم العربي. ويعمل على تطوير برامج وإستراتيجيات حركية مشتركة، وفقا لمقتضيات النمو والتفعيل ولأولويات الأجندة الحقوقية والتحديات التي يفرضها الواقع.

ولدت الحركة العربية لحقوق الإنسان فعليا، في مؤتمرها الأول المنعقد في الدار البيضاء، فيما بين ٢٢و٢٥ أبريل ١٩٩٩ . وحتى الآن ليس للحركة كيان مؤسسي عام

ثابت يتخطى حدود مؤتمراتها الدورية الجامعة بين منظمات حقوق الإنسان من كافة أنحاء العالم العربي. الأمر الذي يعني أننا بصدد حركة لها صيغة مؤسسية واسعة تتخذ شكل المؤتمر العام الدوري المفتوح، ويوجهها نسق من الفعاليات الحركية. نسق يجمع بين فعاليات المشاركة وفعاليات القيادة، ويستند في عمله إلى مزيج من الآليات الخاصة بالمنظمات الحقوقية الخاصة وآليات عامة جرى التراضي عليها في مسار الممارسة العملية.

داخل الحركة سنلاحظ وجود دور أساسي ومتفاوت الوزن، للمنظمات الأهلية الحقوقية في مصر والمغرب وفلسطين[٢١]، كيف يمكن تفسير هذا الدور الأساسي؟ هناك بالتأكيد دور لارتفاع مستوى التوافق الحركي والفكري بين القوى الأساسية الضالعة في الحركة في البلدان الثلاثة، والوزن النوعي لمنظمات حقوق الإنسان فيها. غير أن هذا غير كاف للتفسير، فهناك عوامل خاصة بكل بلد على حدة. في مصر هناك الدور المبادر والقيادي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، في تأسيس الحركة والتخطيط لمؤتمراتها الأربعة والاضطلاع بتنظيمها، ووضع الحركة في حالة تفاعل قوي وآني مع المتغيرات الجارية. أما فلسطين فلا يمكن أن يكون التفسير هو وزن القضية الفلسطينية في اهتمامات الحركة، الأمر الذي ينعكس على وزن رجالها ومن ورائهم منظماتها لأنهم -ببساطة- أصحاب القضية. والصحيح هو وجود عدد من المنظمات الفلسطينية، ذات آلية مؤسسية راقية ومنغمسة تماما في العمل الحقوقي الميداني مما أكسبها مصداقية دولية، وفي نفس الوقت تضطلع عمليا بمهام تنسيقية مع غيرها من المنظمات أو تقود تحالفاً فعلياً. وداخل هذه المنظمات سنجد قيادات ذات قدرات حركية راقية. وفيما يتعلق بالمغرب سنجد التفسير في التغير الذي حدث في موقع خطاب حقوق الإنسان داخل الفضاء السياسي والفكري، بعد أن تحول الخطاب الحقوقي إلى خطاب رسمي للدولة، الأمر الذي أتاح لحركة حقوق الإنسان هناك فضاء حركي وفكري رحب، مكنها أن تصبح بيئة مثلى تساهم في احتضان الحركة وتقديم الدعم لها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تميزت حركة حقوق الإنسان المغربية بوجود نخبة من الشخصيات، التي نجحت في تحقيق تواجد فعال، بل وقيادي داخل بعض المنظمات الأوروبية والعالمية لحقوق الإنسان. ومنح هؤلاء الحركة القدرة على التواصل

الدائم مع تلك المنظمات والمزايا المترتبة عليها، وأيضاً خبرات عملية في بناء العلاقات معها وإدارتها.

ولقد كان للحركة العربية لحقوق الإنسان، الدور الأساسي في بناء الخطوات التمهيدية العامة لإنجاز دربان. وجاء ذلك -أولاً- من خلال إقرارها لعدة وثائق حقوقية عربية، بلورت موقفا مشتركا تجاه قضايا محورية، أهمها عالمية المنظومة الحقوقية ورفض إخضاع الشرعية الدولية لمبدأ النسبية الثقافية، وقضية حق الأقليات القومية في تقرير المصير، والقضية الفلسطينية[٣٢]، وهكذا عندما اندمجت المنظمات الحقوقية العربية في العملية التحضرية، ثم ذهبت لخوض معركتها في دربان، كان خلفها موقف مبدئي متجانس من كافة قضايا حقوق الإنسان، مكنها من تبني خطاب فعال وعقد تحالفات مبدئية راسخة مع المنظمات الأهلية على امتداد العالم[٣٣] وجاء ذلك -ثانيا- من خلال بناء نسيج متنام وقوي من العلاقات بين مجموعة من المنظمات الحقوقية العربية النشطة، منظمات تجمعها مرجعية فكرية واحدة، وروح حركية متجانسة، ومزاج نضالي متقارب، وحد أدنى من الخبرات العملية. وتضع لنفسها مجموعة من المهام الحركية المحددة، وتسعى عبر التنسيق فيما بينها إلى تأسيس صلات قوية مع العالم الخارجي عبر التعامل معها بإيجابية وثقة[٣٤]. ثم جاء ذلك -ثالثا- عبر الانفتاح على عدد كبير من منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية النشطة داخل فلسطين ١٩٤٨، والتي استطاعت أن تخرج عن طوق المنظمات الإسرائيلية وتسعى لبناء تحالفات استراتيجية مع الحركة العربية والدولية[٣٥].

وبالتوازي مع هذا الدور التحضيري العام، كان للحركة دورها التحضيري الخاص لانتصار دربان، ولا يقتصر هذا على الدور التحضيري الذي لعبه مؤتمر القاهرة، بل يظهر بوضوح في مؤتمرات الحركة السابقة عليه، ونجد في هذا الصدد مؤشرات قاطعة، سنلاحظ -أولا- أن أول اجتماعات الحركة لبحث المشاركة العربية في دربان انعقد في مؤتمرها الثاني (القاهرة: ١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٠)، وخلاله تم الاتفاق على عدد من الخطوط العامة للتحرك في إطار العملية التحضيرية[٣٦] وسنلاحظ -ثانيا- بشأن إعلان القاهرة الذي اعتبرته الحركة المرجع الفكري لعمل التجمع العربي في العملية التحضيرية والمنتدى، أن النصوص التي احتواها بشأن إسرائيل والعنصرية

الإسرائيلية، تكاد تكون منقولة نصا وحرفا عن إعلان مؤتمرها الأول (الدار البيضاء ٢٢-٢٥ أبريل ١٩٩٩) وإعلان مؤتمرها الثالث (الرباط ١٠-١٢ فبراير ٢٠٠١)[٣٧]، وسنلاحظ -ثالثا- تسارع حركة انعقاد مؤتمرات الحركة مع تصاعد وتيرة العملية التحضيرية، الأمر الذي يعكس عمق انخراطها في مسار تلك العملية. فلقد انعقد المؤتمر الأول في أبريل ١٩٩٩، وجاء المؤتمر الثاني المنعقد في القاهرة في أكتوبر ٢٠٠٠، وجاء المؤتمر الثاني المنعقد في القاهرة في أكتوبر ٢٠٠٠ بعد الأول بسبعة عشر شهرا. فإذا نظرنا إلى الثالث المنعقد في فبراير ٢٠٠٢، وجدنا المسافة الزمنية الفاصلة عن الثالث ثلاثة أشهر فقط، ثم جاء الرابع المنعقد في يوليو ٢٠٠١ بعد الثالث بأربعة أشهر، علما أنه كان من المخطط له أن ينعقد قبل الدورة الثانية للجنة التحضير (٢١ مايو- ايونيو) أي بعد شهرين فقط، وإذا تركنا دلالة توقيت الانعقاد إلى دلالة الموضوع، سنلاحظ أن المؤتمرين الأول والثاني تناولا موضوعات عامة، أما الثالث والرابع فقد خصصا للقضية الفلسطينية.

## ب- السياقات الحركية والتنظيمية العامة:

### المستوى العالمي

بالتوازي مع المستوى الإقليمي العربي كان هناك المستوى العالمي، وبينهما امتدت شبكة من التقاطعات والتفاعلات. وداخل هذا المستوى يمكننا التمييز بين مستويين أساسيين: مستوى الحركات الاجتماعية الجديدة ومستوى المجتمع المدني العالمي.

في عقد السبعينيات انتهى نموذج دولة الرفاهية في الغرب الرأسمالي، والدولة التسلطية في شكليها الرأسمالي والشعبوي في العالم الثالث، إلى أزمة قادت إلى تفكيكه ومعه منطق الفعل الجماعي القديم، ليحل محله نموذج جديد، وداخل هذا النموذج الرأسمالي الجديد تصدر الواجهة منطق جديد للفعل الجماعي. تشكل هذا المنطق الجديد للفعل الجماعي، أو بمصطلحات أخرى: الحركات الاجتماعية الجديدة، عبر تفاعل ضغوط نموذج الدولة القديم وتداعيات أزمته، وتناقضات وأزمات النموذج الجديد: دولة الليبرالية الجديدة في الغرب ورأسماليات التكيف الهيكلي في الجنوب[٢٨].

يذكر الأستاذ كلاوس أوف في مقالته المنشورة في فصلية Social Research والتي أضحت الآن من الكلاسيكيات، أن القاعدة الاجتماعية للحركات الاجتماعية الجديدة في الغرب تتوزع بين ثلاث فئات: الطبقة الوسطى الجديدة، وبعض عناصر الطبقة الوسطى القديمة. وفئة ثالثة يجمعها وقوف أفرادها خارج سوق العمل أو في موقع هامشي منه، مثل : العمال العاطلين وربات البيوت والطلاب والمتقاعدين عن العمل[٣٩]. وانطلاقا من تلك القاعدة أخذت الحركات الاجتماعية في التكون من حول مجموعة من القضايا، تتمايز بشدة عن القضايا التي تبلورت الحركات القديمة من حولها. قضايا الوجود الطبيعي للإنسان، المتصلة بالجسد والصحة والهوية الجنسية، وقضايا الوجود الطبيعي المحيط بالإنسان، المتصلة بالبيئة بمعناها الطبيعي وبمعناها الاجتماعي: المناطق السكنية، وقضايا الوجود الثقافي للإنسان، المرتبطة بالهوية والتراث الثقافي والإثني والقومي واللغوي. وفي النهاية قضايا الوجود المادي للإنسان، المتصلة بالوجود الاقتصادي والاجتماعي للأفراد[٤٠]. ومن حول قضية من تلك القضايا وغالبا عبر الجمع بين مجموعة منها، تكونت أهم أشكال الحركات الاجتماعية الجديدة في الغرب. حركات حقوق الإنسان، والحركات النسوية، والحركات البيئية، وحركات السلام، وحركات الإنتاج والتوزيع الجماعي للسلع والخدمات[٤١].

تسيطر على تلك الحركات على اختلاف أشكالها قيمتان أساسيتان متكاملتان. الأولى هى الهوية Identity والاستقلال الذاتي Autonomy، والثانية رفض أشكال السيطرة المركزية الخارجية، وفي تنظيمها الداخلي تعتمد على الهياكل غير الرسمية، والابتعاد عن التمايز الهيكلي الرأسي أو الأفقي، والعفوية في العمل، وبالتوافق مع ذلك يتميز فعلها الخارجي بالحساسية تجاه السياق، والنزعة المساواتية، وتوظيف تكتيك التظاهر الجماهيري الكثيف، والإحالة الفكرية إلى موضوع الحركة، وليس إلى أطر سياسية وأيديولوجية أعم[٤٢].

فإذا انتقلنا إلى تحليل نمط علاقاتها بالتكوينات الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة داخلها سوف نلاحظ ما يلي، لم تعد تلك الحركات كسابقتها العمالية والاشتراكية تطرح مشاريع تغيير تاريخي كلية الطابع، بل تغيرات قطاعية، ومع ذلك تدخل في تناقض جذري مع التكوينات الرأسمالية. لا تسعى تلك الحركات إلى السلطة، بل تنأى

عن هياكلها الرسمية، ساعية في المقابل إلى إضفاء الطابع السياسي على المجتمع المدني، أو بكلمات ألان تورين: "تأخذ المسافة بين المجتمع المدني والدولة في الاتساع، بينما يأخذ الانفصال بين الحياة العامة والحياة الخاصة في الانزواء"، وهى تسعى لتخفيض درجة السيطرة الاجتماعية الكلية على الجماعات والأفراد، لصالح ازدهار الهوية الفردية والتعددية الجماعية بشتى صورها(٤٣).

على عكس الحركات الاجتماعية الجديدة في الغرب، تتواجد القواعد الاجتماعية للحركات الاجتماعية الجديدة في العالم الثالث داخل الفئات الاجتماعية الشعبية، وبالتالي يصبح من الأكثر ملائمة أن نتبع خطى جون بروجمان، وآخرين وندعوها بالحركات الشعبية الجديدة. تتوزع تلك الحركات بين أشكال عديدة، تتباين تبعا لاختلاف التكوين الاجتماعي والشكل التنظيمي والقضايا الحاكمة لتوجهاتها. فهناك حركات فقراء الفلاحين ومعدميهم، وتتمايز داخليا وفقا لمجال أو مجالات عملها، مثل حيازة الأرض وتنظيم الري والمساعدة المتبادلة في عملية الإنتاج وحماية البيئة وبالتحديد الغابات والرعاية الصحية والتعليم والحرف التعاونية وتوليد الدخل. وهناك الحركات النسائية النشطة في مجالات المساعدة الذاتية والرعاية الصحية والثقافية والحرف التعاونية وآليات التوفير. كما أن هناك حركات السكان الأصليين، وجماعات محتلي الأرض، وسكان المجاورات السكنية، والبيئة، والمحافظة على الغابات، علاوة على حركات المنظمات الاقتصادية الشعبية الضالعة في طائفة واسعة من الأنشطة مثل المطابخ الجماعية وحدائق الخضراوات والرعاية الصحية والرعاية اليومية ومحترفات الحرفيين والشراء بالجملة والتعاون الاستهلاكي، وهناك الحركات الأصولية القاعدية وحركات المساعدة الكنسية، وفي النهاية هناك حركات التنمية المستقلة، العاملة في بناء أنشطة لتوليد الدخل ونشر العدالة الاجتماعية وبناء آليات المساعدة الذاتية(٤٤).

وكما سبقت الإشارة نجد أن تلك الحركات قاعدتها الاجتماعية داخل قطاعات اجتماعية شعبية. قطاعات جرى العرف فيما مضى، أي في ظل التقاليد الفكرية الاشتراكية والحركات الاجتماعية القديمة، على إدراجها تحت فئات طبقية جامعة تدعى مثلا: الفقراء أو المعدمين أو البرجوازية الصغيرة أو البروليتاريا الرثة أو العمال. ولكننا الآن أمام قواعد تتسم بالتشظي وفقا لعدة عوامل: مثل النوع، فيقال مثلا النساء

من فقراء الحضر، أو الثقافة فتشير إلى جماعة إثنية معينة من فقراء الحضر، أو الأصل فتقول السكان الأصليين من فقراء الحضر، أو الوضع السكني الخاص، فيقال جماعات محتلي الأرض من فقراء الحضر، وهكذا(٤٥).

هذا التشظي في وجهه الأول واقعة سيسيولوجية صرفة، ولكنه في وجهه الثاني والرئيسي واقعة سيسيولوجية جرى إبراز وجودها الاجتماعي عبر تأثير الفعل السياسي والثقافي. الفعل السياسي بمعنى اضمحلال دور الأشكال السياسية القديمة الجامعة كالأحزاب والنقابات، والاتحادات، ثم بمعنى التأثير الخاص للحركة ذاتها في بلورة وتعميق الموجود الخاص لقاعدتها الخاصة، وماذا بشأن الفعل الثقافي؟ يخبرنا جون بروهمان عن تبني تلك الحركات لرؤية خاصة للوجود الاجتماعي، رؤية تتخلى عن فكرة الذوات الجماعية القديمة، وترى المجتمع كيانا متعدد الأبعاد يجري إنتاجه – جزئيا على الأقل– من خلال بناء الهويات الجماعية المختلفة، عبر فعل مختلف الفاعلين الذين ينشطون سعيا لتحقيق مصالحهم القطاعية، ويعرفون أنفسهم بالإحالة إلى خصوصية ذواتهم، وليس من خلال مصطلحات طبقية واقتصادية عامة وصرفة(٤٦).

ومثلها مثل الحركات الاجتماعية الجديدة في الغرب، لا تطرح الحركات الشعبية على نفسها مسألة الاستيلاء على سلطة الدولة، بل تنأى بنفسها عن هياكلها. كما تتباعد أيضا عن الأحزاب اليسارية والمنظمات العمالية والنقابية، لأنها تراها قوى تحاول التلاعب بها من أجل مصالحها، أو مؤسسات عاجزة عن التعبير عن مصالحها أو تقديم الحلول لمشاكلها(٤٧).

وبالتوازي مع هذا التباعد عن المجال السياسي الرسمي، نراها تسعى لتأسيس "سلطة مضادة Counter Power بمصطلحات M.Nerfin أو هيمنة مضادة Counter Hegemony بمصطلحات Y. Friedman (٤٨) من خلال التجذر في المجال المدني وتأسيس شروط سيطرة مستقلة للوجود الذاتي لقواعدها، عبر توسط الفعل السياسي والاقتصادي والثقافي. الفعل السياسي بمعنى تبنيها لهياكل تنظيمية داخلية، تبتعد عن التراتبية المركزية وآليات العمل المرتبطة بها، لصالح المشاركة الديمقراطية المباشرة. والفعل الاقتصادي بمعنى تجذير نفسها في الحياة الاقتصادية، عبر تبنيها لطائفة من

الأشكال الاقتصادية الإنتاجية والتبادلية والتعاونية والحمائية، تمكنها من مساعدة جماهيرها على السيطرة على شروط حياتهم المادية. والفعل الثقافي بمعنى تطوير ثقافة بديلة وسياسات ثقافية بديلة، تتكون في قلب ممارسات الحياة اليومية، ثقافة ترتكز على الإنتاج الذاتي لمعاني الأشياء والعلاقات، وبالتالي إعادة تحديد معاني القيم المنظمة لوعي الذات ولعلاقات الجماعة الداخلية والعلاقات مع القوى الاجتماعية المسيطرة[٤٩].

يمثل المجتمع المدني العالمي المستوى الثاني للسياقات الحركية والتنظيمية العالمية. في معناه الأول يشير المفهوم إلى وجود شبكة من الروابط تجمع بين قطاعات نشطة داخل المجتمعات المدنية الوطنية، تتيح لها الظهور بمظهر مجتمع مدني عالمي واحد يمتلك قدرا من التماسك والاستمرارية.

ترتكز تلك الشبكة من الروابط على وجود سيولة هائلة في الاتصال ناجمة عن الثورة التكنولوجية، ووفرة في المعلومات قليلة التكلفة، ناتجة عن الانفجار المعلوماتي. تتيح تلك السيولة الاتصالية إمكانية التباحث اليومي حول القضايا، والاتفاق اليومي حول الرؤى والقرارات. أما الوفرة المعلوماتية فهى تتيح معرفة سريعة وعميقة بالقضايا المثارة، الأمر الذي يسهل الوصول إلى مواقف متقاربة. كما توفر مصادر مباشرة ومتكاملة، لمعرفة القوى المدنية بتاريخ ومواقف ووثائق قوى أخرى ودونما وجود علاقات خاصة مسبقة، يصاحبها تراكم معرفي حول أوضاع الآخر، الأمر الذي يسهل عليهم الاتصال والتقارب والعمل المشترك في مدى زمني قصير. وارتكازا على القاعدة السابقة تظهر روابط مؤسسية متبادلة، كما تظهر توجهات حركية ميدانية مشتركة. روابط مؤسسية مثل التبادل المنتظم للمعلومات، والدعم المتبادل بشتى صوره، وتوجهات حركية ميدانية مشتركة، مثل التنسيق بين المواقف، وتوزيع الأدوار، وبناء التحالفات، وتبني استراتيجيات حركية واحدة أو متكاملة، وأعلى المستوى السابق سنجد مستوى آخر، هو مستوى الأشكال الحركية والتنظيمية العالمية الواحدة. تبدو الأشكال الحركية الدولية الواحدة في الحركات الاجتماعية الدولية، مثل حركات البيئة والسلام ومناهضة العولمة وحقوق الإنسان. أما الأشكال التنظيمية الدولية فهى عديدة، مثل المنظمات الدولية غير الحكومية، والمؤتمرات الدولية غير الحكومية، والاتحادات المهنية

الدولية، والمؤسسات الدولية التي تعني بقضايا مثل حقوق الإنسان (الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان) أو تقديم خدمات إنسانية معينة (أطباء بلا حدود).

وإذا أخذنا المفهوم في معناه الأول، ثم وضعنا المجتمع المدني العالمي على مسرح السياسات العالمية وإلى جوار القوى الدولية الفاعلة فيه، أصبح لدينا معناه الثاني: المجتمع المدني العالمي كفاعل عالمي. ويمكن تحليل هذا المعنى الثاني عبر أكثر من منظور، لعل أكثرها فائدة في سياق تحليلنا هذا هو منظور المدى الزمني للفعل، على المدى الزمني القصير يمارس المجتمع المدني العالمي دور الفاعل الدولي، تجاه أزمات دولية معينة مثل الحرب الأمريكية على العراق، أو تجاه أحداث دولية معينة مثل مؤتمر دربان. وعلى المدى الزمني المتوسط يمارس المجتمع المدني العالمي دوراً متصلاً ومنظماً تجاه قضايا عالمية معينة، حاضرة ومتجددة بفعل تناقضات البنية الدولية الراهنة، ونموذج ذلك قضية البيئة وقضية العولمة وقضية السلام. وفي إطار هذا المدى الزمني يغلب على حركة المجتمع المدني العالمي أن تتخذ شكل الحركات الاجتماعية الدولية، مثل حركة مناهضة العولمة والحركة العالمية للدفاع عن البيئة، وهو ما يعني اعتمادها على مؤسسات فوق قومية دائمة، تقوم بوظائف متباينة ومتغيرة. مثل التنسيق بين الحركات على المستوى القومي، وإدارة التحركات القومية في توقيتات متزامنة من أجل تحديد أهداف معينة، وممارسة ما يمكن دعوته بالحساسية المركزية تجاه السياق، والتفاوض الدولي[٥٠]. على المدى الزمني الطويل ينخرط المجتمع المدني العالمي في ممارسة دور تاريخي مركزي يقع ضمن تحول تاريخي طويل الأمد يشارك فيه العديد من القوى، ويشكل جزءاً من المرحلة التاريخية الراهنة. دور تاريخي لا يزال في مرحلة الإرهاصات الأولى، ويضطلع به القطاع الراديكالي الديمقراطي داخل قوى المجتمع المدني العالمي.

ما هى طبيعة هذا الدور؟ تتسارع الآن وتيرة العولمة. تتسارع وفقا لآليات اقتصادية وتكنولوجية وسياسية وإعلامية، تشكل امتدادا لواقع التطور المتفاوت داخل النظام الرأسمالي العالمي، وهو ما يعني أنها في جوهرها آليات هيمنة وإقصاء. وهكذا تواجه المجتمعات الإنسانية معضلة. فبينما تأخذ في الانفتاح على بعضها بقوة، وتنهمر عليها التدفقات من الخارج، وتتراجع قدرات شعوبها وهياكلها السياسية الداخلية ودولها

الوطنية على السيطرة على تلك التدفقات، نجد أن القوى العالمية المهيمنة على الجزء الأخطر والأكثر ضررا من تلك التدفقات، تقع خارج سيطرة تلك المجتمعات، أي خارج نطاق قدرتها على التأثير النظامي والمقنن، وخارج نطاق قدرتها على المحاسبة الاجتماعية والسياسية. والوجه الآخر لهذا الواقع المختل أن النظرية الديمقراطية بمؤسساتها التقليدية، تعاني الآن خللاً جوهريا يضاف إلى ما تعانيه أصلا. فلقد نشأت تلك النظرية بمؤسساتها على أساس أن الدولة القومية تشكل إطار عمل المتغيرات الفاعلة في المجتمعات الإنسانية، وبالتالي أسست قيم الممارسة والالتزام والمحاسبة الديمقراطية على قاعدة الدولة القومية. والآن اختل الوضع جوهريا، فالمتغيرات الفاعلة في المجتمع الإنساني انتقل جزء جوهري منها إلى خارج تلك المجتمعات، إلى قوى تضع قدما داخل الفضاء العالمي الجديد الآخذ في التبلور وقدما أخرى داخل دول المراكز في النظام الرأسمالي العالمي. وهو ما يعني أن الصيغة الديمقراطية القديمة أضحت عاجزة عن مواجهة الوضع الجديد. ومن هنا يمكن النظر إلى هذا التيار التاريخي الجديد، الذي يقوده ما دعوناه بالقطاع الطليعي من قوى المجتمع المدني العالمي، بوصفه نزعة تاريخية لبناء تيارات حركية وتوازنات سياسية وآليات للكبح والرقابة السياسية، ترافقها عمليات ممتدة لتأسيس تقاليد حركية وبناء منظمات سياسية فوق قومية وصياغة مفاهيم جديدة للديمقراطية على المستوى العالمي، تصب على المدى الزمني الطويل في مجرى بناء هياكل ديمقراطية قاعدية على المستوى العالمي. تيار يسعى لمنح عملية العولمة الجارية وجهها الديمقراطي الشعبي العالمي الغائب، ومن خلال ذلك يسعى إلى ضبطها وإعادة تشكيلها على قواعد جديدة تتسق مع مصالح كل شعوب العالم والقواعد الشعبية الواسعة.

## ٤- أوراق مؤتمر القاهرة

كما سبقت الإشارة انعقد مؤتمر القاهرة في توقيت حساس، مستهدفا بشكل أساسي تحقيق عدة أهداف حركية وتنظيمية، أوضحناها في خاتمة الجزء الأول من هذا التمهيد.

وبالتوازي مع تحقيق تلك الأهداف الأساسية، وعبر التفاعل العضوي معها، سعى المؤتمر إلى إدارة نقاش واسع حول القضايا الأساسية للعنصرية مع التركيز على العنصرية الإسرائيلية، من أجل بناء مواقف مشتركة من تلك القضايا. هذا الهدف تم إنجازه عبر ثلاثة أشكال من الفعاليات. في الأول قدمت مجموعة من الأوراق العلمية المكتوبة، والتي جرى توزيعها على الحاضرين، وفي الثاني قدمت مجموعة من المداخلات الشفهية السريعة في نفس الإطار التنظيمي الذي قدمت فيه المداخلات، وفي الثالث نظمت جلسات لمجموعات عمل حول موضوعات متصلة بالمحاور التي دارت حولها أوراق المؤتمر. قدمت الأوراق على أربع جلسات، بدأت الجلسة الأولى بورقة تناولت مقررات مؤتمر عمان التحضيري العربي، ثم تناولت بقية أوراق الجلستين الأولى والثانية مجموعة من القضايا العامة للعنصرية، والتمييز العنصري وكراهية الأجانب. أما أوراق الجلستين الثالثة والرابعة فقد خصصت بالكامل لقضايا العنصرية الإسرائيلية. كما توزعت مجموعات العمل على أربع مجموعات أيضا، تناولت المجموعتان الأولى والثانية ذات موضوعات أوراق الجلستين الأولى والثانية، وتعرضت المجموعتان الثالثة والرابعة لذات قضايا أوراق الجلستين الثالثة والرابعة.

ولا يحتوي كتابنا هذا إلا على الأوراق المكتوبة.

سيجد القارئ في مطلع الكتاب كلمات المؤتمر الافتتاحية الخمس. كلمة السيد بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة، وكلمة السيد عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية، وكلمة السيد أحمد ماهر وزير الخارجية المصرية، وكلمة السيد فرانك مادالوس سفير جنوب أفريقيا بالقاهرة، وكلمة السيد هاني مجلي المدير التنفيذي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان الدولية -الشرق الأوسط.

تكفي نظرة سريعة على الكلمات الافتتاحية الثلاث الأولى، لكي يدرك القارئ مدى سيطرة الهم الفلسطيني على مناخ المؤتمر وأهدافه. ويتسق هذا مع الشعار الذي اتخذه

المؤتمر لنفسه، ومع النسب المتواجدة بين محاور المؤتمر وأوراقه. لكنها سيطرة محاطة بالتزام لا يقل وضوحا بالهدف العام لمؤتمر دربان، أي مناهضة كافة أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب. وإلى جوار تلك الدلالة الواضحة والمباشرة، سنكتشف دلالة أخرى داخل ذات الكلمات الافتتاحية الثلاث. دلالة أقل وضوحا بكثير من الدلالة الأولى، لكنها مؤكدة الحضور. الأمر الذي يعني أنها في حاجة إلى تحليل خارجي من أجل توضحيها. تشير تلك الدلالة إلى نمط جديد آخذ في التكون والتبلور، بين قطاع من المنظمات الأهلية العربية النشط في مجال حقوق الإنسان والهيئات السياسية الرسمية العربية، وذلك على مستوى العمل السياسي الخارجي والعمل العربي السياسي الإقليمي. كيف؟ من جانبها تبدو الحكومات راغبة في التعاون مع المنظمات الأهلية ودعمها في إطار العمل الخارجي. لكنها رغبة متحفظة، رغبة المتورطين لا المبادرين، إنه تورط ناجم أساساً عن مناخ سياسي عالمي جديد يتعين عليها أن تتأقلم معه، ومقتضيات الأطر الجديدة للعمل السياسي التنظيمي الدولي التي تطورت مع تطور مؤتمرات الأمم المتحدة. أما الرغبة، فهي في توظيف الطاقة الحركية للمنظمات الأهلية في إطار مواقف صراعية دولية سعيا لتحقيق مكاسب لا ترغب في تحمل تكاليفها السياسية. كما تبدو الجامعة العربية بعد تولي عمرو موسى أمانتها العامة، راغبة في دعم منظومة العمل العربي المشتركة من خلال "إنشاء مفوضيات تربط أداء الجامعة العربية بأنشطة المجتمع المدني العربي وقواه الحية ومنظماته الفاعلة". وذلك وفقا لما جاء في كلمة الأمين العام الافتتاحية. وعلى الجانب الآخر يجد هذا القطاع من منظمات المجتمع المدني العربي، أن ضرورات العمل السياسي الخارجي والإقليمي في بعض أشكالها وتجاه قضايا معينة، تستلزم درجة من التقارب والتنسيق مع الهيئات الرسمية الحكومية والإقليمية. تقارب وتنسيق يتعين السعي إليهما انطلاقا من قاعدة قوة ذاتية مستقلة، ومجال حركي خاص تشكله قوة دفع ذاتية حرة، كما يتعين إدارتهما بروح المبادرة والاستقلالية.

إذا تركنا كلمات المؤتمر الافتتاحية سنجد أمامنا ورقة الدكتور نظام عساف، التي تمنحنا صورة كاملة ودقيقة لمقررات وثيقة عمان الصادرة عن اجتماع عمان العربي التحضيري الذي انعقد فيما بين الخامس والثامن من فبراير ٢٠٠١، وحضرته ٣٠

منظمة عربية معظمها من الجناح الآسيوي للعالم العربي. وسوف يكون من المفيد أن يقارن القارئ بين مضمون وثيقة عمان ونص إعلان القاهرة الموجود في نهاية الكتاب، لكي يرصد عناصر التداخل الوثيق بينهما وأيضا ما بينهما من اختلافات.

ساهم الأستاذ سعيد البكري بورقة عنوانها: "تجارة الرقيق جريمة ضد الإنسانية". كتب الأستاذ البكري ورقة شديدة الاختصار، استغرق فيما يقرب من ثلاثة أرباعها في سرد معلومات عامة وشائعة عن تجارة الرقيق. ورغم ذلك أعتقد أن الورقة احتوت على مساهمة نوعية، تتعلق بكيفية التعامل مع قضية تعويضات تجارة الرقيق. فسوف نجد فيها معالجة قانونية تمهيدية موجزة تماما، جوهرها ثلاث أفكار مترابطة؛ تجارة الرقيق -أولا- هى "جريمة ضد الإنسانية"، وهى -ثانيا- جريمة "لا تتقادم"، وهى -ثالثا- بوضعها هذا "تدخل ضمن الاختصاص القانوني الدولي أو العالمي". وتلهمنا تلك المعالجة بفكرة ضرورة العمل من أجل التطوير الفقهي المتأمل والرصين لمدخل قانوني دولي لطرح قضية التعويضات، صالح للطرح والتفعيل على مستوى النظام القانوني الدولي بأحكامه ومؤسساته الراهنة والآخذة في التكون. هذا المدخل يختلف في آلياته ومغزاه وتأثيره، عن مدخل المطالبة السياسية بالتعويضات.

سوف تحتاج ورقة الأستاذ ك.س.شالام إلى جهد من القارئ لفض مغاليقها، فالكاتب في معرض تحليله لظاهرة التمييز العنصري ضد طائفة المنبوذين "الداليت"، أشار إلى مفاهيم دينية هندوسية لا يعرفها إلا أتباع تلك الديانة، أو من هم على درجة من المعرفة الواسعة وربما المتخصصة بها. وفعل ذلك باستخدام المصطلح الهندوسي في نطقه الأصلية ودون أن يحاول شرح معناه سواء بين السطور أو في الهوامش. ليس هذا فقط. فالورقة أيضا في الجزء التحليلي والجوهري منها مكتوبة بأسلوب شديد الاختصار، وتعطيك الانطباع أنها تلخيص لنتائج تحليل أعم. ومع ذلك توفر الورقة للقارئ معرفة أولية وتحليلية لظاهرة من أخطر ظواهر التمييز العنصري، يندر تناولها في التحليل المتخصص في الكتابات العربية. تمييز عنصري حاد وهمجي، يمثل امتدادا معاصرا لممارسات التمييز العنصري القديمة والبدائية، ويعاني من وطأته حوالي "٢٦ مليونا من البشر، فالمنبوذون يخضعون لاستراتيجية عزل اجتماعي متكاملة، انطلاقا من كونهم "أنجاس" محرم وفقا لتعاليم الهندوسية الدنو منهم بل ولمسهم، استراتيجية

تؤدي إلى عزلهم عن كافة معاملات الحياة الاجتماعية، فيما عدا تلك المتعلقة بعملية الإنتاج، إلى درجة رفض الفنادق السماح لهم باحتساء الشاي في نفس الأكواب التي يستخدمها غير الداليت.

تجمع ورقتا نصر أبو زيد: "الفزع من الإسلام: الحقيقة والأيدلوجيا"، وغانم جواد: "من أوكلاهوما إلى الشهيد محمد الدرة: صورة الإسلام في الإعلام الغربي (بريطانيا نموذجا)"، صلات قوية. فكلتاهما تتناول موضوعاً واحداً أضحى يشار إليه بمصطلح الإسلامفوبيا Isalmphobia أي الفزع من الإسلام. وكلاهما يتناوله عبر توسط خبرة مثقف عربي مسلم يعيش في أوروبا، الأول في هولندا والثاني في إنجلترا، الأمر الذي وفر لهما احتكاكا مباشر بالظواهر، مكنهما من الابتعاد عن التعميمات والقوالب الفكرية المسبقة وإدراك التباين داخل صور المسلمين في العقل الغربي. كلاهما لديه خلفية ثقافية ومؤسسية متصلة بالإسلام والثقافة الإسلامية. فالدكتور أبو زيد مفكر مصري متخصص في الدراسات الإسلامية وهو يتعامل مع موضوعه عبر مزيج فكري من فلسفة التنوير وعقلانية المعتزلة. وهو الآن يعمل أستاذا للدراسات الإسلامية بجامعة ليدن بهولندا، بعد أن اضطر للرحيل عن بلاده في أعقاب قضيته الشهيرة. أما الأستاذ غانم جواد فهو مثقف عراقي، يعمل مديرا لمكتب الثقافة والإعلام بمؤسسة الإمام الخوئي الخيرية، وهى مؤسسة خيرية وثقافية إسلامية تنشط في لندن، وبفحص ورقته نستطيع أن نستنتج أمرين أولهما أنه مقيم في إنجلترا أو أوروبا عامة منذ فترة ليست قصيرة، وثانيهما أنه ينتمي فكريا إلى تيار فكري إسلامي جديد مستنير وحداثي أشار إليه بمصطلح "الإسلام الأوروبي". وهما في النهاية يصلان إلى نتائج واحدة وكل ما سبق يبرر التعامل مع الورقتين كوحدة واحدة.

سنخرج من مراجعة الورقتين بعدة نتائج هامة، فيما يتعلق بطبيعة الإسلامفوبيا وكيفية مواجهتها. تقول النتيجة الأولى أنه في مقابل الإسلامفوبيا هناك أيضا الغريفوبيا. فإذا كان الغرب يخاف الإسلام والمسلمين ويفزع منهما، ويحتفظ لهم في ثقافته بصورة مشوهة إلى حد كبير. هناك أيضا تشويه مماثل لصورة الغرب في العقل العربي والإسلامي، يؤدي بدوره إلى خوف مرضي منه وعداء مستحكم يبحث عن ذريعة يعبر من خلالها عن نفسه. ويؤدي الإقرار بوجود الغريفوبيا في مواجهة الإسلامفوبيا،

إلى إثارة تساؤلات عديدة بشأن الموازنة الموضوعية بينهما، فهل الظاهرتان على ذات الدرجة من القوة والانتشار؟ وهل يمكن اعتبار الأسباب الكامنة وراء كل منهما على ذات الدرجة من الموضوعية؟ وإذا كانت ظاهرة الغريفوبيا لا يوجد أدنى شك في وجودها، الا توجد أيضا ظاهرة أخرى لا تقل عنها قوة بل قد تفوقها كثيرا، هى ظاهرة الغريمانيا أي الولع بالغرب؟ إلا أننا لن نتوقف عند تلك التساؤلات على أهميتها، وسنفصل التركيز على النتائج العملية للإقرار بوجود الغريفوبيا فيما يتعلق بإمكانيات المواجهة الناجحة لظاهرة الإسلامفوبيا. سأقترح النتائج التالية. إذا كنا نشكو من الصورة السلبية للإسلام والمسلمين في العقل الغربي، فإن الغرب بدوره يشكو من صورته السلبية في العقل العربي. وإذا كان من حقنا مطالبة الغرب بتصحيح تلك الصورة، فإن الغرب يمتلك أيضا حقه في المطالبة بتصحيح صورته، وإذا كان من الواجب علينا أن نعمل جادين عبر منظومة من الوسائل والاستراتيجيات، من أجل تنقية صورة الإسلام والمسلمين من سلبياتها العديدة. فإن أحد شروط نجاحنا الأساسية في تحقيق هذا الهدف، هو العمل بذات القدر على تصحيح صورة الغرب داخلنا وجعلها أقرب إلى العدالة والموضوعية.

وتفيدنا النتيجة الثانية أن الإسلامفوبيا ظاهرة نسبية، بمعنى وجود تفاوت واضح في قوتها وخصائصها تبعا لعوامل مختلفة، اختلاف المجتمعات الغربية، من حيث تكوينها الثقافي، ومن حيث نمط علاقتها التاريخي والمعاصر بالإسلام والمسلمين. والاختلاف في طبيعة البنى الثقافية، مثل الاختلاف بين بنية الثقافة الشعبية وبنية الثقافة الأكاديمية. والاختلاف بين وسائل إنتاج وتوزيع الثقافة، من حيث حدود أدوات وإمكانيات المعرفة لكل وسيلة، ثم من حيث نمط علاقة الوسيلة السائدة بالصراعات الاجتماعية والسياسية. وكل ما سبق يعني أن العمل من أجل مواجهة الإسلامفوبيا، يجب أن يأخذ في اعتباره تباين قوتها وخصائصها وفقا للعوامل السابقة، وإلا فإنه سوف يفقد الكثير من جدواه.

أما النتيجة الثالثة فترتبط باستراتيجية مواجهة الإسلامفوبيا وسنعثر داخلها على عدة مكونات هامة. أولها أن الفزع من الإسلام على ما ينطوي عليه من مغالطات شديدة، وقدرة هائلة على استفزاز مشاعر مواطني المجتمعات الإسلامية، يجب ألا

يدفعنا إلى اتخاذ الموقف النقيض الرافض للاعتراف بوجود حقائق داخل مجتمعاتنا تشكل مصدرا لهذا الفزع، وهو ما يعني أن أحد شروط تغيير صورة الإسلام والمسلمين هو السعي لتغيير الذات. وثانيها أن العمل السياسي والثقافي المخطط القائم على الحوار والموجه إلى المجال السياسي والثقافي الغربي، أجدى بمراحل في مواجهة ظاهرة الفزع من سياسات التناطح السياسي والعقائدي. فسياسات التناطح بما تنطوي عليه من تجييش، وقابلية عالية للتصاعد والتوسع، وقدرة على التمفصل مع الصراعات السياسية الآنية، سوف ينتهي بها المآل إلى تأكيد الصورة السلبية. أما العمل المخطط، القائم على الحوار بدون أن يعني ذلك تخليه عن نقد الغرب وفضح تحيزاته، هو القادر على تغيير الصورة داخل قطاعات هامة ومؤثرة. وثالثها ضرورة الخروج عن حالة التقوقع الذاتي والانهماك في قضايا الذات، عبر الانفتاح على العالم واتخاذ موقف إيجابي منه. بمعنى الحرص على أداء دور دائم وعادل تجاه قضايا الآخرين، ثم بمعنى الإيمان بوحدة المصير البشري وعلو الرابطة الإنسانية على أي رابطة أخرى.

تتعرض أوراق دعاء حسين: "خمسون عاما من المذابح الإسرائيلية"، ومصطفى عبد الغفار: "الأسس القانونية للمسئولية عن جريمة الفصل العنصري في إسرائيل"، ومصطفى مرعي: "عملية السلام الإسرائيلي/الفلسطيني: أهمية خبرة جنوب أفريقيا"، وساري حنفي: "تصاعد سياسة البانتوستانات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحتمية نظام الأبارتهيد الإسرائيلي"، لقضية واحدة هى العنصرية الإسرائيلية. سأقترح التعامل مع الأوراق الأربع بوصفها ثلاثا فقط، على أساس أن الورقتين الثالثة والرابعة يمكن اعتبارهما ورقة واحدة. فلقد كتب ساري حنفي ورقته من أجل تقديم إثبات إحصائي وخرائطي لفرضية مصطفى مرعي الأساسية، ومضمونها أن إسرائيل قبل وأثناء عملية السلام تعمل على فرض نظام الفصل العنصري في الضفة الغربية. الأمر الذي يعني أن مستقبل علمية السلام، سينتهي عمليا إلى شئ مماثل لنظام البانتوستانات الذي كان مطبقا في جنوب أفريقيا، إلا إذا حدث تغيير جذري في مسارها.

إذا نظرنا إلى محتوى الأوراق الثلاث سنجده موزعا على محورين، محور رئيسي تحلل فيه كل ورقة ظاهرة العنصرية، من خلال الزاوية أو المنظور الذي اختارته لنفسها. محور غير رئيسي تقترح فيه سبل مواجهة ظاهرة العنصرية.

تناولت دعاء حسين الظاهرة من منظور تاريخ المجازر التي ارتكبتها إسرائيل ضد العرب منذ تأسيسها حتى الآن. أما مصطفى عبد الغفار فقد تناولها من منظور الممارسات العنصرية الواقعية والمؤسسية، سواء داخل إسرائيل أو داخل الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧ . أما ورقة مصطفى مرعي وساري حنفي فلقد تناولتها من منظور علاقتها بعملية السلام، عبر مقارنة بين نظامي الأبارتهيد في جنوب أفريقيا وإسرائيل، ثم عبر مقارنة بين عمليتي السلام التي شهدها كل منهما والتي انتهت في الأول إلى تفكيكه وفي الثاني إلى تدعيمه. ويمكن اعتبار الورقة الأولى دراسة في التاريخ العنصري لإسرائيل، من منظور العنف الموجه ضد العرب. أما الورقة الثانية فيمكن اعتبارها دراسة في الحاضر العنصري لإسرائيل، من منظور الممارسات الفعلية والمؤسسية. أما الورقة الثالثة فرغم انغماسها في تحليل واقع ومسار عملية السلام، فيمكن اعتبارها في جوهرها ورقة في المستقبل العنصري الذي سوف تنتهي إليه عملية السلام، إذا استمرت في مسارها الراهن.

أما التوجهات الحركية، التي اقترحتها الأوراق الثلاث من أجل مواجهة العنصرية الإسرائيلية، توزعت بين التوجهات القانونية والتوجهات السياسية.

نجد التوجهات القانونية في ورقتي دعاء حسين ومصطفى عبد الغفار، إلا أن المساهمة المتكاملة والمتخصصة نجدها في الورقة الثانية، وبالتالي سنركز عليها. انتهى مصطفى عبد الغفار من تحليله لواقع العرب في ظل السيطرة الإسرائيلية، إلى كونهم يعيشون علاقات فصل عنصري مستديمة ومنظمة، تصدر في جزء منها عن سياسات رسمية وإجراءات قانونية. ويفي هذا الواقع بالشروط المادية والمعنوية، اللازمة لانطباق جريمة الفصل العنصري كما استقر على تعريفها فقه القانون الدولي. وكون هذا الواقع الذي يعانيه العرب لا يصدر كله، بل في جزء منه عن سياسات رسمية وإجراءات قانونية، ليس من شأنه الطعن في هذا الانطباق. إذ أن أحكام القانون الدولي لا تشترط البحث عن الدوافع الواعية والمخططة وراء الأفعال المؤثمة. محددة أن شروط الفصل العنصري بوصفه جريمة ومسئولية جنائية، تتحقق بغض النظر عن دوافع وأسباب القوى الاجتماعية المنسوب إليها تلك المسئولية.

ووفقا لأحكام القانون الدولي، يشكل الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية،

تستوجب الملاحقة القانونية. ويقترح مصطفى عبد الغفار أسلوبين للملاحقة، يعرضهما دون التوغل في الإشكاليات التي تعترض طريق كل منهما، إلا في حيز منها. الأول هو طريق المحكمة الجنائية الدولية التي وقع على نظامها الأساسي في روما عام ١٩٩٨ .
إن عدم توقيع إسرائيل على اتفاقية النظام الأساسي، ومن قبلها اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري، لا يعني حصانة المسئولين الإسرائيليين من المساءلة القانونية أو أنهم ليسوا ملزمين بما تفرضه الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وعلة ذلك أن القانون الدولي العرفي، يعرف الالتزامات الخاصة بالمصالح الرئيسية للجماعة الدولية بوصفها Erga omnes Obligation، أي: التزامات ملزمة للجميع وتعلو غيرها من الالتزامات. وداخل تلك الالتزامات المتصلة بمصالح الجماعة الدولية، تحتل التزامات حقوق الإنسان حاليا مكانة خاصة. والطريق الثاني للملاحقة القانونية هو طريق إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة بقرار من مجلس الأمن، وذلك وفقا لنص المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تعطيه الحق في إجراء تحقيق في النزاعات التي يهدد استمرارها السلم والأمن الدوليين. ولقد أوضحت اتفاقية منع ومعاقبة التفرقة العنصرية، أن التفرقة العنصرية تشكل جريمة ضد الإنسانية، وأن الأفعال الناجمة تشكل تهديدا حادا للسلم والأمن الدوليين وهو ذات ما انتهى إليه القرار ٨٢٧ / ١٩٩٣ المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، والقرار ١٩٩٤/٩٥٥ المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ويعي مصطفى عبد الغفار أن إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة، تحول دونه صعوبات سياسية ضخمة، أهمها الانحياز الأمريكي لإسرائيل، فلا يبقى أمامنا إذن عمليا سوى طريق المحكمة الجنائية الدولية. إلا أن الورقة أشارت إليه مكتفية بذكر وجود أساس قانوني صلب لإمكانية تحميل إسرائيل المسئولية القانونية عن جريمة الفصل العنصري، رغم عدم توقيعها على اتفاقية روما ومن قبلها اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري. ومن الواضح أن وجود مثل هذا الأساس، لا يمنح هذا المدخل سوى إمكانية التطبيق القانوني، وهى إمكانية في حاجة إلى جهد ضخم لكي تتحول إلى واقع. جهد يلغي أو يقرب إلى أقصى حد المسافة بين حدين. حد انطباق المسئولية الجنائية الدولية على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وفقا للقاعدة القانونية التي

يقرها القانون الدولي العرفي: الالتزامات الدولية الملزمة للكافة والتي تعلو غيرها من الالتزامات Erga omnes Obligation، وحد الولاية الإلزامية للمحكمة الجنائية الدولية، على مرتكبي تلك الانتهاكات، سواء كمفهوم يحظى بإجماع فقه القانون الدولي. أو كآليات قضائية دولية تتراضى عليها الجماعة الدولية، بما يمنحها القدرة على النفاذ العملي على من يفترض القانون الدولي العرفي وقوعه في مجال عملها.

ويرتبط هذا الجهد المطلوب لإلغاء المسافة من الحدين سابقي الذكر، بشكل أساسي بالتطور الديمقراطي العضوي للجماعة الدولية. بأي معنى؟ يمكن لهذا التطور أن يأخذ مسارات متعددة. مثل إصلاح مؤسسات التنظيم الدولي على أساس ديمقراطي، وعلى رأسها الأمم المتحدة، ومثل العمل من أجل بناء نظام دولي جديد تعددي أكثر ديمقراطية. ومثل تطور المجتمع المدني العالمي، وعلى الأخص عبر بناء مؤسساته الديمقراطية الدائمة والقاعدية والجامعة، وعبر تجذير تحالفاته الاجتماعية فوق القومية وغير ذلك. إلا أن تلك العملية الديمقراطية العالمية، هى عملية طويلة الأمد ومركبة وفوق قومية. وهو ما يعني أننا إذا اكتفينا بالملاحظة السابقة، سنكون قد أحلنا الأمر كله إلى المستقبل غير القريب بالتأكيد، مع ربطه بتحولات عامة وكلية ليس لنا القدرة على السيطرة عليها، وإن كان لنا القدرة على المشاركة في تحقيقها. وهذا في حد ذاته لا غبار عليه. فثمة أهداف بطبيعتها، يصعب تحقيقها، إلا في إطار نمط من الاستراتيجيات طويل الأمد كلي الطابع وعام. إلا أن هذا على صوابه ليس من شأنه أن يعفينا من التفكير في صياغة سياسات خاصة وجزئية قابلة للتحقق على المدى الزمني القصير أو المتوسط، يمكننا عبرها التحرك في اتجاه الهدف النهائي الاستراتيجي. مثل تلك السياسات ذات طبيعة وظيفية مركبة. فهى خطوة في اتجاه تحقيق الهدف النهائي، وهو هدف مستقل في حد ذاته، ويمكن أن تكون خطوة في اتجاه أهداف أخرى بعيدة بخلاف الهدف النهائي، وفي هذا الشأن يمكن أن تتعدد المقترحات، لكننا سنكتفي هنا بالإشارة إلى مهمتين يمكن للنخبة السياسية والثقافية العربية، أن تعمل من أجل صياغة سياسات ترمي إلى تحقيقهما.

تتعلق المهمة الأولى بتطوير المعرفة العربية عمقا ومساحة بالواقع الإسرائيلي. بعد ما يزيد عن نصف قرن من الحروب المتواصلة بين العرب وإسرائيل، وبالمقارنة بتلك

المكانة المركزية التي يحتلها الصراع مع إسرائيل في تكوين مختلف التيارات السياسية العربية، يصعب القول بوجود معرفة عربية عميقة وواسعة بالواقع الإسرائيلي.

فالمعرفة العربية بالواقع الإسرائيلي تعاني من مشاكل حادة، نابعة من ندرة المعرفة باللغة العبرية خارج نطاق المتخصصين في دراسات اللغات الشرقية، وضعف الهياكل المؤسسية المنتجة لها، وغياب استراتيجيات متكاملة للإنتاج المعرفي وضعف الصلة بين عملية إنتاج المعرفة وعملية إدارة الصراع، وفي النهاية غلبة التوجهات الأيديولوجية داخل الجماعة العلمية المنتجة لها. والأمر المؤكد أن تعميق وتوسيع المعرفة بالوجود الإسرائيلي، يمثل شرطا أساسيا من أجل بناء قضية قادرة على اكتساب التأييد، والمواجهة الناجحة لمواقف الجدل والخلاف، والقدرة على التعامل مع مختلف المفاهيم والثقافات، واستدعاء الواقع والحجج الموثقة في مواجهة المواقف الناقدة. ولن يقدر لتلك المعرفة الواسعة والعميقة بالواقع الإسرائيلي أن تلعب الدور المطلوب فيها، إلا من خلال التعمق المعرفي في مجالين آخرين مرتبطين بهما، وهما: تاريخ الحركة الصهيونية وتاريخ المسألة اليهودية. فالمعرفة الدقيقة والمتكاملة بتاريخ الصهيونية فكرا وحركة، سيمنح الخطاب العربي البعد التاريخي اللازم لتأصيل نقده للعنصرية الإسرائيلية، كما سيمنحه أيضا أداة لا شك في جدواها لنقد إسرائيل من داخل التراث الصهيوني نفسه. أما المعرفة بالمشكلة اليهودية، والعمل من أجل بناء موقف فكري متوازن منها ومستقل عن الاستغلال الصهيوني لتداعياتها، من شأنه أن يكسب الموقف العربي بعدا إنسانيا وحضاريا ضروريا من أجل التعامل مع مجتمعات ونخب غربية، درجت بحكم تراثها الثقافي ومسئوليتها المباشرة عن بعض الحلقات الدامية في تاريخ المسألة اليهودية والتأثير الثقافي والسياسي لليهود داخلها والترسبات الثقافية الدفينة للعداء التاريخي بين الإسلام والمسيحية، على الخلط العميق بين حقائق المشكلة اليهودية والطرح الصهيوني لها وزعم إسرائيل احتكار التعبير عنها.

أما المهمة الثانية فهى تطوير الحضور العربي في مجال القانون الدولي. ويمكن لهذا التطوير أن يأخذ مسارات ومعاني متعددة. منها تكثيف الحضور العربي في منتديات ومؤسسات ومنابر القانون الدولي، مثل المؤتمرات السنوية والملتقيات العلمية والجمعيات المهنية والدوريات المتخصصة. ومنها العمل من أجل بناء فقه عربي في

مجال حقوق الإنسان وقضايا العنصرية، والمفاهيم المرتبطة بالمسئولية الجنائية عن الممارسات العنصرية، وآليات عمل المؤسسات الدولية سواء التنظيمية أو القضايا في مجال الحماية السياسية والقضائية لحقوق الإنسان. ومنها في النهاية المبادرات الحركية الهادفة إلى عقد المؤتمرات والمنتديات السياسية والقانونية، وفي مجال الحماية السياسية والقضايا لحقوق الإنسان. مبادرات طالما توفر فيها الجدية والعمق والتواصل، سيترتب عليها وجود شبكة واسعة من العلاقات مع المؤسسات والشخصيات البارزة، في مجال فقه القانون الدولي وحركة حقوق الإنسان والتنظيم الدولي.

هذا هو شأن التوجهات القانونية، أما التوجهات السياسية المطروحة من أجل مواجهة العنصرية الإسرائيلية، فنجدها في ورقة مصطفى مرعي وساري حنفي. تنطلق الورقة من مماثلة تاريخية وسياسية بين جنوب أفريقيا وإسرائيل: كلاهما نظام يقوم على الفصل العنصري المؤسسي، وداخل كل منهما انطلقت حركة تحرر وطني انتهت في توقيت متقارب وفي سياق انطلاق تحولات التسعينيات العالمية، إلى البدء في عملية حل صراع عبر المفاوضات السياسية، إلا أن علمية السلام في جنوب أفريقيا انتهت بتفكيك نظام الفصل العنصري، بينما انتهت مسيرة عملية السلام الإسرائيلي- الفلسطيني إلى توطيد وتوسيع نظام الفصل العنصري في الضفة الغربية، وبعد ذلك تعثرت في مسيرتها. وفي معرض تحليلها لتلك المفارقة السياسية، تستخدم الورقة منظورا تحليليا مستمدا من نظرية التفاوض، يتكون ضمنيا من ثلاث مجموعات من العوامل. شكلت عبر تفاعلها مسار عملية السلام في كلا البلدين، وشكل الاختلاف في وضع وتفاعلات كل منهم علة المفارقة موضع البحث. مجموعة أولى تتعلق بموقف طرفي الصراع عشية وأثناء عملية التفاوض، وذلك من حيث توازن القوى بينهما ومدى اعتراف الطرف المسيطر بجوهر المشكلة المولدة للصراع ومصدر استمراره. وثانيه تتعلق بتأثير العوامل الدولية، وثالثة تتعلق بالصيغة التأسيسية لعملية التفاوض من حيث نمط تركيب المبدئية والبراجماتية فيها.

وسوف تنتهي الورقة من هذا التحليل المقارن، إلى أن خبرة عملية السلام الأفريقية تفيدنا أن خروج عملية السلام الفلسطينية من مأزقها، يتطلب إصلاح الصيغة التأسيسية الحاكمة للمفاوضات. إصلاح يقودها إلى الاعتراف بجوهر الصراع الدائر،

وهو حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وبالتالي يجعلها صيغة ذات أساس مبدئي دون أن يعني ذلك خلوها من عنصر البراجماتية الضروري لأي مفاوضات. ولا يمكن الوصول إلى هذا التغيير إلا عبر تغيير مماثل في جوهريته، في وضع وتأثير مجموعتي العوامل الأولى والثانية. فتطالب بالنسبة للمجموعة الأولى بضرورة تغيير النخبة الإسرائيلية الحاكمة لسياستها تجاه عملية السلام، وهو تغيير في حاجة إلى تغيير مماثل في توجهات الرأي العام والقوى السياسية الإسرائيلية تجاه نفس العملية. تغيير يضفي شرعية غير منقوصة على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ويخلق حالة إجماع بين الفصائل الأساسية للنخبة الحاكمة حول شرعية المطالب الفلسطينية وشرعية القيادة الفلسطينية. هذا التغيير في رؤية النخبة والرأي العام، هو الذي مكّن النخبة الحاكمة في جنوب أفريقيا بعد صعود ديه كليرك إلى السلطة عام ١٩٨٦، من السير في عملية السلام بنجاح. ثم تطالب بالنسبة للمجموعة الثانية بضرورة تدخل المجتمع الدولي في عملية السلام، من أجل دفعها لتحقيق أهدافها. وذلك عبر التدخل لإصلاح الصيغة التأسيسية للمفاوضات، ثم عبر التدخل للتأثير السياسي على المتفاوضين. التدخل لإصلاح صيغة المفاوضات، من خلال محاكمتها بمعايير الشرعية الدولية وحقوق الإنسان، ومن خلال المشاركة بالأفكار من أجل إصلاح صيغتها التأسيسية، ومن خلال المشاركة الفعلية فيها عبر طرق مختلفة. والتدخل للتأثير السياسي على مواقف المتفاوضين من خلال فرض العقوبات وتقديم المكافآت من أجل ردع طرف أو تشجيع آخر، ومن خلال فرض مدى زمني معين وملزم للمفاوضات أو لبعض مراحلها.

ويثير هذا الطرح للتوجهات السياسية أكثر من تساؤل. إلى أي حد يصح تركيز النقد على الجانب الإسرائيلي وحده؟ إن كون الضحية ضحية لا يعفيها من المسئولية، والورقة تخلو من أي إشارات نقدية إلى سلوك الجانب الفلسطيني، فقد دخلت النخبة السياسية الفلسطينية مرحلة المفاوضات دون أن يتوافر بين فصائلها الحد الأدنى الضروري من الإجماع حولها. وكان هذا أمرا طبيعيا من واقع غياب المقدمات الواقعية للدخول في مفاوضات عادلة، ونجاح إسرائيل في فرض صيغة تفاوضية غير مبدئية ملائمة لها تماما. ولكن هل نجحت فصائل أو أقسام تلك النخبة، سواء المسيطرة أو

المعارضة، في تنظيم وإدارة خلافاتها الداخلية تجاه عملية السلام بمفارقاتها ومنحنياتها وتناقضاتها الحادة، بما لا يضير بالموقف الفلسطيني منها؟ لا نعتقد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى أتاحت عملية السلام للفصيل المهيمن داخل النخبة الفلسطينية، السيطرة على مساحات من الأرض والسكان والشروع في بناء مؤسسات دولة وطنية. فهل نجح هذا الفصيل في بناء مؤسساته السياسية الجامعة والديمقراطية، القادرة على منحه العمق السياسي المؤسسي العام-وبالتالي الاجتماعي والثقافي- الضروري من أجل إدارة ناجحة لعملية التفاوض؟ لا نعتقد. وهل كان نفس الفصيل حريصا على توفير مجال للنمو والتفاعل والحركة والفعل المؤثر أمام مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، والمساعدة على بناء تقاليد حركية سياسية ومدنية عامة، الأمر الذي كان من شأنه أن يوفر له العمق المدني-السياسي الناجح اللازم لحشد أدوات الفعل الجماهيري السياسي والمدني من أجل الضغط والتصعيد والمناورة خلال عملية التفاوض؟ لا نعتقد.

وما هي طبيعة التدخل الدولي المطلوب من أجل إخراج العملية من مأزقها؟ لا تتطرق الورقة إلى ما هو أبعد من المطالبة بهذا التدخل. مشددة في كلماتها الأخيرة على ضرورته في هذه اللحظة. لكنها في نفس الوقت تشير إلى أن القوة العظمى الوحيدة -الولايات المتحدة- والضالعة في الصراع، شديدة الانحياز لإسرائيل. وأن دور الأمم المتحدة مرهون عملياً بالإرادة الأمريكية. أما القوى العظمى الأخرى، مثل الاتحاد الأوروبي ودوله المركزية والصين وروسيا، والتي لا تشير إليها الورقة من الأصل، فليس لنا أن نتوقع منها دورا فعالا من شأنه أن يخرج عملية السلام من أزمتها الراهنة. فهذه القوى ليس لديها من الموارد، بفرض وجود استراتيجيات سياسية ملائمة، ما يمكنها من معارضة السياسة الأمريكية في منطقة محورية مثل الشرق الأوسط وتجاه صراع وثيق الصلة بالمصالح الأمريكية مثل الصراع العربي-الإسرائيلي.

ولكن الجماعة الدولية شهدت خلال العقد المنصرم ظهور قوى دولية أخذت في لعب دور فاعل على المسرح العالمي. وظهرت تلك القوى أقوى ما يكون، خلال عمليات الاحتجاج المدني العالمية التي جرت في الأسابيع السابقة على الاحتلال الأمريكي للعراق. إن سمات التنظيم الحركي والتواصل الزمني والانتشار الجغرافي التي ظهر بها هذا الاحتجاج المدني، مع وضعها في إطار الأنشطة الأخرى للمجتمع المدني العالمي

بمستوياتها المختلفة، وعلى الأخص الحركات الاجتماعية العالمية مثل حركة مناهضة العولمة وحركة الدفاع عن البيئة توضح لنا أننا لسنا أمام تحرك عارض وعفوي، بل أمام سياسات تصدر عن لاعب دولي له موارده ومؤسساته وشبكات اتصاله الدائمة واستقلاليته السياسية، والأهم: سياسات ذات أفق نمو عريض ومفتوح. ولم تكن تلك السياسات حاضرة فقط في المسرح السياسي العام للأزمة، بل كانت أيضا شديدة الحضور في عملية إدارة الصراع التي سبقت الحرب ونستطيع أن نكتشف تأثير هذا الحضور في صلابة الموقف الفرنسي والألماني. وفي العجز الأميركي عن إضفاء الشرعية على قرار الحرب وهو عجز رغم عدم نجاحه في إجبارها على التراجع عن قرار الحرب، لعب وسيلعب تأثيرا ضخما على مسار السياسة الأمريكية تجاه العراق. ثم في الفشل الأمريكي في بناء تحالف دولي، مما أجبرها على خوض الحرب ومعها فقط حليفتها التقليدية الطائعة: بريطانيا.

ونستطيع أن نتصور دورا مماثلا للمجتمع المدني العالمي في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي قد يكون من شأنه أن يدفع عملية السلام للخروج من مأزقها الراهن. دور من شأنه أن ينزع رداء الشرعية عن السلوك الإسرائيلي. ويخلق مناخا سياسيا يوفر للقوى المظمى موارد قوة، تمكنها من توسيع دورها وتأثيرها في مواجهة السياسة الأمريكية. ويولد ضغوطا داخلية داخل المجتمع الإسرائيلي، تدفع في اتجاه تعديل خيارات حكومته ومحاولة صياغة إجماع داخلي جديد أكثر عدالة حول قضايا المفاوضات. وفي النهاية يؤثر على الداخل الأمريكي في اتجاه تحجيم هيمنة الجناح المحافظ الجديد المتأخر لإسرائيل، على صياغة السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي.

ولكن علينا أن نلاحظ أن هذا الدور المطلوب للمجتمع المدني العالمي، يتطلب لكي ينطلق انطلاقة قوية من الجانب العربي أمرين:

فهو يتطلب -أولا- من الجانب الفلسطيني نوعا من التعديل لمسار حركة المقاومة الفلسطينية. تعديل يسعى من جهة أولى إلى وضع المركب الاحتجاجي المدني السلمي في صدارة ومركز عمليات المقاومة، وفي الوقت نفسه يجاهد ويجتهد من أجل ابتداع أساليب جديدة تكفل لهذا المركب القدرة على الصمود والتطور. أساليب من شأنها مساعدته على تلافي أساليب القمع الإسرائيلي العنيفة والمدمرة، والقدرة على بناء مؤسسات جماهيرية قاعدية تكسبه المقدرة على الصمود لفترات طويلة وتجنبه

الانتهاك الناتج عن الصراع طويل الأمد، وتأسيس إجماع نضالي مدني على المسار والوسائل يعلو فوق الخلافات العقائدية التي لا مفر منها، وتنظيم صلات قوية ومنتظمة مع منظمات المجتمع المدني العالمي تكفل له مددا إضافيا متجددا من القوة وشرعية أخلاقية عامة. وتعديل يعيد من جهة ثانية توجيه المقاومة الفلسطينية المسلحة لكي يبتعد بها عن الأعمال الموجهة ضد المدنيين، ويخلق روابط تنسيق وثيقة بين العمل المدني والعمل العسكري. فمن الصعب على نمط الأعمال الاستشهادية الذي يتسيد الآن واجهة المقاومة الفلسطينية، أن يحظى بأي تعاطف من القوى الرئيسية المحركة للمجتمع المدني العالمي، وإن حظى بالطبع بانتباهها ووضع القضية الفلسطينية في بؤرة اهتمامها. ولكن هناك فوارق ضخمة بين الاهتمام والتأييد. كما أن غياب الروابط التنسيقية بين العمل المدني والعمل العسكري، تترتب عليه بالضرورة نتائج سلبية تماما. اضطراب شديد في مسيرة المقاومة، وانحراف البعض وراء إغراءات العنف المادي بفعل الشعور باليأس والرغبة في الانتقام، وتفاقم التناقضات الداخلية.

وهو يتطلب -ثانيا- من منظمات المجتمع المدني العربي نوعا من المبادرات الحركية المنظمة، من أجل تحريك ودفع الاهتمام العام والمنظم للمجتمع المدني العالمي بالقضية الفلسطينية، ومن أجل ربطه ربطا منتظما بتطورات الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد يكون من المبالغة أن نطالب المنظمات المدنية العربية بمثل هذا الدور، بينما نجدها داخل أغلب البلدان العربية تعاني من الحصار وبعيدة عمليا عن المجال السياسي العام الرسمي. إلا أن تجربة المنظمات الحقوقية العربية في مؤتمر دربان، والدور القيادي الذي لعبته في تحريك منظمات المجتمع المدني العالمي في اتجاه إدانة إسرائيل كدولة فصل عنصري داخل المنتدى المدني الأهلي. توضح لنا أن تلك المنظمات المدنية العربية وعلى الرغم مما تعانيه من قيود داخل بلدانها، قادرة إذا توافرت لها القيادة الراجحة وحسن التنظيم ورهافة وموضوعية الحس الحركي ومبدئية وكلية الوعي السياسي، أن تلعب دورا داخل المجال المدني السياسي العالمي يفوق في مساحته وتأثيره الدور الذي يمكنها أداءه داخل المجال المدني السياسي الوطني.

## الهوامش

١- كان هذا التحالف هو نفسه الهيئة المنظمة.

٢- لو راجعنا كلمات المؤتمر الافتتاحية سنجد أن أغلبها يعبر بشكل صريح عن هذه الفكرة، إلا أن التعبير الأقوى والأكثر تكاملا عنها سنجده في كلمة بهي الدين حسن. انظر نصها في القسم الأول من هذا الكتاب.

٣- الحياة : ٢٨/ ٧/ ٢٠٠١ .

٤- الأهرام والحياة: ٢١/ ٧/ ٢٠٠١، سواسية، العدد: ٣٩ -٤٠ (عدد مزدوج) ٢٠٠١، ص١٤ .

٥- درجت وثائق المؤتمر على عدم الاكتفاء بذكر مصطلح "العنصرية"، بل : "العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب"، وهو ما يعكس تعدد وتباين الظواهر المندرجة تحت المعنى الواسع لمصطلح "العنصرية" دون أن يعني ذلك ان هذا يعكس تمييزا نظريا دقيقا لتلك الظواهر. ومنعا للتكرار سوف نكتفي باستخدام مصطلح "عنصرية بين علامتي تنصيص كبديل ـ: "العنصرية والتمييز العنصري..."، فإن جاءت بلا علامتي تنصيص، فهذا يعني أننا نقصدها بمفردها دون ملحقاتها.

٦- يسري مصطفى، المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية: نمط جديد من مشاركة منظمات حقوق الإنسان العربية، في رواق عربي، العدد ٢٢: ٢٠٠١، ص ص ٦٤ -٦٥، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب: ورقة خلفية عن الجهود التحضيرية للمؤتمر (نشر محدود)، ص ص ٩ -١٢، إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠١، اجتماع عمان التحضيري للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب: البيان الختامي؛

Report of the European NGOs Forum for the WCAR, Strasbourg: Oct 2000, Declaration of the African NGOs Forum, Dakar: Jan, 2001, Declaration of the Forum of NGOs and Civil Society Organizations of the American, Santiago: Dec: 2000, Helmi Sharawi, the Winds of Racism Storm Countries of South, Cairo Arab Research Center, 2001, pp. 22 -37.

اجتماع عمان التحضيري للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري: البيان الختامي، إعلان- القاهرة.

7 - Report of the European NGOs Forum for the WCAR, Strasbourg: oct 2000, Dec, Declaration of the African NGOs Forum, Dakar: Jan, 2001, Declaration of the Forum of NGOs and Civil Society Organizations of the American, Santiago Dec. 2000, Helmi Sharawi, op. cit, pp. 22 -37_

٨- يمكن للقارئ أن يحصل على صورة دقيقة نسبيا، لما دعوناه بالطابع الكثيف والمتواتر والمتسع لحركة

المنظمات الأهلية، إذا راجع الأعداد الصادرة من النشرة الإخبارية News letter الخاصة بالمؤتمر، والتي صــدرت تحت عنوان : Durban 2001: United Nations Against Racism في الموقع التالي : www unhchr.ch، ومع ذلك نود لفت نظر القارئ إلى أن ما سيجده في هذه النشرة، هو فقط قمة جبل الثلج العائم، أي التحضيرات الرسمية وغير الرسمية التي جرت بالتنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة. أما الجبل نفسه فقد كان أضخم كثيرا ويصعب رصد أبعاده، إذ كان منتشرا ويمتد داخل مياه المنظمات الأهلية على امتداد العالم.

9 -Human Rights Watch World Report 2002. Events of 2001, Human Rights Watch, New York, 2002.

١٠- مروان بشارة، فهم نيويورك يبدأ من دربان، في: وجهات نظر، أكتوبر: ٢٠٠١، ص. ٢٤

١١- قراءة أولية في نتائج المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، في نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان ص١٥ .

١٢- يسري مصطفى، مرجع سابق، ص ص ٦٦ -٦٧ .

١٣- المرجع السابق، ص٦٨ .

١٤- عزمي بشارة، ضد العنصرية، الحياة: ١١/ ٩/ ٢٠٠١ .

١٥- كلمة بهي الدين حسن في افتتاح مؤتمر القاهرة، ضمن من هذا الكتاب.

16 - WCAR NGO Forum Declaration: 3 Sept, 2001, p20.

١٧- حافظ أبو سعدة، في استعادة لاحقة لمؤتمر دربان: نحو تقييم موضوعي لمنظمات حقوق الإنسان العربية، الحياة: ١١/ ٩/ ٢٠٠١ .

١٨- بهي الدين حسن، ماذا يبقى من نجاحات حركة حقوق الإنسان العربية بعد مؤتمر العنصرية؟، في: سواسية، العدد ٣٩ -٤٠ (عدد مزدوج) ٢٠٠١، ص٢٥

١٩- حافظ أبو سعدة، في مواجهة اللوبي الصهيوني، الأهرام: ٢٧/ ٨/ ٢٠٠١م.

٢٠- اجتماع عمان التحضيري للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب: البيان الختامي.

21 - Conference of citizens against Racism, Xenophobia, Intolerance and Discrimination: Declaration of the Forum of NGOs and Civil Society Organizations of the American..

٢٢- كلمة بهي الدين حسن في افتتاح مؤتمر القاهرة، ضمن هذا الكتاب.

٢٣- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تقرير موجز حول الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي ضد العنصرية ٢٠ -٣٠ مايو ٢٠٠١، معد بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٠١، موجود في ملفات مؤتمر دربان بمركز القاهرة.

٢٤- ك.س.شالام، هل يمكن مساواة التمييز ضد الطوائف بالتمييز العنصري، ضمن هذا الكتاب.

25 - Human Rights World Reports 2002, Events of 2001, p. 622

26 - Helmi Sharwi, op.cit, p. 38.

٢٧- صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة د. عبد الوهاب علوب، القاهرة، دار سعاد الصباح، ط١: ١٩٩٢، ص ص ٦١ -٨٦، محمد السيد سعيد، إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في العالم العربي، في: محمد السيد سعيد وعزمي بشارة (محرران)، رام الله، مواطن، ١٩٩٧، ص ص ٤٠ -٤٥ .

28 - Mohsen Marzouk, the Associative Phenomenon in the Arab World: Enginge of the Democratization or Witness to the Crisis, in: David Hulme and Michael Edwards, NGOs, States and Donors: Too Close for Convert?, London, Macmillan Press, 1977, pp. 193 -195, Shela Carapico, NGOs, INGOs, GONGOs

and DO -NGOs: Making Sense of Non -Governmental Organization, in: Middle East Report No 214: 2000, p.3

محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص ص ٤١ –٤٥، سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مقدمة لكتاب صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة، مرجع سابق، ص ص ٢٦ –٢٧، أماني قنديل، سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على الجمعيات الأهلية في مصر مع منظور مقارن لبعض الدول العربية، في نازلي معوض أحمد: الليبرالية الجديدة: أعمال الندوة المصرية الفرنسية السادسة ١٨ –٢٠ مايو ١٩٩٥، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية –جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٢١١ –٢١٢ .

29 -Mohsen Marzouk, op. cit., pp. 194, 197.

30 -Ibid, p, 194.

31 -Moheb Zaki, op. cit, p.59.

اماني قنديل، مرجع سابق، ص ص ٢٢٤ –٢٢٥ .

32 -Moheb Zaki, op.cit, pp. 58 -61, Mohsen Marzouk, op. cit, pp. 196 -197.

اماني قنديل، مرجع سابق، ص ص ٢٢٤ –٢٢٥ .

٣٣- سنجد مؤشرات واضحة على ذلك في الوقائع التالية. انعقدت مؤتمرات الحركة الأربعة فيما بين مصر والمغرب بالتبادل. وخلال مؤتمر القاهرة تكونت سكرتارية دائمة لتنسيق أعمال المنظمات العربية اثناء الدورة التحضيرية الثالثة، من: ١ –أمير مخول (فلسطين ٤٨)، ٢- خضر شقيرات(فلسطين)، ٣- يسري مصطفى(مصر)، ٤- سعيد البكري(المغرب)،٥- نزار عبد القادر(السودان)، وفي دربان تولى اعمال إدارة السكرتارية المنسقة لتجمع المنظمات العربية فريق من: أمير مخول )فلسطين ٤٨) ٢ –راجي الصوراني(فلسطين)، ٣- خضر شقيرات(فلسطين)، ٤- شوقي العيسى(فلسطين)، ٥- بهي الدين حسن(مصر). وفي دربان –أيضا – شاركت في لجنة صياغة وثائق المنتدى عن التجمعين العربي والفلسطيني: ١ –راجي الصوراني(فلسطين)، ٢- محمد أبو الهيجاء(فلسطين ٤٨)، ٣- حسن جبارين(فلسطين ٤٨)، ٤- شوقي العيسى(فلسطين)، ٥- دايان لوبين(القدس)، ٦- يسري مصطفى(مصر). ويلاحظ أن تكوين تجمع فلسطيني إلى جوار التجمع العربي، كان محض إجراء رسمي صوري استهدف ضمان التمثيل العربي في المنتدى بصوتين، اثناء إجراءات التصويت على الوثائق الختامية للمؤتمر، وخارج تلك الاعتبارات العملية عمل التجمعان كتجمع واحد، هو عملياً ذلك الذي تأسس في جنيف اثناء الدورة التحضيرية الثالثة. انظر: سواسية، العدد المزدوج ٢٩ –٤٠: ٢٠٠٠، ص٤ من الملحق المرفق بالعدد.

٣٤- بهي الدين حسن، الحركة العربية لحقوق الإنسان بعد الدار البيضاء، في: سواسية، العدد ٢٩، ١٩٩٩، ص١؛ أحمد نافع، جيل حماة حقوق الإنسان: قسماته وأفكاره وطموحاته، الأهرام: ١ / ٥ / ١٩٩٩ .

٣٥- بهي الدين حسن، لماذا نجحت منظمات حقوق الإنسان في دربان، الأهرام، ٣ / ٩ / ٢٠٠١ ,

٣٦- بهي الدين حسن، ماذا يبقى من نجاحات حركة حقوق الإنسان بعد مؤتمر العنصرية، في: سواسية، العدد المزدوج ٢٩ –٤٠: ٢٠٠١، ص ص ٢٤ –, ٢٥

٣٧- عصام الدين حسن، بكل لغات العالم: الصهيونية عنصرية وإسرائيل ابارتهيد، الأهرام ٢٣ / ٩ / ٢٠٠١ .

٣٨- يسري مصطفى، مرجع سابق، ص ص ٦٥ –٦٦ .

٣٩- بهي الدين حسن، لماذا نجحت منظمات حقوق الإنسان في دربان، الأهرام، ٣ / ٩ / ٢٠٠١ .

40 -Clause Offe, New Social Movements: Challenging the Boundaries of Institutional Politics, in: Social Research, Vol. 52, No.4 (Winter: 1985), pp. 819 -820, Alain Touraine, An Introduction to the Study of Social Movements in: Social Research vol. 52, No.4. (Winter: 1985), p. 780, John Brohman, popular Development: Rethinking the theory and Practice of Development, Cambridge,, Blackwell, 1996, pp. 206 -207.

41 -Clause Offe, op. cit, p. 832.

42 -Clause Offe, op. cit, p. 829.

43 - Clause Offe, op. cit, p. 828, Joseph a. Camilleri and Jim Falk, The End of Sovereignty? The Politics of a Shrinking and Fragmenting World, Aldershot, Edward Elgar, 1992, p. 206.

44 - Clause Offe, op. cit, pp. 829 -832.

45 - Clause Offe, op. cit, p. 820, Alain Touraine, op. cit. Pp. 777 -780

46 -John Brohman, op. cit, pp. 259 -260.

٤٧- نجد أمثلة واقعية وعديدة على ذلك في الجدول الذي أورده بروهمان، راصدا فيه أهم الحركات الشعبية في ١٥ دولة موزعة بين آسيا وافريقيا والأمريكتين. انظر - John Brohman, op. cit, pp. 259 - 260

48 -John Brohman, op. at, p.261.

49 -Ibid, pp. 258 -260

50 -Ibid, p. 262.

51 -Ibid, pp. 259 -263.

٥٢- انظر -مثلا – التحليل التالي للحركة العالمية للدفاع عن البيئة:

Marc Williams, The World Bank, The World Trade Organization and the Environmental Social Movement, in: R.A. Higgott et al., Non States Actors and Authority in the Global System, Routledge, London, 2000, pp. 241 -255.

# ١

## كلمات افتتاحية

كلمة السيد بهي الدين حسن
كلمة السيد عمرو موسى
كلمة السيد أحمد ماهر
كلمة السيد فرانك مادولاس
كلمة السيد هاني مجلي

## كلمة السيد: بهي الدين حسن*

### مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

بالنيابة عن أسرة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، يشرفني أن أفتتح أعمال المؤتمر الإقليمي التحضيري العربي للمؤتمر العالمي ضد العنصرية.

أعتقد أنكم تشاركوني الإحساس بالمسئولية الجسيمة الملقاة على عاتقنا جميعا. تلك المسئوليات التي يمليها انحيازنا الصارم لمبادئ حقوق الإنسان، وفي القلب منها مبادئ المساواة ومناهضة كافة أشكال التمييز والتعصب العنصري. وتمليها أيضا تطلعات شعوبنا لإعمال معايير المساواة، ووضع حد للتلاعب بحقوق الشعوب لصالح القوى الكبرى المهيمنة على النظام الدولي.

وفضلا عن ذلك فإن مؤتمرنا ينعقد في لحظة خاصة، يتزايد فيها الشعور بالظلم والقهر الإنساني إزاء الحصانة الدولية التي يضفيها النظام الدولي عمليا، على الممارسات العنصرية الإسرائيلية، وعلى حرب الإبادة والتجويع التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني على مدى ما يقرب من عشرة أشهر، واجه فيها بمفرده آلة الحرب الوحشية الإسرائيلية.

لقد بادر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بطرح شعار "معا للقضاء على آخر النظم العنصرية"، ليكون تعبيرا عن الهدف المركزي لمؤتمرنا ولكافة فعاليات وجهود المنظمات غير الحكومية العربية، للتحضير للمؤتمر العالمي في جنوب أفريقيا. وقد لاقى ذلك الشعار قبولا واسع النطاق ليس لدى المنظمات العربية فقط، بل الأفريقية والآسيوية أيضا.

فالمؤتمر العالمي ضد العنصرية ربما يوفر فرصة لن تتكرر قريبا للعمل على فضح الممارسات والجرائم العنصرية الإسرائيلية، ولدعوة المجتمع الدولي لأن يتحمل

مسئولياته في تصفية المرتكزات المؤسساتية والقانونية لنظام الأبارتهيد الذي باتت إسرائيل التجسيد الفريد له في عالمنا، والذي يشكل جريمة ضد الإنسانية ووصمة عار في حق المجتمع الدولي. لقد نجح المجتمع الدولي من قبل في دعم نضالات وتضحيات شعب جنوب أفريقيا، في مواجهة وصمة العار قبل الأخيرة التي جسدها نظام الفصل العنصري السابق في جنوب أفريقيا.

إن استضافة شعب جنوب أفريقيا للمؤتمر العالمي ضد العنصرية، تعزز تطلعاتنا المشروعة في وضع حد لنظام القهر العنصري الإسرائيلي.

يدعم هذه التطلعات ما يتبدى في الأفق، من إمكانات لتشكيل قاعدة متينة لتحالف مدني عالمي، يقوم على مناصرة حق الشعوب في التنمية وفي إرساء أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويسعى إلى عولمة قضية العدالة وتعميق التضامن الأممي في مواجهة عولمة القهر الاقتصادي والسياسي، وفي مواجهة التلاعب الحكومي الدولي بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان.

لقد عبر هذا التحالف عن نفسه في أكثر من مناسبة. تجلى بعضها في مناصرة حقوق شعوب الجنوب خلال مؤتمرات التجارة العالمية. بدأ ذلك في سياتل، ولن ينتهي في الدوحة في نوفمبر هذا العام. كما تبدى أيضا في مواقف عشرات المنظمات الحقوقية والمدنية في أوروبا وأمريكا الشمالية، التي عبرت عن مناصرتها لحقوق الشعب الفلسطيني وشاركت في فضح الجرائم الإسرائيلية، أمام لجان حقوق الإنسان الدولية والرأي العام في بلادها.

وفي هذا السياق ذاته، اسمحوا لي أن أحيي باسمكم جميعا ضيف شرف مؤتمرنا المحامي البلجيكي لوك والين عضو منظمة "محامين بلا حدود". إن مبادرته بتحريك الدعوى القضائية لمحاكمة سفاح صبرا وشاتيلا، تجسد درسا عمليا في النضال من أجل عولمة العدالة والحيلولة دون الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

إن فرصتنا قائمة في دعم حقوق الشعب الفلسطيني وفي محاصرة اللوبي العنصري الإسرائيلي داخل أروقة مؤتمر جنوب أفريقيا، رغما عن الضغوط الأمريكية والإسرائيلية التي تستهدف الحيلولة دون إدراج إسرائيل كنظام عنصري. ومع ذلك

ينبغي التأكيد بأن مواقفنا الحازمة والمبدئية تجاه العنصرية الإسرائيلية ودعما للحقوق وللمطالب العادلة للشعب الفلسطيني، وجهودنا المتواصلة منذ فترة طويلة لبناء التحالفات التي تدعم مواقفنا قد تواجه بالإخفاق أو تذهب سدى، ما لم تجد دعما ومساندة حقيقية من قبل الحكومات العربية.

لقد أبدت وفود حكومية أفريقية وآسيوية عديدة استعدادها لتبني توصياتنا، غير أن ترجمة ذلك في المؤتمر الحكومي الرسمي بجنوب أفريقيا تقتضي مبادرة جماعية فعالة من قبل الحكومات العربية، لطرح هذه التوصيات على أجندة المؤتمر الحكومي. يقتضي نجاحنا في إدانة العنصرية والعدوان الإسرائيلي أيضا، إنشاء قناة حوار وتفاوض وتنسيق بين المنظمات غير الحكومية والحكومات العربية، فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي الذي سيلتئم بعد نحو ٥ أسابيع فقط. فضلا عن أن الاجتماع الأخير للجنة التحضيرية للمؤتمر، والتي ستنظر في مشروع وثيقته الختامية سيعقد بعد ١٠ أيام من الآن. إنها مهمة عاجلة لا تنتظر، وربما ارتأى الأمين العام لجامعة الدول العربية القيام بمبادرة عملية عاجلة في هذا الاتجاه.

ويلح على ذلك أن الأداء الجماعي للحكومات العربية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، جاء أدنى بكثير مما تتطلبه مهمات مواجهة الضغوط الهائلة للوبي الأمريكي/ الإسرائيلي، بل أدنى من سقف موقف المنظمات العربية لحقوق الإنسان. لذا فقد بعث مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بمذكرة تفصيلية بهذا الأمر للأمين العام لجامعة الدول العربية.

وفي هذا الإطار أود أن أنوه بمبادرة إدارة المنظمات غير الحكومية بوزارة الخارجية المصرية، بدعم التنسيق بين المنظمات المصرية المشاركة في المؤتمر العالمي. وهى مبادرة غير مسبوقة، نرجو أن تكون بادرة لإرساء نمط جديد في العلاقة مع المنظمات غير الحكومية.

الأصدقاء الأعزاء؛

إن أمام مؤتمرنا هذا مهاماً شاقة أخرى لا ينبغي تجاهلها. فمن واجبنا أن نبلور موقفا مشتركا نحمله معنا إلى دربان بجنوب أفريقيا، تجاه القضايا والهموم الكبرى الأخرى لشعوبنا في العالمين العربي والثالث. وتجاه قضايا التمييز والاضطهاد

والتهميش، سواء ضد المرأة أو ضد الأقليات والجماعات العرقية والإثنية والثقافية والدينية والطوائف المنبوذة والسكان الأصليين. وغيرها من القضايا التي تشكل عقبة كبرى أمام مناهضة العنصرية والتمييز العنصري في عالمنا المعاصر.

غير أنه من حسن الطالع أننا لا نبدأ من فراغ. فلدينا حصيلة المؤتمرات التحضيرية السابقة، والتي انخرط فيها أو تابعها عن كثب كثير من المشاركين. ولدينا أيضا وثيقة عمان الصادرة عن اجتماع المنظمات غير الحكومية العربية في آسيا الذي شاركت فيه ٣٠ منظمة عربية آسيوية. كما أن مؤتمرنا هذا يعد المؤتمر الدولي الرابع للحركة العربية لحقوق الإنسان. وأود أن أنوه هنا بحصيلة المؤتمرات الثلاث السابقة التي نظمها مركز القاهرة، والتي بلورت إلى حد كبير رؤيتنا المشتركة تجاه عدد من القضايا المطروحة علينا في هذا المؤتمر. ففي الدار البيضاء وبمشاركة ٤٠ منظمة وعدد من الشخصيات من ١٥ بلدا عربيا، توصل المؤتمر الأول إلى وثيقة برنامجية شاملة. تبنى من خلالها موقفا نقديا شاملا من التلاعب في المجتمع الدولي بقضايا حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وتبني موقفا واضحا لا لبس فيه تجاه حق الشعوب في سلام تحكمه معايير العدالة وحقوق الإنسان، وتجاه حقوق الأقليات القومية بما في ذلك الحق في تقرير المصير. وانحاز بشكل عملي لدمج حقوق المرأة في حقوق الإنسان، وأعلن رفضه القاطع للتذرع بالخصوصية الثقافية للانتقاص من حقوق الإنسان أو لتكريس التمييز ضد بعض الفئات، وأكد على ضرورة إحداث إصلاحات جوهرية في النظام الدولي من أجل أن تصبح الأمم المتحدة أكثر تمثيلا لشعوب العالم وأقل خضوعا للقوى الكبرى التي تتمتع بامتيازات تتنافى مع مقتضيات المساواة وتشل قدرة الهيئة الدولية على الاضطلاع بمسئولياتها.

وفي القاهرة تبنى المؤتمر الدولي الثاني الذي شاركت فيه ٤٠ منظمة عربية، استراتيجيات محددة للتربية على حقوق الإنسان والمساواة وتعزيز قيم التسامح ونبذ ثقافة العنف والكراهية العنصرية أو الدينية.

وبلور إعلان الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث، موقف الحركة العربية من المخطط العنصري لتقويض حق العودة، وتكريس مخططات التوطين المرفوضة فلسطينيا وعربيا. ودعا لأول مرة واستنادا إلى الشرعية

الدولية لأن تتخذ الجامعة العربية الإجراءات العملية اللازمة لطرد إسرائيل من الأمم المتحدة. ونأمل من على هذا المنبر أن تجد هذه الدعوة تجاوبا من قبل الجامعة.

وما نقترحه الآن هو العمل على استصدار قرار يعين حدا زمنيا أقصى، لتطبيق إسرائيل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. فيما يتعلق بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وإنهاء آثار عدوان ١٩٦٧، يتم بعد ذلك طرد إسرائيل من عضوية الأمم المتحدة، باعتبارها دولة مارقة تهدد السلم والأمن الدوليين وتخرق ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بصورة منهجية ومتواصلة.

وفي نفس السياق نستطيع أن نقول إننا قد قطعنا شوطا كبيرا، في بناء رؤية مشتركة تجاه مجمل حقوق الشعب الفلسطيني، عبر أشكال مختلفة من المشاورات والتنسيق والعمل المشترك انخرطنا فيها جميعا، وخاصة منذ اندلاع الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني. غير أن هذا التنسيق ارتقى إلى مستويات جديدة خلال العام الأخير، بإنشاء مثلث للتنسيق الديناميكي. بين المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان، ومركز القاهرة وبعض أنشط المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وأخص بالذكر الفيدرالية الدولية والشبكة الأورومتوسطية، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان (ميدل إيست ووتش).

إننا نسعى من خلال مؤتمرنا الحالي لتعزيز الفهم المشترك والمبدئي، لمهمة تطويق وتصفية جميع صور العنصرية وعلى رأسها العنصرية الإسرائيلية. كما نستهدف أيضا إصدار إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية، ليعكس رؤيتنا المشتركة ويوجه نضالنا المشترك ضد العنصرية بشكل عام، وخاصة نظام الاحتلال والفصل العنصري الإسرائيلي، كما يقدم للشعب الفلسطيني المناضل دعما مبدئيا لا محدوداً.

لدينا الكثير مما نستطيع أن نبني عليه ونطوره. ولدينا أيضا فوق كل هذا طاقاتكم الخلاقة، وجهدكم الفكري الجماعي الذي اعتدناه. والذي أثق أنه سيثري أعمال المؤتمر ويجعل من "إعلان القاهرة ضد العنصرية" تعبيرا حيا يلتقي مع تطلعات شعوبنا ويرتقي إلى مستوى الطموحات الكبرى المعلقة على هذا المؤتمر.

وليكن التوفيق حليف جميع أعمالنا

## كلمة السيد / عمرو موسى◆
## الأمين العام لجامعة الدول العربية

**السيد رئيس المؤتمر/ السيدات والسادة**

يسعدني أن أشاركم نيابة عن السيد/ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي حال غيابه عن القاهرة دون حضوره الشخصي. وكلفني أن أنقل إليكم تحياته وتمنياته لأعمال مؤتمركم الهام هذا بالنجاح والتوفيق.

**السادة الحضور**

لقد وضع الأمين العام لجامعة الدول العربية قضايا حقوق الإنسان ودور المجتمع المدني ضمن الأولويات العربية، باعتبارها من الدعائم الأساسية لانطلاق العمل العربي المشترك على أسس جديدة وآفاق رحبة، تستجيب لتحديات العصر، ولتطلعات مجتمعنا العربي نحو ترسيخ قيم المشاركة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان. ولأن هذه القيم السامية هي من صميم ثقافتنا وحضارتنا العربية الأصيلة، قبل أن تكون التزاما عالميا موثقا، لا يزال يتعرض للخرق والانتهاك، فإن ذلك يتطلب منا جميعا المزيد من تضافر الجهود للتمسك بقواعده، وترسيخ مبادئه، إعلاءً لشأن الإنسان واحتراما لذاته وكيانه.

ومن هذا المنطلق فقد ركز الأمين العام في خطته الشاملة، لتطوير المنظومة العربية وتحسن أدائها وترقية أساليب عملها، على إنشاء مفوضيات تربط أداء الجامعة وأنشطتها بأنشطة المجتمع المدني العربي وقواه الحية ومنظماته الفاعلة التي تمثل دعائم الدولة الحديثة.

---

◆ ألقاها نيابة عنه السفير/ أحمد بن حلي، الأمين العام المساعد للشئون العربية

**السيد الرئيس/ السادة الحضور**

أود أن أسجل باسم الأمين العام تقديره لمبادرتكم هذه، التي تشكل خطوة هامة على صعيد تنسيق جهود منظمات المجتمع المدني العربي، للتحضير للمؤتمر العالمي ضد العنصرية. وللتحرك على الساحة العالمية بموقف عربي موحد، لفضح الممارسات العنصرية ضد الشعب الفلسطيني والمواطنين العرب في الأرض العربية المحتلة.

إن ما تستهدفه السياسة الإسرائيلية من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة. من خلال العقوبات الجماعية ، وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، والاعتداءات المستمرة على الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية ومرافقه الحيوية ومؤسساته الاقتصادية وهدم أحيائه السكنية، وتجريف الأراضي الزراعية وحرق وتخريب المزروعات والبيئة، تمثل جرائم ضد الإنسانية، هى بالتأكيد ممارسات عنصرية، تشكل خرقا جسيما لقواعد القانون الإنساني الدولي. ولذلك فإن إلغاء الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار، الذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، لا يعني انتفاء الطبيعة العنصرية للسياسة الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين؛ فممارساتها تكشف كل يوم عن توجه عنصري واضح. ومن هنا فإننا نشارك تقدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، في طرحه لما يقوم به النظام الإسرائيلي من ممارسة سياسة التمييز العنصري ضد العرب. ولا يكتفي النظام الإسرائيلي بممارسة سياسة التمييز العنصري ضد العرب، بل يجهر رجاله بها بأصرح التعبيرات. فها هو "ريتشا ثقام زئيفي" أحد وزراء الحكومة الإسرائيلية يطالب بفرض وضع "إشارات صفراء أو بطاقات صفراء على ثياب الفلسطينيين حاملي الجنسية الإسرائيلية "لكي يتم تمييزهم عن الإسرائيليين اليهود". وهو نفس الوزير الإسرائيلي الذي قال بأن الحل هو "ترحيل الفلسطينيين من إسرائيل، وبهذا الشكل نستطيع أن نحافظ على نقاء العرق اليهودي".

أما الحاخام الأكبر عوفاديا يوسيف الرئيس الروحي لحزب "شاس"، أحد أحزاب الائتلاف الحكومي الإسرائيلي حاليا. فقد وصف العرب قبل أشهر بأنهم "قردة"، وقال لاحقا "أن العرب ثعابين وأن الله ندم على خلق العرب بعد أن خلقهم لأنهم ثعابين". وقال أيضا "يجب أن نبيد العرب" مطالبا حكومته الإسرائيلية" بضرب العرب بكل أنواع

الصواريخ كي لا يبقى منهم أحد" ولم يصدر من المسئولين الإسرائيليين أي شجب أو إدانة لهذه الأقوال العنصرية، بل إن إسرائيل قد نفذت فعلا كل ما طالب به هؤلاء، وضربت الفلسطينيين فعلا بالصواريخ، واستخدمت ضدهم أنواع الأسلحة كافة بما فيها اليورانيوم المستنفذ وطائرات إف١٦ .

كما أنها تعطي الأعمال الشاقة والمجهدة والخطرة أو ما يسمونه "العمل الأسود"، للعمال العرب سواء في "إسرائيل" أو في الأراضي العربية التي لا زالت تحتلها. وما تزال سياسات القمع والتعذيب والاستيطان، ثابتة في الممارسات الإسرائيلية اللا إنسانية ضد السكان العرب في الجولان العربي السوري المحتل، على الرغم من مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراها بوقف هذه الإجراءات القمعية. كما أن إسرائيل لا تزال تتخذ من المعتقلين العرب في سجونها، رهائن لفرض المساومة في سياساتها القمعية والتعسفية ضد العرب.

كل هذا يوضح مدى التحدي الصارخ للمجتمع الدولي. ومن هنا فإن منظمات المجتمع المدني وجمعيات حقوق الإنسان في كل مكان، مطالبة بالعمل المكثف لحث المجتمع الدولي على تحمل مسئولياته تجاه سياسة الحكومة الإسرائيلية باعتبارها مارقة، لإرغامها على الانصياع للقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان وقرارات الشرعية الدولية.

وأنتم أهل لهذه المسئولية، وجامعة الدول العربية لن تألو جهدا في تعزيز جهودكم، ودعم عملكم، حتى يكلل بالنجاح والتوفيق.

وشكرا لإصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## كلمة السيد أحمد ماهر السيد*
### وزير خارجية جمهورية مصر العربية

**السيد بهي الدين حسن**

**مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**

**السيد ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية**

**السيد سفير دولة جنوب أفريقيا الشقيقة بالقاهرة**

**السيدات والسادة**

يسعدني أن أوجه إليكم هذه الكلمة في الجلسة الافتتاحية لمؤتمركم الهام، وكنت أود أن أكون بينكم لولا مشاغل وارتباطات تقدرون أهميتها في هذه المرحلة، التي تشهد استمرار تردي الأوضاع وتدهورها بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

يحظى انعقاد هذا المؤتمر الإقليمي العربي بأهمية خاصة.. وذلك على عدة أوجه.

فهو ينعقد في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المقرر عقده في ديربان بجنوب أفريقيا من ٢٨ أغسطس إلى ٧ سبتمبر المقبلين.

وهو من جهة أخرى ينعقد بالقاهرة في مرحلة حرجة، تشهد استمرار المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني من ممارسات القهر الاستفزازية من جانب قوة الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار تعثر جهود مصر وغيرها لوضع حد للتردي الحادث ولإعادة إحياء عملية السلام.

كما يستمد مؤتمركم أهميته -من جهة ثالثة- من حقيقة تمثيله، لجهد متميز

* ألقاها نيابة عنه: السفير سليمان عواد

لمنظمات المجتمع المدني غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وهى منظمات نقدرها وندعمها ونؤمن بدورها في إطار الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المقبل في دربان.

**السيدات والسادة..**

يمثل المؤتمر المقبل في جنوب أفريقيا فرصة سانحة يتعين اغتنامها، ومحفلا دوليا ينبغي العمل على إنجاحه، من أجل الخلوص إلى توصيات متوازنة تتصدى لداء يتعين استئصاله وأوجاع لا ينبغي السماح باستمرارها، ونحن نخطو خطواتنا الأولى على عتبات قرن جديد وألفية جديدة.

إن التطورات الدولية خلال العقد الماضي والعالم المتغير الذي تمخض عنها، لا يتيح مجالا لاستمرار ممارسات العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب. ويجعل من هذه الممارسات، في أي منطقة من العالم ودون استثناء أو انتقائية أو ازدواج في المعايير، ممارسات ممجوجة ومرفوضة ومدانة.

وتأتي استضافة هذا المؤتمر الهام في جنوب أفريقيا عميقة في مغزاها ودلالتها. فلطالما عانى هذا البلد الأفريقي وشعبه الشقيق من الفصل العنصري وسياسة الأبارتهيد والممارسات العنصرية البغيضة.

كما يأتي انتصار شعب جنوب أفريقيا ونجاحه في القضاء على النظام العنصري، حاملا الأمل لنا جميعا في القضاء على كافة الممارسات العنصرية في كل مكان، بما في ذلك منطقتنا من العالم. وعلى الأخص فيما يتصل بمعاناة الشعب الفلسطيني من هذه الممارسات من جانب قوة الاحتلال، وما يوجه للعرب والمسلمين من تنميط غير مقبول، وتصريحات معروفة ومسجلة لمسئولين حزبيين وبرلمانيين وحكوميين تشّبه الفلسطينيين والعرب بالأفاعي والخنازير والقمل وتدعو للتخلص منهم وإبادتهم.

**السيدات والسادة؛**

تحرص مصر على مواصلة إسهامها البنّاء في العملية التحضيرية لمؤتمر دربان القادم، كما تزمع المشاركة البناءة لدى انعقاد المؤتمر في شهر سبتمبر القادم من أجل ضمان نجاحه في التوصل إلى نتائج متوازنة وتوصيات عملية وفاعلة.

وكان من دواعي اغتباط وزارة الخارجية أن تتعاون في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر، مع اللجنة الوطنية التي تشكلت من المنظمات غير الحكومية المصرية

والإقليمية، التي تتخذ من القاهرة مقرا لها. وسوف يسعد وزارة الخارجية أن يستمر التنسيق فيما بينها وبين هذه اللجنة. في إطار تشجيعنا ودعمنا للمجتمع المدني، وحرصنا على مشاركة منظماته غير الحكومية في مؤتمر دربان المقبل، وعلى الإسهام خلاله في التعبير عن شواغل واهتمامات وأولويات أمتنا وشعوبنا.

اتمنى لكم جميعا كل النجاح والتوفيق في مؤتمركم الإقليمي العربي بمحاوره الثلاثة الهامة.

وشكرا

## كلمة السيد/ فرانك مادلالوس *
### سفير جمهورية جنوب أفريقيا

**السيد الرئيس**

**ممثلو الهيئات الدبلوماسية**

**الوفود الموقرة**

**السيدات والسادة**

أقدم لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان خالص العرفان والتهاني، باسم جنوب أفريقيا رئيسا وحكومة وشعبا لاستضافته هذا المؤتمر التاريخي الهام.

ونحن نجتمع هنا في الأيام القليلة القادمة، معبرين بوجودنا الجمعي هذا عن أحلام وأمنيات المقهورين في العالم. يتعين علينا أن نقدم خالص تقديرنا وإجلالنا للشهداء الذين قدموا أقصى التضحيات في سبيل صراعنا ضد العنصرية. كما نستمد الأمل من هؤلاء الذين لا يزالون يشنونها حربا لا هوادة فيها ضد سطوة العنصرية.

**سيدي الرئيس**، لقد كان الطريق لاجتماعنا الهام في دربان في أغسطس طويل للغاية وملئ بالتحديات. تحديات لا يزال يواجهنا الكثير منها في مسيرتنا التحضيرية لهذا المؤتمر.

وقد كان اختيار القارة الأفريقية وبالتحديد جنوب أفريقيا اختيارا مناسبا جدا لعقد المؤتمر العالمي الثالث ضد العنصرية. ونحن أبناء جنوب أفريقيا نشعر بالفخر الشديد لاختيارنا من بين العديد من الدول التي تستحق شرف استضافة هذا المؤتمر. ويقدر شعب جنوب أفريقيا دعم وجهود وتضحيات جميع الأفارقة وكل القوى التقدمية، في صراعنا ضد الفصل العنصري حتى هزيمته النهائية.

وكشعب من شعوب القارة الأفريقية يجب أن ننبه للآثار المتراكمة للإمبريالية

والعبودية والكولونيالية، التي تؤثر حتى الآن على استمرار ما تعانيه قارتنا وشعوبها من ظلم وعدم مساواة وفقر وتخلف وشقاء واستغلال. فلا زالت هذه التجربة التاريخية تتحكم في واقعنا اليوم.

وتقع على عاتقنا جميعا مسئولية وواجب مقدس تجاه قضية مناهضة العنصرية، وإلا فلن نستطيع التخلص من وجهها الكريه. ومما يثير الجزع أنه توجد الآن أحزاب سياسية تروج لمبادئ عنصرية.

وللأسف لقد أصبح رهاب الأجانب والتمييز العرقي أمراً خطيراً جداً في قارتنا. فالصراعات العرقية ورهاب الأجانب قادت إلى بعض صور القتل المروعة في قارتنا ومنها الإبادة الجماعية.

وتعاني النساء في جميع أنحاء العالم من شتى أشكال التمييز. ولا يمكننا أن نستأصل العنصرية إذا أغفلنا التمييز ضد المرأة.

وقد عقدنا بنجاح في جنوب أفريقيا المؤتمر القومي ضد العنصرية في سبتمبر من العالم الماضي، كأحد الترتيبات التحضيرية الكثيرة للمؤتمر العالمي. في هذا المؤتمر اتفق أكثر من ألف شخص ممثلين لجميع فئات المجتمع، وفي خطوة لا سابقة لها، على صدور "إعلان الألفية". Milenmium Statement وكان من ضمن ما جاء فيه اعتبار الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ ، "العقد القومي للتعبئة ضد العنصرية". ونتمنى أن نتمكن من تعبئة الشباب والنساء والمنظمات الدينية وقطاعات المجتمع الأخرى، في نضالنا ضد العنصرية ورهاب الأجانب وغيرها من صور التعصب.

تثق جنوب أفريقيا أننا سوف نخرج من هذا المؤتمر بأرضية مشتركة لفهم تاريخنا تمكننا من التعرف على الأشكال المعاصرة للعنصرية، ومن ثم محاربتها، علاوة على التخطيط للمستقبل.

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٥٢/١١١ الصادر في ديسمبر ١٩٩٧ لانعقاد المؤتمر العالمي ضد العنصرية، وحددت الغايات المستهدفة التي يجب مناقشتها، وأهدافاً محددة قابلة للقياس والتطبيق على المستوى القومي. لذلك يتعين على المجتمع العالمي أن يبذل جهدا حثيثا للاتفاق حول إجراءات صحيحة وفعالة من شأنها أن تعطي الأمل للملايين من ضحايا العنصرية في جميع أنحاء العالم.

تستمر معاناة الملايين من شعوبنا من العنصرية ورهاب الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب، على الرغم من الجهود المشتركة للحكومات والمجتمع المدني والمجتمع العالمي، لمواجهة التحديات التي طرحتها قرارات الجمعية العامة وما انتهى إليه المؤتمران السابقان ضد العنصرية المعقودان في ١٩٧٨ و١٩٨٣ .

وفي مواجهة تلك التحديات تقع على عاتقنا مسئولية وضع الآليات والإجراءات والموارد الضرورية والملزمة من أجل ضمان نجاحنا في مواجهة التحديات.

لقد أدت العولمة اليوم إلى خلق فرص وتحديات جديدة للإنسانية، إلا أن ما يستدعي قلقنا هو أن شعوب أفريقيا لم تستفد من العولمة، على العكس تصاعد تهميش قارتنا ومعه ازداد الإضرار بضحايا العنصرية والعرقية.

علينا أن نعمل معا في شراكات قوية لإزالة التهديد الذي تطرحه العنصرية والتعصب على الإنسانية ككل. ونتمنى في هذا القرن الأفريقي أن نسترد كرامتنا كأفارقة، وألا نتعرض أبدا في المستقبل لمعاناة ومهانة الماضي.

ويتعين علينا -نحن أبناء القارة الأفريقية- أن نضطلع بمسئولية التخلص من رهاب الأجانب والصراع العرقي من أجل تدعيم الديمقراطية والشفافية والتنمية.

في عام ١٩٩٨ عينت الجمعية العامة ماري روبنسون المفوضة السامية للأمم المتحدة سكرتيراً عاماً للمؤتمر. وقد دعت الجمعية العامة الدول والمنظمات الإقليمية لإقامة هياكل تنسيقية، تكون مسئوليتها التحضير للمؤتمر وتنبيه الرأي العام لأهمية المؤتمر وأهدافه.

وقد دعيت الحكومات والمنظمات الإقليمية والعالمية للمشاركة في التحضيرات للمؤتمرات، عن طريق إنجاز المراجعات والدراسات وتقديم التوصيات والأعمال الأخرى إلى اللجنة التحضيرية التي تمثلها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إن المنظمات غير الحكومية مدعوة لعقد منتدى قبل وأثناء المؤتمر، ومدعوة أيضا للمشاركة الفعالة في التحضيرات للمؤتمر. كما أنه قد طلب من هيئات ووكالات الأمم المتحدة أن تشارك في أعمال المؤتمر، وعلى الأخص آليات الأمم المتحدة المختصة بالتعامل مع قضايا العنصرية والتمييز العنصري، مثل: لجنة القضاء على التمييز العنصري والمفوضية الفرعية لحماية والترويج لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين في

مفوضية حقوق الإنسان.

ومن الأهميـة أن نذكر لحضراتكم أهداف المؤتمر العالمي المنعقد في ٢٠٠١ كما وضعتها الجمعية العامة:

- مراجعة التقدم في مسألة الصراع ضد العنصرية والتمييز العنصري، وتحديدا منذ تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعادة تقييم العقبات الحائلة دون التقدم في هذا المجال وتحديد أساليب التغلب عليها.
- التفكير في طرق ووسائل أفضل من أجل التأكد من تطبيق وتنفيذ الإجراءات الراهنة المنظمة لمحاربة العنصرية والتمييز العنصري.
- رفع مستوى الوعي بخطورة العنصرية والتمييز العنصري.
- صياغة توصيات محددة حول طرق زيادة فعالية أنشطة وآليات الأمم المتحدة من خلال برامج للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري.
- استعراض العوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى العنصرية والتمييز العنصري.
- صياغة توصيات محددة لزيادة الإجراءات القابلة للتطبيق على المستوى القومي والإقليمي والعالمي، والتي تهدف إلى القضاء على كل أشكال العنصرية والتمييز العنصري.
- وضع توصيات محددة لضمان توافر الموارد الضرورية لدى الأمم المتحدة، والتي تمكنها من مكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

لقد عقد "المؤتمر العالمي الأول لمقاومة العنصرية والتمييز العنصري" في جنيف عام ١٩٧٨، و"المؤتمر العالمي الثاني لمقاومة العنصرية والتمييز العنصري" في جنيف في أغسطس عام ١٩٨٣، وقام المؤتمر الأخير بمراجعة وتقييم الأنشطة التي حدثت خلال "العقد الأول لمكافحة العنصرية"، ووضع معايير محددة لضمان تفعيل مواثيق الأمم المتحدة لاستئصال العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري.

وفيما بين ١٩٧٣ و٢٠٠٣ حددت الأمم المتحدة ثلاثة عقود يتعين علينا العمل خلالها لمقاومة العنصرية والتمييز العنصري، فضلا عن ضمان دعم المكافحين من أجل المساواة العرقية.

- في العقد الأول تم بناء "برنامج العمل للعقد الأول لمكافحة العنصرية"، حول الإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل تطبيق مواثيق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضاء على العنصرية والتمييز العنصري، بالإضافة إلى القيام بحملة تعليمية في جميع أنحاء العالم.

- وفي العقد الثاني استهدف "برنامج العمل للعقد الثاني لمكافحة العنصرية"، التركيز على إجراءات اللجوء لضحايا التمييز العنصري. ويتضمن البرنامج حملة إعلام عالمية عامة عن حقوق الإنسان وقيام "لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" بصياغة نموذج مبدئي للتشريع القومي لتوجيه الحكومات في عملية سن التشريعات ضد التمييز العنصري.

- أما العقد الثالث الذي سينتهي عام ٢٠٠٣، فلقد ركز "برنامج العمل للعقد الثالث لمكافحة العنصرية" على الدور المحوري لتعليم مبادئ حقوق الإنسان في ضمان احترامها. ولقد تميز برنامج العقد الثالث برؤية واسعة لمشكلة العنصرية وبوعي مدى تأثير التمييز على مجتمعات العالم وإعاقته لتقدمها.

وتأسيسا على ما سبق اتصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بجنوب أفريقيا لاستضافة المؤتمر. وفي ردها على الأمم المتحدة وافقت جنوب أفريقيا على استضافة المؤتمر العالمي "على أن تقوم المفوضية العليا لحقوق الإنسان بدور أساسي في توفير التمويل اللازم لتمويل المؤتمر".

في ديسمبر ١٩٩٩ رحبت الجمعية العامة بعرض جنوب أفريقيا لاستضافة المؤتمر وطلبت من الدول الأعضاء المشاركة في تمويله تطوعا.

سيكون المؤتمر مفتوحا لمشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومراقبي اللجان والمنظمات والإقليمية والمنظمات والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وسكرتارية الأمم المتحدة وممثلي هيئات الأمم المتحدة وبعض الأشخاص دعتهم الأمم المتحدة.

كما تقرر أن يعقد المؤتمر العالمي في مركز المؤتمرات العالمية بدربان في الفترة ما بين ٣١ أغسطس و٧ سبتمبر ، ٢٠٠١

وكانت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي قد دعت في اجتماعها الأول في جنيف

من ١ إلى ٥ مايو ٢٠٠٠ المفوضة السامية لحقوق الإنسان بصفتها السكرتيرة العامة للمؤتمر العالمي، لوضع إعلان ومشروع برنامج للمجلس للمؤتمر العالمي بناء على الاجتماعات والندوات التحضيرية الإقليمية، بالإضافة لأي اقتراحات من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهيئاتها، والمنظمات غير الحكومية المهتمة. وفي هذا الشأن تم التخطيط لخمس ندوات للخبراء وأربعة اجتماعات حكومية إقليمية.

والموضوع الغالب في كل اجتماع إقليمي للخبراء هو "الاتجاهات والأولويات والعقبات في سبيل مقاومة العنصرية والتمييز العنصري وإرهاب الأجانب وغيرها من صور التعصب".

وأثناء الاجتماع التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية في جنيف أجمع الحاضرون على خمسة موضوعات للمناقشات أثناء المؤتمر العالمي هى:

١- مصادر وأسباب وأشكال والصور المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وصور عدم التسامح الأخرى.

٢- ضحايا العنصرية.

٣- الإجراءات الهادفة استئصال العنصرية، من خلال المنع والتعليم والحماية.

٤- توفير وسائل الإنصاف القانوني، واللجوء، والتعويض، وغير ذلك من الإجراءات، على المستويات القومية والإقليمية والدولية.

٥- وضع ومتابعة استراتيجيات لتحقيق المساواة الكاملة والفعلية تشمل التعاون الدولي وتفعيل الأمم المتحدة وغيرها من الآليات، في مناهضة العنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب.

وسيكون أمرا مثيرا للأسف أن يفشل المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية ورهاب الأجانب، إذا أخذنا في اعتبارنا إمكانيات مساهمته الضخمة، في تخليص العالم من آفات العنصرية.

وجدير بالذكر أن المؤتمر يواجه خطر الانحراف عن مساره، فمازال أعضاء الأمم المتحدة منقسمين حول البيان الختامي. وأكثر القضايا إثارة للانقسام هى مطالبة الأعضاء الأفارقة بضرورة اعتذار القوى الغربية عن الاستعباد والكولونيالية. ولدينا الحق في أن نطالب بهذا الاعتذار الذي من شأنه أن يغلق ذلك الملف الحزين من

التاريخ. ولكن الدول الغربية تأبى التعبير عن الأسف خشية أن تمطرها الدول النامية بوابل من طلبات التعويضات المالية.

أما التهديد الأخير للمؤتمر فهو الاقتراح الخاص بإعلان المؤتمر أن الصهيونية إحدى صور العنصرية. وهناك احتمال بغيض لا يخطؤه البصر، أن ينتهي الخلاف حول هذا الاقتراح بالمؤتمر إلى طريق مسدود.

ونتيجة لتلك الخلافات تهدد الدول الغربية بأن تبعث بوفود أدنى درجة من الوفود التي تبعث بها عادة في مثل هذه المؤتمرات. وسيكون لذلك تأثير سلبي وسيضعف هذا من روح المؤتمر ويقلل من شأنه أمام الرأي العام العالمي.

وأخيرا وباسم شعب جنوب أفريقيا أنتهز هذه الفرصة لأرحب بكم في مدينتنا دربان. وأؤكد لكم أن حكومتنا ستقوم بكل ما في وسعها لضمان نجاح المؤتمر العالمي وإن كنا نعتمد في ذلك أساساً على كل أشقائنا الأفارقة.

## كلمة السيد/ هاني مجلي*

المدير التنفيذي لفرع منظمة مراقبة حقوق الإنسان الدولية - الشرق الأوسط

يحرم اليوم ملايين من الناس في آسيا وأفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط أو يجردوا من المواطنة فى بلادهم، لا لشئ سوى العرق أو الأصل أو الجنس. ففى الكثير من الدول ليس من حق الأطفال الذين يولدون فى بلاد أمهاتهم أن يحصلوا على جنسية الأم؛ لأن المرأة لا تستطيع نقل جنسيتها لأطفالها. كما يتعرض هؤلاء المواطنون الذين بلا مواطنة للحرمان من قطاع عريض من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وإلى يومنا هذا، ما زالت الحكومات تدفع بأعداد ضخمة من السكان خارج حدودها، من خلال حرمانهم من المواطنة فى بلادهم وخلق أزمات اللاجئين وتوليد النزاعات المسلحة. و فى الشرق الأوسط مثلاً تواصل الكويت رفضها لمنح المواطنة لحوالى ١٢٠٠٠٠ من فئة الـ "بدون جنسية"، ومن هؤلاء عائلات كثيرة عاشت فى الكويت لأجيال متتالية ولا يمتلكون حقوق مواطنة فى أى بلد آخر. وترفض سوريا منح الجنسية لـ ١٥٠٠٠٠ من الأكراد و تعترف فى ذات الوقت أنهم ليسوا مجرد أغراب. ويظل ملايين من الفلسطينيين بلا دولة ولا يملكون الحق فى العودة لـ "وطنهم"، الذي تحرمهم منه إسرائيل، كما لا يملكون حق المواطنة فى البلاد المضيفة.

هذه مجرد لمحة تشير إلى قوة صلة المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصرى ورهاب الأجانب و بقية أشكال التعصب بالأوضاع في منطقتنا. ويعتبر المؤتمر فرصة استراتيجية لالتقاء المنظمات غير الحكومية والحكومات للعمل معا، على معالجة

* بالنيابة عن المنظمات الدولية غير الحكومية

المشكلات التى طالما أثرت سلبيا على تمتع الأفراد والجماعات بحقوق الإنسان الأساسية فى هذه المنطقة.

بالطبع فإن إحدى أولوياتنا هى التركيز على سياسات التمييز ومشاكل العنصرية داخل إسرائيل، وذلك لخطورة هذه الانتهاكات واستمراريتها. تبدأ هذه السياسات من القيود على المواطنة والزواج والمشاركة السياسية وتنتهي بترحيل الفلسطينيين وحرمانهم من هويتهم. وسيوفر مؤتمرنا هذا والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية فى دربان برنامجاً مشتركاً لمحاولة وضع نهاية لخمسين عاماً من النضال من أجل نيل الحقوق. كما أنها فرصة لإعادة التأكيد على عالمية معايير حقوق الإنسان وأنها تطبق بالعدل والمساواة بلا استثناءات.

إلا أننا لا يجب أن نركز فقط على سياسات وممارسات إسرائيل، فعلينا فى ذات الوقت أن ننظر إلى كافة المشكلات التى نعانى منها داخل بلادنا. فإذا نظرنا على امتداد الشرق الأوسط و شمال أفريقيا سنجد هناك قضايا عديدة تتطلب اهتمامنا العاجل. وقد أشرت سابقا إلى حقوق الجنسية والمواطنة كأمثلة لهذه القضايا. وعلينا أن نستخدم هذا البرنامج من أجل حث آليات الأمم المتحدة، مثل لجنة القضاء على التمييز العنصرى ولجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة و لجنة حقوق الطفل، على معالجة تلك القضية. وعلى مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن يشرع في دراسة البعد الحقوقي، داخل المعايير المتحيزة التي تستخدمها الدولة في تعريف المواطن ومنح الجنسية للمواطنين.

ويرتبط نقاشنا هذا بقضية المهاجرين و اللاجئين. فهناك صلة مؤكدة بين العنصرية والتمييز العنصرى ورهاب الأجانب والتعصب من جانب، وبين التشريد الجبرى وإساءة معاملة اللاجئين وطالبى اللجوء والمشردين داخليا. فالعنصرية هى سبب ونتيجة للتشريد الجبرى وعائق لحل المشكلة. تعانى هذه المنطقة من سوء معاملة العمال المهاجرين أو اللاجئين، من الأفارقة فى ليبيا حتى الآسيويين فى دول الخليج. ويضاف إلى ذلك معاملة طالبى اللجوء واللاجئين من هذا الجزء من العالم على نحو جائر. حيث نجد طالبي اللجوء إلى الخارج يعانون من العنصرية فى أوضح صورها، فى قيود سياسات الدخول والتفسير المتعسف والتطبيق لاتفاقية ١٩٥١ للاجئين. هذا إلى جانب

احتجاز وسوء معاملة طالبى اللجوء فى الدول المضيفة. فضلا عن الصورة العنصرية التى تتعمدها وسائل الإعلام أو المسئولين الرسميين والتى تسبب الفزع من الأجانب واللاجئين والمهاجرين، كما يتعرض هؤلاء للمعاملة السيئة فضلاً عن التمييز الاجتماعي والاقتصادى ضد طالبى اللجوء واللاجئين.

وترتيبا على ذلك نرى أن كلاً من العنصرية والتمييز المبنيين على العرق والجنسية، يعوقان الطريق لحل مشكلة التشريد الجبرى.

فى هذا المؤتمر وفى دربان سنكافح للدفاع عن وتدعيم، نظام الحماية الدولية للاجئين وتحسين المراقبة الدولية لكشف ووقف الممارسات المتميزة ضد اللاجئين والمهاجرين. وعلينا أن نقوم بحملة لدفع حكومات المنطقة للتصديق على اتفاقية ١٩٩٠ العالمية لحماية حقوق كل المهاجرين وأعضاء عائلاتهم.

هناك شيئان آخران يستحقان الذكر: دور النظام القضائى الجنائى والتعويضات.

فالأنظمة الجنائية القضائية هنا كما فى أى مكان آخر لها دور كبير فى التمييز غير المبرر. فإنكار حق بعض المجموعات فى اللجوء إلى وسائل الإنصاف القانوني في إطار النظام القضائى الجنائى، إنما هو دليل على التمييز العنصرى غير المبرر. وتلزم الاتفاقية الدول "بإلغاء أى قوانين أو ممارسات من شأنها أن تؤدى إلى ظهور واستمرار التمييز العنصرى". وتطالب المسودات الأولى لبرنامج عمل المؤتمر العالمى بمناقشة التمييز فى إدارة القضاء فقط في حالة التثبت من وجود نية التمييز. ولكننا نعتقد أن هذا المؤتمر وكذلك المؤتمر العالمى، يجب أن يقترحا معايير للتعرف على وإلغاء الأثر العنصرى للقوانين والممارسات حتى في حالة غياب النية العنصرية.

على الحكومات التى تمارس أو تسمح بتطبيق ممارسات التمييز العنصري أن تعترف بانتهاكها لحقوق الإنسان، وأن تضع حدا لمثل هذه الممارسات و تقدم تعويضات للضحايا. كما أن أبناء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يجب أن يكون في مقدورهم متابعة دعاوى المطالبة بالتعويضات. وبذلك يتم الحفاظ على حق الضحية فى التعويض ولا يسقط هذا الحق بموت الضحية، بل يذهب للورثة. والتعويضات يجب أن تتكون من التعويض المادى و الاعتراف بانتهاكات الماضى وإنهاء الانتهاكات الحالية، وبقدر الإمكان إعادة الحالة التى كانت ستسود إن لم تحدث أي انتهاكات فى الماضى. وبمرور الوقت

تزداد الحاجة لإعطاء الأولوية لقضية دعاوى المطالبة بالتعويض. ونعتقد أن التعويضات عن الانتهاكات التاريخية أكثر إلحاحا، لأنها سوف تساهم في معالجة الآثار المعاصرة المترتبة على اعتداءات الماضي، وبالأخص من يعانون اليوم من الآثار الضارة لانتهاكات حقوق الإنسان فى الماضى. وبمرور الوقت تزداد الحاجة لإعطاء الأولوية لقضية دعاوى المطالبة بالتعويض، مع عدم إغفال الانتهاكات المستمرة للحقوق المدنية والسياسية، وعلى المؤتمر العالمى أن يأخذ فى الاعتبار أهمية اقتراحات التعويضات لأبناء الضحايا مع إيجاد طريقة لتعديل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تتسبب فى استمرار تهميش الضحية حتى اليوم.

أخيراً هناك قضية جديرة بالذكر، ففى أغلب آسيا وأجزاء من أفريقيا وشتات جنوب آسيا، يستلزم وجود نظام الطوائف وجود العنصرية، أى تمييز واستبعاد جماعات معينة تبعاً لأصولهم. يعانى أكثر من ٢٥٠ مليون إنسان فى العالم من عزل أو فصل عنصرى مقنع وعبودية حديثة وغير ذلك من أشكال التمييز المتطرفة، لأنهم ولدوا فى طائفة مهمشة. ظل التمييز الطائفي سراً مخجلاً لأجل طويل و لابد أن ينتهى. ويجب على المؤتمر العالمى أن يبادر بإعداد البرامج العالمية الأساسية لمعالجة نتائج المشكلة كما يجب أن يضع إجراءات عالمية لتسهيل القضاء على الظاهرة.



# قضايا العنصرية في العالم العربي

## قراءة في وثيقة الاجتماع الآسيوي العربي بعمان

نظام عساف*

* مدير مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان

في إطار التحضير الآسيوي للمؤتمر العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري، الذي سيعقد في نهاية أغسطس القادم في دربان بجنوب أفريقيا، انعقد في مدينة عمان في الفترة بين ٥-٨ فبراير ٢٠٠١، اجتماعاً لثلاثين منظمة عربية غير حكومية معظمها من الجناح الآسيوي للعالم العربي، ذات علاقة بمناهضة التمييز العنصري ورهاب الأجانب والتمييز ضد المرأة وضد العمالة الأجنبية أو المهاجرة.

ونتيجة الحوارات التي امتدت ثلاثة أيام متواصلة، صدر عن الاجتماع في مدينة عمان ما يمكن تسميته بوثيقة عمان، وتتكون هذه الوثيقة من البيان الختامي والتوصيات.

ويلحظ الباحث أن هذه الوثيقة قد ركزت على ثلاثة محاور أساسية. عالج المحور الأول أبعاد ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري، بينما تناول المحور الثاني بالتحليل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تفرز ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري، في حين تطرق المحور الثالث إلى وسائل وآليات مناهضة الظاهرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

## المحور الأول

## أبعاد ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري في العالم العربي

في إطار المحور الأول للوثيقة والذي يتناول أبعاد ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري في العالم العربي، تعرضت الوثيقة للفئات الأكثر تضرراً من ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري. وفي هذا الصدد أشارت إلى الفئات التالية.

**الشعب الفلسطيني داخل الخط الأخضر وخارجه:**

ركزت الوثيقة على ما يعانيه الشعب الفلسطيني داخل الخط الأخضر وخارجه، من شتى أنواع السياسات والقوانين التمييزية.

فأشارت إلى الطابع المؤسسي والقانوني لسياسة التمييز العنصري الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني داخل إسرائيل، أو في المناطق الفلسطينية المحتلة، وما ترتب عليها من ظاهرة اللجوء وتهجير جزء كبير من الشعب الفلسطيني في المنافي خارج وطنه الأصلي.

وأشارت وثيقة عمان إلى "عمق التمييز الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني داخل إسرائيل التي تنتهك حقوق المواطنة، وتعدد القوانين العنصرية الذي يقوم عليه تنظيم الدولة والمجتمع الإسرائيلي. وفي مقدمتها قانون العودة، وقانون المواطنة، وقانون تثبيت ملكية المزارعين الذي هيأ لنقل ما تبقى من أملاك الغائبين من الفلسطينيين الذين اضطروا لترك وطنهم وأراضيهم إلى اليهود، وكذلك قانون التنظيم والبناء الذي هيأ السبيل لعمليات واسعة من المصادرة والتهجير وهدم المنازل، وأفضى إلى حرمان أكثر من ١٢٠ ألف مواطن عربي من سكان القرى غير المعترف بها بموجب هذا القانون من الخدمات الضرورية".

وركزت الوثيقة على "حجم الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، التي تقوم على جلب مهاجرين أجانب للحلول محل مواطني البلد الأصليين من خلال مصادرة أراضيهم وبناء مستعمرات. وضرب إسرائيل عرض الحائط بكل مبادئ القانون الدولي الإنساني خاصة اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر إجراء تغييرات جغرافية وديمغرافية في المناطق المحتلة، وانتهاك الشرعية الدولية التي تؤكد الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وعودة المهاجرين إلى ديارهم، وبناء دولته المستقلة، وما يرافق سياسات التمييز العنصري الإسرائيلي من تنكيل بالمواطنين والقتل والتصفية البدنية التي راح ضحيتها منذ بداية الانتفاضة في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ مئات الشهداء وآلاف الجرحى.

ونوهت الوثيقة إلى "القلق الكبير حيال ما تقوم به إسرائيل لتهويد القدس ووضع

نظم عنصرية صارمة لقاطنيها من غير اليهود، وتدنيس المسجد الأقصى، والعبث بالأماكن المقدسة المسيحية، وحرمان المسلمين من أداء فرائضهم الدينية، وتطويق المدينة بسلسلة من المستعمرات الإسرائيلية لتكريس عزلتها عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، والضرب عرض الحائط بكل القرارات الدولية التي اعتبرت قراراتها بضم المدينة باطلة ولاغية".

وأبرزت الوثيقة "أشكال المعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في المنافي على مدار نصف القرن الماضي، وسياسات إسرائيل الرامية إلى التحلل من قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي يقضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم، وابتداع حلول مبتذلة في هذا الشأن"

**المرأة العربية:**

في تناولها لأوضاع النساء العربيات بينت الوثيقة "ما تعانيه النساء في المنطقة من تمييز مزدوج، فبينما تشارك النساء في كل أنحاء العالم في مظاهر الحيف القائمة على النوع، فقد عانت نساء المنطقة أيضا من جراء التعصب والاجتهادات الدينية الضيقة، وتحملت أكثر من غيرها من فئات المجتمع العربي من ظلم الاحتلال في فلسطين، ونتائج الحصار اللاإنساني في العراق، ومن إرهاب الجماعات المتطرفة، ومن آثار العولمة وخفض الدعم للسلع والخدمات الضرورية ومن تفشي الفقر في أقاليم بعض بلدانها".

**العمال المهاجرون داخل الوطن العربي:**

في تحليلها لأوضاعهم أشارت الوثيقة إلى "انعدام حرية العمل النقابي بمعظم الدول العربية والحق في الإضراب، وظاهرة الفصل التعسفي الناتجة عن الخلافات السياسية والدينية والعرقية والإثنية، بالإضافة إلى انعدام الضمانات القانونية والقضائية والطرد الجماعي للعمال المهاجرين بسبب الخلافات السياسية ومأساة الهجرة السرية، والوضع المتدهور للاجئين والمبعدين".

كما أشارت الوثيقة إلى "عدم تلاؤم قوانين العمل المطبقة في بلدان الخليج مع ميثاق العمل الدولي، ودستور منظمة العمل الدولية في شأن حماية العمال المهاجر. وخاصة نظام الكفيل الذي زاد من وطأة الظلم على عاتق العمالة المهاجرة. حيث يظل

يعمل المهاجر تحت رحمة الكفيل طيلة فترة عقد العمل المبرم بين الطرفين في وضع يسلبه إرادته حيث يتم سحب جواز سفره من قبل صاحب العمل. وعدم استفادته من نظم التأمينات الاجتماعية، وعدم تعويضه عن العمل الإضافي. وعدم السماح له باصطحاب أسرته. وترحيله المفاجئ دون سداد استحقاقاته".

**العمال المهاجرون في الدول الغربية وخاصة الأوروبية:**

فيما يتعلق بأوضاع هؤلاء العمال، بينت الوثيقة وجود "عدة نماذج للعنصرية والتمييز العنصري الذي يمارس تجاه المهاجرين في عدد من البلدان. وعدم حصولهم على فرص متساوية للعمل، مما أدى إلى استغلالهم من طرف جماعات الجريمة المنظمة وظهور الانحراف وارتكاب الجرائم بينهم. وظاهرة التمييز في المجالين القانوني والقضائي. وعزوف الحكومات عن الانضمام للاتفاقية الدولية الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٩٠، بدعوى تنازع الاختصاص بين الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، وتناول اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٩٧ و ١٤٣ لحقوق العمال المهاجرين بما لا يدعو للحاجة إلى اتفاقية جديدة".

## المحور الثاني

## الأسباب المؤدية إلى ظاهرة العنصرية والتي تعوق حلها

في إطار تحليلها للأسباب المؤدية إلى العنصرية والتمييز العنصري خلصت الوثيقة "إلى أن الحقبة الاستعمارية في المنطقة، والتقسيم الاستعماري لبلدانها قد خلقت العديد من الإشكاليات الإثنية والقومية، وأفضت إلى وجود أشكال عديدة من التمييز. كما أخفقت الجهود الوطنية، التي بذلت في معظم الأحيان لمعالجة أعراض المشكلات دون جذورها، في حل هذه المشكلات. ورسخت الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية بين بلدان المنطقة وداخل البلد الواحد، من مشكلات التمييز العنصري والاجتماعي والنوعي، وفاقمت التدخلات الخارجية الرامية لإخضاع المنطقة من هذه المشكلات".

ثم ركزت الوثيقة على تحليل العقبات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي تحول دون القضاء على العنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب. وفي هذا

الصدد أشارت إلى العوامل التالية:

**العوامل السياسية:**

هنا ذكرت الوثيقة أن النظام السياسي العالمي الجديد "يعزز من عدم التكافؤ، ويخلق التمييز بين الشعوب والدول ويكرس سياسة الكيل بمكيالين". ونوهت إلى وجود عدة عوامل محلية تكرس عدم المساواة، منها "استمرار احتلال أراضي ثلاث بلدان عربية هي سورية ولبنان وفلسطين، وفرض العقوبات الاقتصادية والحصار على العراق، والطابع الديكتاتوري لبعض النظم السياسية التي تقوم بالضرورة على التمييز". ثم نبهت إلى ضرورة "تأسيس آليات لضمان توافق الدساتير مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ومكافحة العنصرية، واستحدث آليات للرقابة مثل المحاكم الدستورية، وإلغاء قوانين الطوارئ والأحكام العرفية التي تقوض الضمانات القانونية للمواطنين".

**العوامل الاقتصادية:**

في تحليلها للعوامل الاقتصادية التي تعيق مكافحة العنصرية والتمييز العنصري، أشارت الوثيقة إلى "عدم التكافؤ في النظام الاقتصادي العالمي وفي توزيع الثروات والموارد، ومحاولة فرض النموذج الغربي للتنمية ودمج أسوق بلدان الجنوب في الأسواق العالمية دون تأهيل اقتصاداتها الوطنية وفرض تدفق السلع والخدمات والأفكار، في حين رفض هذا النظام الاقتصادي الدولي حركة الأفراد، واحتكر التقدم العلمي وأحاط منجزاته التقنية بسياج حماية من خلال شروط الملكية الفكرية".

لذلك كله طالبت وثيقة عمان "بنظام اقتصادي دولي عادل يضمن المساواة بين الدول والشعوب، ويقر تنمية إنسانية شاملة، يرتبط بإقامة أنظمة تنموية داخل البلدان العربية، تضمن الإدارة الجيدة والحق في المشاركة والديمقراطية، وتحارب ظواهر الفساد وتبديد الثروات العامة".

**العوامل الثقافية والاجتماعية:**

في عرضها للأسباب الثقافية والاجتماعية التي تعيق تحقيق مبدأ المساواة والقضاء على التمييز، ذكرت في مقدمتها "الموروثات والعادات والتقاليد التي تؤيد أنماطاً وأنساقاً تمييزية، والتفسيرات الضيقة وغير الصحيحة للأديان التي تكرس امتيازات اجتماعية واقتصادية، وأحياناً النظرة الدونية لبعض الجماعات والفئات، والخوف من

التغير، وكذا غياب المبادئ الرئيسية للمساواة بدءاً من الاعتراف بحق الاختلاف والتعددية والتنوع، وانتهاءً بحرية الرأي والتعبير والفكر والوجدان والمعتقد".

وأكدت الوثيقة على أن التعصب الديني من المظاهر التي تؤدي بالضرورة إلى تفاقم التميز، وعدم التسامح، ورفض الآخر وأدت في السنوات الأخيرة إلى تنامي ظواهر العنف والتكفير وإشاعة التوترات الاجتماعية والانقسامات الداخلية في عدد من البلدان العربية".

## المحور الثالث

## سبل وآليات مناهضة العنصرية والتمييز العنصري

في هذا المحور ركزت الوثيقة على سبل وآليات مناهضة العنصرية والتمييز العنصري وصاغتها على شكل توصيات تتعلق أولاً بحقوق الشعب الفلسطيني، وثانياً بمجال مكافحة التمييز ضد المرأة، وثالثاً بأوضاع العمال المهاجرين بالوطن العربي، ورابعاً بأوضاع العمال المهاجرين في أوروبا، وخامساً بالأقوام والجماعات الإثنية، وسادساً بظاهرة عديمي الجنسية (البدون)، وسابعا بالتمييز الطائفي، وثامنا وأخيراً بدور التربية والتعليم في مناهضة العنصرية والتمييز العنصري.

وسأركز فيما يلي على أبرز التوصيات التي تضمنتها وثيقة عمان:

**أولاً فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني:**

١- العمل على إعادة إحياء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية.

٢- المطالبة بطرح قضية عرب ١٩٤٨ بشكل خاص ومستقل أمام الأمم المتحدة.

٣- المطالبة بتوفير الحماية الدولية الفورية للشعب الفلسطيني سواءً في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أو داخل الخط الأخضر.

٤- عقد مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، لبحث الإجراءات العملية لضمان تطبيق أحكام الاتفاقية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وإعادة التأكيد على قرارات الأمم المتحدة التي أبطلت إجراءات إسرائيل بضم القدس.

٥- الدعوة لإجراء محاكمة جنائية دولية للمسئولين الإسرائيليين المتورطين في جرائم الحرب المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني.

٦- مطالبة المجتمع الدولي بمقاطعة إسرائيل ومعاقبتها اقتصادياً ودبلوماسياً، على سياسات وجرائم ضد الشعب الفلسطيني (ولعل الدعوة المرفوعة في بلجيكا الآن فاتحة لتحريك دعاوى أخرى في بلدان أخرى).

**ثانياً: في مجال مكافحة التمييز ضد المرأة:**

١- دعوة البلدان العربية للانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعادة النظر في التحفظات التي أوردتها الدول المنضمة للاتفاقية. وتضمين التشريعات والقوانين المحلية النصوص القانونية الواردة في الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

٢- ضمان حق المرأة في المشاركة السياسية، وتوفير الشروط اللازمة لذلك.

٣- إعطاء أهمية خاصة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة.

٤- إيلاء اهتمام خاص بظواهر مثل الاستغلال الجنسي والدعارة والخدم وإيجاد آليات لمحاربة هذه الظواهر.

٥- حماية المرأة في ظل الحروب والنزاعات المسلحة خاصة المرأة الفلسطينية الواقعة تحت وطأة الاحتلال.

**ثالثاً: بالنسبة لأوضاع العمال المهاجرين بالوطن العربي:**

١- مطالبة الحكومات العربية أن تكفل حق العمل النقابي والإضراب، وتحرير المنظمات النقابية القائمة من وصايتها واحترام جميع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق العمال سواءً الصادرة من قبل الأمم المتحدة أو منظمة العمل الدولية.

٢- كفالة الضمانات القانونية والقضائية للعمال المهاجرين.

٣- إدانة أعمال الفصل التعسفي لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية أو إثنية، وتجريم ظاهرة الطرد الجماعي للعمال المهاجرين بسبب الخلافات السياسية بين الدول العربية مع كفالة حق التعويض.

٤- مطالبة الحكومات العربية بإبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول المصدرة والمستقبلة وذلك حماية للعمال المهاجرين.

٥- تحقيق المساواة بين العمال المهاجرين والمواطنين.

٦- تحريم العقوبة المزدوجة.

٧- شمول التشريعات العمالية، لخدم المنازل وعمال الزراعة.

٨- إلغاء جميع الإجراءات التي تحد من حق العامل المهاجر في تعليم أبنائه.

٩- إلغاء نظام الكفيل الممارس بدول الخليج، والذي يحد من حرية تنقل العامل المهاجر، وإتاحة حقه في حرية النقل والسفر.

١٠- مطالبة الحكومات الخليجية بإقران أحكام وقوانين أنظمة العمل القائمة بها، بالممارسات الفعلية على أرض الواقع من خلال أجهزة رقابية وتفتيشية ورادعة.

**رابعاً: فيما يتعلق بأوضاع العمال المهاجرين في أوروبا:**

١- دعوة الإعلام العالمي والعربي أن يلعب دوراً في عملية توعية العمال المهاجرين بحقوقهم وخاصة السياسية والثقافية، وتسليط الأضواء على الممارسات العنصرية ودراسة الأسباب الحقيقية الداعية للهجرة.

٢- دعوة جميع الحكومات إلى الانضمام للاتفاقية الدولية الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ومراجعة تشريعاتها الوطنية وتحديداً قوانين العمل، حتى تتفق مع أحكام المواثيق والاتفاقات الدولية.

٣- تقديم المساعدة القانونية والثقافية للمهاجرين، ودعوة حكومات الدول العربية إلى دعم وحماية العمال المهاجرين الذين يحملون جنسياتها بالخارج.

٤- الاهتمام بالأطفال المهاجرين وخاصة فيما يتعلق بقضاياهم الثقافية اللغوية.

٥- محاربة ظاهرة الهجرة السرية، وإيجاد آليات تضمن حقوق المهاجرين السريين.

٦- الاهتمام بظاهرة اللاجئين والمبعدين وضمان احترام حقوقهم، وفقاً للاتفاقية الدولية للاجئين للعام ١٩٥١ وملحقاتها.

**خامساً: فيما يتعلق بالأقوام والجماعات الإثنية:**

١- ضمان المساواة وعدم التمييز بالنسبة للأقوام والجماعات الإثنية في الوطن العربي، على أساس من حقوق المواطنة الكاملة.

٢- ضرورة تعزيز العلاقات العربية -الكردية، واحترام خيارات الشعب الكردي وإزالة ما تعرض له من تمييز واضطهاد في أماكن وجوده المتعددة، ودعم فكرة

مؤتمر دولي إقليمي من أجل بلورة حلول عادلة وسليمة للمشاكل القائمة على أساس المساواة وحق المواطنة، واحترام حقوق الإنسان وعلى رأسها حق تقرير المصير.

**سادساً: فيما يتعلق بظاهرة عديمي الجنسية (البدون):**

١- ضرورة الاعتراف بمشكلة عديمي الجنسية (البدون)، باعتبارها قضية من قضايا حقوق الإنسان، بغض النظر عن الأفراد الذين يعانون من هذه المشكلة.

٢- مناشدة الأنظمة السياسية بوضع خطط مرحلية لحل مشكلة البدون ومنحهم جنسية الدول التي يقيمون داخلها، وللمبعدين منهم خارج إقليمها، ولحين حل هذه المشكلة نهائياً من الضروري العمل على إيجاد حلول مؤقتة لمعالجة المشاكل ذات الطابع الإنساني التي يعانيها أفراد البدون أينما كانوا.

**سابعاً: فيما يتعلق بالتمييز الطائفي:**

١- نشر ثقافة حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية عن طريق التربية الديمقراطية في المجتمعات المتعددة الطوائف، لكي تصبح هذه القيم جزءاً لا يتجزأ من سلوك المواطنين وممارسات من هم في السلطة.

٢- تطوير الدساتير والقوانين وتعزيز الضمانات القانونية، التي تكفل مبدأ المساواة في ممارسة هذه الحقوق على الصعيد العملي.

٣- تطوير الدساتير والقوانين ومؤسسات الدولة في المجتمعات المتعددة الطوائف، بغية قيام دولة القانون والمؤسسات التي ترعى شؤون المواطنين كافة بشتى انتمائهم، بهدف تنمية انتماءاتهم الوطنية.

٤- العمل على دعم الفئات المهمشة في مجتمعاتها وتغيير النظرة الدونية تجاههم، والمطالبة بتفعيل القوانين التي تساعد على إدماجهم في مجتمعاتها، وملاحقة من يمارسون أي مظهر من مظاهر التمييز ضدهم.

**ثامناً: بخصوص دور التربية والتعليم في مناهضة العنصرية والتمييز العنصري:**

١- إيلاء أهمية خاصة للتربية والتعليم في خلق وعي بقضايا حقوق الإنسان عامة ومناهضة التمييز خاصة. واعتبار التربية والتعليم منهجاً في إبداع مقاربات نقدية للظواهر والمسائل وتعزيز المشاركة والفكر الحر.

٢- تطوير المناهج المدرسية والبرامج. بطريقة تكفل النهوض بحقوق الإنسان ومحاربة الأنساق والأنماط السائدة التي تحتوي على توجيهات تمييزية أو عنصرية.

٣- تطوير تشريعات وقوانين الصحافة العربية لضمان حرية الرأي والتعبير.

وفي الختام بودي أن أشير إلى حقيقة أن الملتقى الإقليمي للمنظمات غير الحكومية في طهران قد تبنى التوجه العام الذي أقر في وثيقة عمان تجاه القضية الفلسطينية، وكذلك تبنى هذا الملتقى إدانة الاعتداءات الأمريكية البريطانية المتواصلة على العراق وطالب برفع العقوبات عنه. كما جرى تبني نفس الموقف في مؤتمر المنظمات غير الحكومية الآسيوية الذي عقد في نيبال في أبريل ٢٠٠١ .

# ٣

## تجارة الرقيق جريمة ضد الإنسانية

سعيد البكري*

* المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر العالمي ضد العنصرية.

شكلت تجارة الرقيق نوعا خاصا من العبودية، مارسته أوروبا عامة وبريطانيا والولايات المتحدة خاصة، فيما بين القرنين الرابع عشر والتاسع عشر، ولقد أدت تلك التجارة المدمرة إلى نزيف حاد في القوى البشرية الأفريقية، وساعدت بشكل حاسم على تراكم الثروات في أوروبا، وسمحت لبريطانيا والولايات المتحدة بتحقيق تقدم اقتصادي، ومكنت أوروبا من وضع البنى الأساسية للسيطرة على العالم وخاصة القارة الأفريقية.

ولقد كانت هذه التجارة البشعة المخالفة لكل القيم والمبادئ الإنسانية، منظمة ومقننة وتحظى بالشرعية من طرف القوى الاستعمارية، على الرغم من قيام الثورة الأمريكية عام ١٧٧٦، ثم انتصار الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، التي أقرت مبادئ الحرية والمساواة بين البشر والشعوب، مع المناداة بعالمية تلك المبادئ. وفي مواجهة هذا التناقض البيّن، قام الفلاسفة خلال عهد الأنوار بتفسير حق كل الناس في الحرية والمساواة والسعادة تفسيرا ضيقا، ضد السود الذين عانوا من كافة أشكال التمييز العنصري والإقصاء والحرمان.

وتؤكد لنا الحقائق التاريخية أن الدولة التي مارست العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط، كانت تفعل ذلك من أجل مصالحها الاقتصادية والسياسية مع سبق الإصرار وبوعي كامل، مخالفة بذلك كل القواعد والقيم والمثل التي كانت تقوم عليها مجتمعاتها. وفي مواجهة هذا التناقض لجأ الفلاسفة والسياسيون والاقتصاديون إلى إيجاد المبررات لتجارة الرقيق وإضفاء المشروعية عليها، من خلال توظيف مذاهب أخلاقية ترتكز على فكرة سمو العرق الأبيض على العرق الأسود، ومن هنا أنكروا حق السود في

الحرية والكرامة الإنسانية، واعتبروهم أقل منزلة من منزلة الإنسان، وبلا تاريخ ولا حضارة. الأمر الذي يبرر القيام بتحضيرهم عن طريق تركيع العبيد لأسيادهم البيض.

ولكن أدت جملة من العوامل والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلى وضع صعوبات عديدة في وجه استمرار تجارة الرقيق، فكان أن دخلت في مرحلة النهاية وأخذ اقتصاد الرقيق يحل محلها، ويقصد باقتصاد الرقيق الأشغال الشاقة التي مورست بعد استعمار أفريقيا. رافق هذا التحول ظهور تيارات فكرية ليبرالية تتشح بغطاء إنساني، كانت في حقيقتها محاولة بائسة لإخفاء الوجه القبيح لاستعمار أفريقيا، والبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية التي ظهرت كنتيجة لإضفاء تجارة الرقيق عبر المحيط بعد أن أصبحت خطرة وصعبة المزاولة، بينما ظلت هذه التجارة سارية المفعول بأشكال أخرى من خلال استعمار أفريقيا.

وكان هذا التصور السياسي والأخلاقي هو أساس انعقاد مؤتمر برلين ٨٤-١٩٨٥، الذي أضفى الشرعية على استعمار أفريقيا والسعي الإمبريالي لاستغلال الشعوب الأفريقية وقمعها. ولقد استمر هذا السعي الإمبريالي يجدد في أشكاله، حتى وصل اليوم إلى آخر تلك الأشكال ونعني بها العولمة وسياسات التكيف الهيكلي المفروضة على الشعوب الأفريقية، التي تراجعت لتعيش في البؤس والشقاء من جراء ثقل الدين الخارجي، الأمر الذي يعني أن السيدة دانييل بيدار ريدي كانت محقة، عندما قالت أمام مجلس الشيوخ الفرنسي: "لقد مررنا خلال ١٥٠ سنة من عولمة الرقيق إلى عولمة التبادل التجاري المتوحشة، والاثنان شكلان من البشاعة الاقتصادية". وفي إمكاننا القول أن مثل هذا التصريح يعتبر في حد ذاته مكسبا هاما يعبر عن حقيقة سياسية واجتماعية أساسية، تعيد النظر في وتسقط كثيرا من النظريات الضارة التي حاولت دون جدوى تبرير تجارة الرقيق والعبودية بأشكالها الحديثة وما يرتبط بهما من عنصرية وكراهية وعدم تسامح.

وفي هذا السياق تقدم البابا يوحنا بول الثاني باسم الكنيسة الكاثوليكية، طالبا العفو والمغفرة عن الجرائم المرتبكة خلال فترة العبودية. وعلى نفس النحو قال السيد جاك لونك إن على الدول التي مارست تجارة الرقيق أن تطلب العفو من ضحاياها، أي من "الدول الأفريقية".

واليوم، وكنتيجة لتراكم فعل وتأثير مقاومة الشعوب لتجارة الرقيق ولجميع أشكال الاستغلال والقمع والإقصاء، أضحى من الضروري طرح السؤال التالي: هل يمكن اعتبار تجارة الرقيق والعبودية ما يرتبط بها من عنصرية وكراهية وعدم تسامح جريمة ضد الإنسانية؟ فيما يلي محاولة للإجابة على هذا السؤال.

ينص الفصل (٦-س) من القانون الأساسي لمحاكمة نورنبرج، المضاف إلى اتفاقية لندن لعام ١٩٤٥، على أنه تعتبر جريمة ضد الإنسانية: "القتل والاستئصال والاسترقاق والترحيل البشري، وكل عمل لا إنساني ضد أي مدني قبل أو خلال الحرب، أو الاضطهاد لأسباب سياسية أو دينية".

ولقد أخذت هيئة الأمم المتحدة بهذا التعريف في قرارها الصادر بتاريخ ١٩٤٦/١٢/١١، كما أن اتفاقية الوقاية من ومنع جرائم الحرب الموقعة في ١٩٤٨/١٢/٩، تعتبر أنه من ضمن أشكال الجرائم ضد الإنسانية: القيام بأفعال تستهدف القضاء الكلي أو الجزئي على مجموعة من السكان داخل الوطن، سواء كانت عرقية أو قومية أو دينية.

وفي قضية باربي Barbi اعتبر مجلس النقض الفرنسي أن الجريمة ضد الإنسانية، تتحقق من خلال إنكار إنسانية الإنسان بواسطة أفعال غير إنسانية أو الاضطهاد لأسباب عرقية أو دينية، موجهة ضد المدنيين ومرتكبة في إطار الدولة بشكل مقصود ومدروس ومقنن وهو ذات ما يؤكده القانون الفرنسي الصادر في شهر مارس عام ٢٠٠١ .

ومن مراجعة هذه التعاريف يمكن الجزم بأن العبودية تشكل جريمة ضد الإنسانية، وأن الجريمة ضد الإنسانية هي من الجرائم التي لا تتقادم، وتدخل ضمن الاختصاص الدولي أو العالمي. ويعلم رجال القانون أن الحق في التعويض، ينتج عن الجرم أو شبه الجرم من أجل جبر الضرر الناتج عن الأفعال المخالفة للقانون. الأمر الذي يعني أن الدول التي عانت من العبودية والرق ولا تزال تعاني من آثارهما، لها الحق في التعويض الذي لا يزال قائماً. وبالتالي يمكنها المطالبة بهذا الحق، على سبيل المثال من خلال إلغاء جميع الديون الخارجية المستحقة عليها.

والأمر المؤكد أن مصلحة الدول التي انغمست في تجارة العبيد، منذ القرن الرابع

عشر وعلى مدى خمسة قرون، تمنعها من الاعتراف بأن الرق والعنصرية والكراهية تشكل جرائم ضد الإنسانية وتوجب التعويض. ولذلك نتوقع مقاومة شديدة لهذا المطلب، قبل وخلال وبعد مؤتمر دربان. إلا أن الإرادة القوية للشعوب المستضيفة، لن تحقق أهدافها دون تضافر جهود كافة التجمعات والمنظمات الأفريقية والأمريكية المنحدرة من أفريقيا والآسيوية، والأمريكية اللاتينية، لتحقيق الهدف من مؤتمر دربان، وهو القضاء على العنصرية والتمييز العنصري بجميع أشكاله وتجلياته في مختلف أرجاء العالم.

# ٤

## من أوكلاهوما إلى الشهيد محمد الدرة: صورة الإسلام في الإعلام الغربي بريطانيا نموذجا

غانم جوّاد*

* كاتب عراقي مقيم في لندن، يعمل مديرا لمكتب الثقافة بمؤسسة الإمام الخوئي الخيرية.

دخل مفهوم الـ "إسلامافوبيا" قاموس السياسة الأوروبية منذ عقدين من الزمن تقريباً. وقد عُرب مصطلح الإسلامافوبيا إلى "رهاب الإسلام"، الذي يُعرف بأنه "الفزع من الإسلام أو كرهه، والخوف من المسلمين أو كرههم".

وتحول رهاب الإسلام إلى مفردة لها معان محددة في عصرنا الحاضر، بالمقارنة بما حصل في القرن التاسع عشر مع مفردة اللاسامية. وتحت شعار رهاب الإسلام، بدأت تعقد المؤتمرات السياسية وتدار الندوات الفكرية لمعالجة مواضيع المخاوف من الإسلام والمسلمين، وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وظهور المصطلح، تزامن مع العديد من المصطلحات أو التسميات التي برزت خلال العقود الأخيرة، هي: الإسلام السياسي، الأصولية الإسلامية، الإرهاب الإسلامي، واشتقاقات أخرى مثل الإسلاموية والرهبوية الجديدة وغيرهما. حسب سياقات التعبير اللغوية والرؤى التأويلية، التي تشير إلى ظاهرة الإسلام المعاصرة بكل تجلياته، وتطوره حسب المفهوم الغربي له.

ويختزن مصطلح "الإسلام والغرب" الذي درج استعماله كثيراً، العديد من القضايا التي يطرحها المجتمع الغربي ضمن أجندته في رؤيته ومعالجاته لشؤون المسلمين العامة، مثل ذوبان أو اندماج الجاليات المسلمة المتزايدة العدد، ومشكلة تفاقم التمييز الديني والعنصري، والتباين الثقافي المنعكس على سلوك الأفراد، والموقف من الإسلاميين وحركات الإسلام السياسي في الشرق وامتداداتها في البلدان الغربية، ويحتل رهاب الإسلام أيضاً أحد بنود جدول الأعمال وغيرها العديد من القضايا الأخرى.

يتضمن مصطلح الإسلام والغرب الجمع بين شيئين غير قابلين للمقارنة لاختلاف طبيعة كل منهما، فالإسلام دين إلهي، يحوي قيماً وحضارة ويتجاوز الحدود الجغرافية. بينما لفظة الغرب تشير إلى بشر يعيشون في أقاليم جغرافية محددة ومتعددة، لكن الإصرار على استخدامه يريك عقول المسلمين والغربيين على حد سواء فيما يتعلق بطبيعة الإسلام نفسه، لأنه يخلق اضطراباً بين الإسلام والإقليم الجغرافي. فهذا المفهوم وبهذه الصورة يؤجج مشاعر الحيطة والتوجس عند الغربيين، بأن الخطر القادم إنما هو الإسلام والمسلمون، ولا يميز بين الإسلام كرسالة، وبين ما هو تراث المسلمين. وقد روج لـ "الإسلام والغرب" ضمن سياسة تستهدف إقناع المجتمع الغربي بوجود تناقض صارخ مع الإسلام. فرددوا مقولة أن الإسلام هو الخطر الجديد القادم نحو البلدان الغربية.

لتكن بداية بحثنا عبارة عن سؤال أطرحه حول موضوعنا، هل يصح تعميم المصطلح، أو تبني الطريقة التي يتعامل بها الإعلام الغربي مع الإسلاموفوبيا، وانعكاس ذلك التعميم في التعامل مع قضايا المسلمين الأخرى، الإجابة بالتأكيد عند الكثيرين ستكون نعم.

والكلام الذي يطلقه أنصار رهاب الإسلام، إن الإسلام لا يستطيع التعايش مع غيره من الأديان والثقافات، مغلوط من الناحية المفاهيمية، بل ومن ناحية التجربة التاريخية وتكذبه النظرة إلى الخارطة الجغرافية لسكان العالم الإسلامي، ليرى المشاهد التعددية العرقية والثقافية والدينية وحتى المذهبية، لبشر تلك المنطقة. وهذا ما يقودنا إلى أن العكس هو الصحيح تاريخياً ومفاهيمياً.

لكني أدعي بأن الصورة تغيرت بعض الشيء، منذ عدة سنوات (أتكلم عن بريطانيا) كما سيرد في البحث. في نفس الوقت أجد نفسي متفق بشكل ما، على أن الإعلام الغربي لازال متمسكاً بعض الشيء بتصويره الإسلام بشكل سلبي. مصوراً إياه بكونه متحجر يعيش الماضي، ورمزاً لتدنيس الأماكن المسيحية المقدسة، معادي لقيم التمدن والحضارة، ويناهض التغيير والتطور، ولا يقبل التعددية وأنه يشبه النازية. كما يصور الإسلام كدين ينزع إلى القسوة والوحشية في التعامل مع المرأة بطريقة تنتمي للقرون الوسطى، وقد سارت القناة الرابعة في التليفزيون البريطاني في هذا التوجه، عندما

عرضت في أوائل شهر يوليو عام ٢٠٠١ وفي نشرة أخبارها الرئيسية، فيلماً تسجيلياً حديثاً عن الأوضاع في أفغانستان، قدمت فيه الإعلامية الأفغانية "سارة شاه" صورة مشاهد من عذاب المرأة ومعاناتها الشديدة في أفغانستان، وتظهر في الفيلم لقطات حية من عملية إعدام امرأة بإطلاق النار عليها أمام الجمهور، ومقابلات مع بنات بعمر الورود سكتن ولذن بالصمت الرهيب عند سؤالهن عن ما فعل بهن رجال طالبان بعد قتل أمهاتهن أمام أعينهن وإخفاء آبائهن.

أعطى ذلك الفيلم صورة بشعة ومقززة، ونسف كل الجهود المبذولة لتحسين صورة الإسلام، خصوصاً وأن الفيلم نقل صورة حية من تلك البقاع التي تحكم باسم الإسلام. وبذا يصبح التطرف والمعاملة الوحشية للنساء من قبل حركة طالبان على سبيل المثال، مبرراً لتوجيه انتقادات شاملة للإسلام والمسلمين. ولكن يصح لنا القول أن رهاب الإسلام لا يحمل وجهاً واحداً، فالوجه الثاني يساهم به بعض المسلمين عن وعي أو غير وعي وجهل في تصعيد الحملة ضدهم. فبعض المسلمين مازال يحمل ما يقابل رهاب الإسلام لدى الغربيين وهو "الغربوفوبيا" والمقصود به "الخوف من الغرب". فهناك من يصور الغرب كالغول المرعب، أو يتحدث عنه كأخطبوط مهيمن على العالم يعرف كل شئ عنه ويخطط بكل دقة لإدارة شئونه. وهذا النمط من الاعتقادات عند العديد من المسلمين إنما يعني غلق كل أبواب التبادل والتعاون والتفاهم مع الدول الغربية، وعلى العموم فالقطبان السالب والموجب ضروريان لبعضهما.

إن تشويه الإسلام وتصويره كمصدر للشرور يؤدي إلى عزل جاليات المسلمين كأقليات في الغرب، ويؤثر سلبا على أوضاعها بشكل أو آخر. كما يكرس الخوف من الإسلام والارتياب منه، ربما أيضاً بالنسبة للكثير من الشباب المسلم ممن تربوا في البيئة الغربية، ناهيك عن الإنسان الغربي نفسه.

ولقد طورت في الاتجاه المذكور العديد من البحوث والدراسات، آخرها دراسة استطلاعية قيمة صدرت عن مؤسسة "رينميد ترست" وهي منظمة غير حكومية مقرها لندن، تم توزيعها على معظم مرافق الدول ورجال الأعمال والمصالح الخاصة المهتمة بالشؤون الاجتماعية والثقافية.

وتعتبر الدراسة أول عمل استطلاعي تقوم به مؤسسة مستقلة، تبحث أوضاع

المسلمين في بريطانيا، وسبق أن قامت المؤسسة بإصدار دراسة مماثلة عن اللاسامية عام ١٩٩٤ . وتستعرض الدراسة وجهات نظر مختلفة، وتضعها في سياق النقاش الحاصل بين المسلمين وغيرهم، وتستنتج في النهاية مجموعة نتائج اجتماعية وقانونية تساعد في بناء جسور التفاهم بين المجموعات الدينية في بريطانيا.

توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة رهاب الإسلام، شائعة في أكثر الميادين المهمة لحياة المسلمين في بريطانيا، داعية الحكومة إلى اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضمان حقوق المسلمين، واندماجهم في مجتمع يزعم أنه متعدد الأعراق والثقافات. كما لاقت الدراسة الاهتمام والرعاية بسبب الحاجة إلى نوع من التوعية العامة، تستوعب مختلف الحساسيات الموروثة أو المنفعلة، وفي الوقت نفسه تحاصر تيار الانغلاق الذي يحرك مشاعر الحقد والبغضاء.

هناك فجوة واسعة في الإعلام الغربي، ناتجة عن طبيعة مصادر أخباره عن أخبار العالم الإسلامي، التي تؤثر في رسم صورة الإسلام، فهي لا تكون غالباً إلا عبر مراسليها الغربيين، الذين يختلفون ثقافياً ولغوياً عن المجتمعات الإسلامية التي يعملون بها، مما يؤثر سلباً على التغطية الصحافية للعالم الإسلامي. فمن الصعب أن يواجه صحافي غربي نفسه في ثقافة غريبة عليه، مثل الثقافة الإسلامية والشرقية، في محاولته لتفسير مكونات هذه الثقافة لجمهور المتلقين في المجتمع الغربي، وهذا يولد الجهل عند المجتمع الغربي فيما يتعلق بنظرته للعالم الإسلامي. والجهل يولد الحقد العنصري، ويبدو أن بعض وسائل الإعلام الغربية، تريد الحفاظ على نظرتها تجاه المسلمين والعرب المتمثلة في الجهل والخوف من المجهول.

إن ما يحدث في العالم الإسلامي ينعكس وبسرعة في وسائل الإعلام هنا في دول الغرب، ويعاد تصدير أخبار وتحليلات تلك الأحداث إلى المنطقة. ففي أعقاب انتهاء الحرب الباردة، ساهمت قضية سلمان رشدي، وحرب الخليج الثانية، وظهور الحاجة إلى وجود عدو بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتطور الوضع في أفغانستان وما رافقه من حرب أهلية، وتنامي العمليات المسلحة للجماعات المتطرفة، والمذابح في الجزائر، والهجرة المكثفة إلى الدول الغربية التي جرت خلال العقدين الماضيين، وما أدت إليه من تحولات في الخارطة السكانية، وإثارة المخاوف عند الكثير من صناع القرار

السياسي في المجتمع الغربي. كل تلك العوامل علاوة على عوامل أخرى عديدة، ساهمت في إبراز صورة الإسلام بشكل أكثر كثافة في وسائل الإعلام الغربية، وقدمت تلك الأحداث فرصة ذهبية للإعلام الباحث عن الإثارة لكسب جمهور أوسع، في إطار سياسة التنافس.

ويمكن لنا أن نقسم تطور ظاهرة رهاب الإسلام في أوروبا إلى مرحلتين، تمتد الأولى منذ السبعينيات وحتى عام ١٩٩٦ أي حتى حادث التفجير في أوكلاهوما سيتي، والثانية تمتد من نهاية الأولى حتى الآن. وسنعرض لكل مرحلة فيما يلي.

## المرحلة الأولى:
## من السبعينيات حتى عام ١٩٩٦

في هذه المرحلة خضعت صورة الإسلام لتشويه ليس له حد أو رادع. وكانت هذه المرحلة أشبه بتنفيس الاحتقان الغربي على صعيد استخدام المصطلحات، والافتراض الخيالي بتورط المسلمين في الإرهاب، متغافلين عن كونه ظاهرة عالمية ليس لها دين محدد أو اتجاه سياسي واحد.

ونعثر على أمثلة بارزة للروح المسيطرة على تلك المرحلة في مقالة كتبها إيريك هرستاديوس في مجلة سيلتز السويدية الشهيرة، جاء فيها: "لو أن مائة ألف عربي قتلوا لما انتابني أي شعور غير عادي. أما بالنسبة لقوات الحلفاء فالأمر مختلف، لأني أشعر بالتعاطف معهم ومع أسرهم، إن العرب يبعثون الخوف في نفسي على أية حال".

وجاء تعريف العربي إبان مرحلة الستينيات والسبعينيات في القاموس الأمريكي المسمى روجيت ثيساورس Roget thesawrus بكونه "جلف، نذل، أخرق، مخادع، ساذج". ولم تحذف هذه النعوت القبيحة إلا بعد جهود وضغوط بذلتها المنظمات العربية في أمريكا.

وراجت شعارات كثيرة إبان الأزمة النفطية في السبعينيات، منها على سبيل المثال "حارب أسعار النفط العالمية، أثر حفيظة العرب الآن".

وروجت شركة تويوتا في تلك الفترة لسياراتها الاقتصادية بشعار "اشتري تويوتا وادفع عربياً إلى حافة الجنون".

وأنتجت إحدى الشركات الأمريكية في تلك الفترة ما أسمته "الشيخ" ووزعته في الأسواق مصحوبة بالعبارة التالية "اقتصد في استعمال النفط... واحرق شيخاً بدلاً منه".

وساهمت الروايات الشعبية البريطانية والأمريكية المعاصرة وكذلك أفلام هوليود في الترويج باتجاه المعاداة للإسلام منذ السبعينيات. ولقد أعد الدكتور أنس الشيخ على المستشار الأكاديمي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي في أوروبا، دراسات إحصائية مصورة عن العديد من هذه الروايات بشكل دقيق، تناولت بالتوثيق والتقويم نمو هذه الاتجاه منذ عام ١٩٧٠ . فمنذ هذا التاريخ انطلقت الحملات المنظمة لتشويه صورة الإسلام في عيون الغربيين، واستمر تصاعد النمط التشويهي في خضم أحداث جرت في المنطقة كحرب أكتوبر ١٩٧٣، والحظر النفطي، واندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، والثورة الإسلامية الإيرانية وما رافقها من تطورات كأزمة الرهائن، والكساد الاقتصادي في بداية الثمانينيات، وحربي الخليج الأولي والثانية، والجهاد الأفغاني ضد الغزو السوفيتي، وما رافقها من ظهور الإسلام السياسي المسلح كما تمثل في الحركات المتطرفة. كل تلك القضايا وقضايا أخرى جعلت المسلمين والإسلام في قلب الأحداث العالمية، الأمر الذي شكل تهديدا لمصالح كثيرين من الدول والشعوب، ووضعها أمام تحديات حقيقية في مختلف مناطق العالم، وأفضى إلى تصادمات مفجعة اصطبغت بالدماء وكلفت الكثير مادياً ومعنوياً.

رصد الدكتور أنس الشيخ علي في بحوثه أكثر من ٣٥٠ عنواناً من الروايات الشعبية، انتشرت منذ سنة ١٩٧٠ لغاية ١٩٩٧، تصور الإسلام والمسلمين بصورة مؤثرة، وتبرزهم بوصفهم إرهابيين، ومتوحشين وشهوانيين، وفاسدين، الخ.. ويقول في دراسته إن هذه الكتب تغطي ٨٠٪ من مجموع الكتب ذات الطبعات الرخيصة والبيع السريع، وتباع هذه الكتب في أماكن أخرى غير المكتبات مثل المطارات، ومحطات القطار، والصيدليات، والمتاجر العادية، وباعة الصحف المنتشرين في المدينة، وحتى في محطات بيع الوقود، لتصل إلى الجمهور الواسع فتأثر فيه.

واكتفى بإيراد نموذج من هذه الروايات التي أشار إليها في دراساته، مأخوذا عن رواية مثيرة اسمها "هبوب العاصفة الحمراء" صدرت سنة ١٩٨٧ من تأليف توم

كلانسي.

"ويبدأ رسول يتابع السير بكل تؤدة عبر الغرفة، وهو يحمل الكلاشنكوف بمهارة المتمرس، مُطلقاً النار على كل واحد من المهندسين حوله، في البداية حاول هؤلاء الفرار حتى أدركوا أن رسول كان يسوقهم إلى زاوية وكأنه يسوق قطيعاً. ويستمر في عملية القتل أثناء تحركه، وهكذا قُتل خمسة وعشرون من الخنازير الكفرة على الأقل، خمسة وعشرون محتلاً أجنبياً انتهت مهمتهم في الوقوف بين شعبه والخالق. لقد نفذ حقاً إرادة الله، ثم أخرج من جيبه أغلى ممتلكاته الشخصية، وهو نصف القرآن الذي ورثه عن جده وفتحه على إحدى الصفحات فكانت آيات من سورة الأنفال".

ومارس رسامو الكاريكاتير، دورهم السلبي المؤثر في تصوير المسلمين صاحبي الأنوف المعقوفة، والعيون ذات النظرات الشرهة، تطفح بالشر. جماعة منغمسة في الترف، واللهو والبذخ. وصوروا العرب أو المسلمين إما إرهابيين جبناء، أو شيوخاً أثرياء مفرطي البدانة، يلهون بإسراف وسط راقصات شرقيات يتمايلن ويهززن أردافهن.

وأطلق أولئك الرسامون مخيلتهم من أجل تحقير الإسلام مستغلين مسألة ارتفاع أسعار النفط، حيث عمدوا إلى تصوير المؤذنين للصلاة واقفين على المآذن، وهم يتلون آخر أنباء انهيارات أسعار الأسهم في البورصات العالمية بدلاً من كلمات الآذان. وصار نشر الريبورتاجات المملوءة بالأكاذيب والإثارات السطحية وسيلة لجني الأرباح وزيادة المبيعات.

نقد المفكر نعوم تشومسكي بوضوح وبجلاء، ما كانت تمارسه وسائل الإعلام الأمريكية عندما قال إن الصحف الأمريكية تجلب العار على نفسها عندما تتعمد نشر رسوم كاريكاتيرية ذات محتوى عنصري، تصور الشيوخ العرب وكأنهم قرروا تقويض المدينة الغربية برفعهم لأسعار النفط.

وعرضت الدكتورة إليزابيث بول في إحدى الندوات التي نظمتها مؤسسة الإمام الخوئي بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) عام ١٩٩٩ حول صورة الإسلام في الإعلام الغربي، نتائج بحث شمل تفحص صحيفتي "الغارديان" و "التايمز" في الفترة من ١٩٩٣ لغاية ١٩٩٧، فعثرت على ٦ آلاف مقالة عن الإسلام، ولم يكن بينها سوى ٨٠٠ مقالة تتعلق بالمسلمين في بريطانية. وهو ما جعل الإسلام

يبدو شيئاً غريباً. والموضوعات الأكثر تكراراً في ما يتعلق بالمسلمين في بريطانية هي التعليم (وتمويل المدارس الإسلامية) وقضية سلمان رشدي، والمطالبة بقانون مناهض للتجديف، والأصولية في المملكة المتحدة، وتمويل جماعات إسلامية خارج بريطانية من قبل جماعات داخلها والعلاقات بين الجنسين.

فإذا حاول أحد الرد على تلك التشوهات ومحاولة إعطاء الصورة الصحيحة وبنفس الطريقة الغربية، فسوف يوصم بتهمة جاهزة دوماً "معاداة السامية"، وربما يساق إلى المحاكم كما حدث للمفكر المسلم جارودي وغيره، حتى مع عدم استعمال تعابير مشابهة لتلك التي يتكلمون بها عن المسلمين، عندما يراد وصف ما تقوم به الصهيونية من أفعال ضد الشعب الفلسطيني.

هناك أسباب كثيرة تكمن وراء هذا الوضع السلبي أوجزها فيما يلي:

١- التنافر والتنافس التاريخيان بين الإسلام والمسيحية (الدولة العثمانية وفتوحاتها في أوروبا، الحروب الصليبية،...) أدى إلى ظهور أيديولوجيا التعصب والعداء التاريخي المتوارث.

٢- السياسة الاستعمارية والقائمة على أساس التمييز العنصري، وإن كان متستراً بشكل ما، التي اتبعتها الدول المستعمرة تجاه الشعوب المسلمة، التي قاومت النهب الاستعماري بتحريض ديني، والتي تكونت وترعرعت في سياقها صورة سلبية، تجاه سكان تلك المستعمرات.

٣- ألقى الصراع العربي- الإسرائيلي، بظلاله الكثيفة على الموقف، وأذكى الحرب الإعلامية، وشوه الصورة إلى أبعد حدود، وحسم الموقف خارج العالم العربي لصالح الآلة الإعلامية الصهيونية الضخمة، ولفترات طويلة من الزمن.

٤- مناهضة المسلمين للقيم والمفاهيم والمعايير الغربية التي طبعت حياة الغربيين السياسية والاجتماعية، كنظام الحكم ومفاهيم الليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، وموقفهم غير الواضح من هذه المفاهيم.

٥- الصورة السلبية للبلاد العربية/ الإسلامية، التي ساهم في رسمها بعض السياسيين في العالم الإسلامي، وكذلك حركات الإسلام السياسي المسلح، الناجمة عن مظاهر العنف والقتل المروعة التي ترتكب بحق الخصوم أو الأبرياء.

٦- الدور الثقافي المدمر للإستشراق، في خدمة مجمل الأهداف الاستعمارية الساعية لتمزيق ثقافات الشعوب المحلية، وطمس هويتها الحضارية من خلال فرض التصورات الغربية لكل مناحي الحياة، وتفسير أحداث التاريخ الإسلامي وفقا لمعاييرها وأهدافها.

٧- تزايد الهجرة الواسعة من العالم الإسلامي إلى أوروبا، أدى إلى ظهور مشكلات اجتماعية كبيرة للأوروبيين، ناهيك عن التعقيدات السياسية. فأزمة البطالة، واتساع نطاق الجريمة المنظمة، وانتعاش تجارة المخدرات، وتجارة الرقيق الأبيض، تعود كما يفسرها الغربيون إلى الأعداد الهائلة المهاجرة من دول الجنوب إلى الشمال. وهكذا أصبح من المعتاد تحميل المسلمين أسباب البطالة أو الجريمة واتهامهم بالإرهاب والتطرف، كما أصبح الهجوم على الإسلام والمسلمين طريقة لنيل أصوات الناخبين عبر استخدام مصطلحات محمّلة ضمنا أو صراحة بالعنصرية، وهو ما نلاحظه في وصف أحداث الاصطدامات الجارية بين البريطانيين البيض وحلفائهم، والآسيويين المسلمين، في الشمال الغربي من بريطانية.

أما على صعيد هجرة المسلمين، فقد انتشرت في تجمعاتهم السكانية المساجد وارتفع صوت المؤذّنين في الجوامع، واتسع نطاق ارتداء الحجاب بين الفتيات المسلمات، وكثرت الجمعيات والمدارس والمراكز الإسلامية والعربية، وازدادت مساحة الثقافة العربية -الإسلامية في برامج التلفزيون والصحف، كما انتشرت المأكولات والمقاهي ذات الطراز العربي. كل تلك المظاهر لم يتقبلها الغربيون بعد، وأوحت لبعضهم بأفكار شيطانية مبنية على خلفيات الصراع التاريخي المرير، فارتفعت وتيرة العداء للإسلام في وسائل الإعلام.

ومن المفيد في هذا الصدد أن نتعرض لأعداد المسلمين في أوروبا.

في فرنسا يتراوح العدد بين ٤-٥ مليون نسمة، وفي ألمانيا قد يصل إلى ٣ مليون، وفي بريطانيا أكثر من ٢ مليون، وفي السويد قرابة النصف مليون، وكذا نفس الرقم في كل من بلجيكا وهولندا وإيطاليا وسويسرا، كما توجد جاليات مسلمة كبيرة يصل عددها إلى ربع مليون في كل من النرويج وفنلندا والدنمارك وأسبانيا واليونان، ويجري

الحديث في أمريكا عن ٦ مليون مسلم.

والغريب أن الإسلام الذي يدين به مليار وربع نسمة في العالم، يظل بالرغم من ذلك مجهولاً كبيراً حتى هذه الساعة، ويصور على أنه دائم التنافر مع كل ما يحيط به، ومع الغربيين خصوصاً. رغم أنه قريب منهم جغرافياً وتاريخياً، كما كانت معظم شعوب المسلمين مستعمرة من قبل الدول الأوروبية، إلا أن الغرب ليس مجرد قرب جغرافي فهو يتمثل أيضا في بعض القيم والمفاهيم الإنسانية المشتركة.

ثم جاء حادث التفجير المروع الذي هز مدينة "أوكلاهوما سيتي" في الولايات المتحدة والعالم، بشدة انفجاره وبمناظره البشعة وكثرة ضحاياه، عام ١٩٩٦، ليضع خطاً فاصلاً لنهاية المرحلة الأولى.

فعندما وقع حادث أوكلاهوما نشرت صحيفة "تُودي" Today البريطانية على صفحتها الأولى في اليوم الثاني من الانفجار، صورة تمزق الفؤاد لأحد رجال الإطفاء الأمريكيين وهو يحمل طفلاً ميتاً من تحت أنقاض انفجار أوكلاهوما، وكتبت تحت الصورة "باسم الإسلام". لتستقر تلك الصورة بقوة في ذهن القارئ. وبماذا نفسر رفض الصحيفة، أن تعتذر حتى عندما اكتشف سريعا أن المنفذين لم يكونوا مسلمين؟!

## المرحلة الثانية:
## من ١٩٩٦ حتى الآن

في هذه المرحلة اهتزت صورة العداء للإسلام بعض الشئ، لكنها حافظت على قواها عند بعض الفئات، ففي أعقاب اكتشاف هوية الفاعل الحقيقي للحادث، تزعزعت الفرضيات الخاطئة والشائعة عند عامة الغربيين، عن تحميل المسلمين مسؤولية العنف في العالم. وفي نفس الوقت كشفت حادثة أوكلاهوما، المخاطر الحقيقية التي يتعرض لها المسلمون بسبب هذه الشبهة. فلو لم يتم إلقاء القبض على الجاني بفترة زمنية قصيرة، لدفع المسلمون ثمنا فادحا وبمرات مضاعفة.

فقد شهدت السنوات الأخيرة بعض التحسينات المهمة على المستوى الإعلامي، رغم كونه ليس ذا طبيعة واحدة متجانسة، فتغطية هيئة الإذاعة البريطانية لحدث، يختلف عن تغطية صحيفة يمينية لنفس الحدث. وهكذا وجد العمل الواسع الموجه إلى تفنيد

الفرضية القائلة بأن الإسلام والغرب يشتبكان في صراع الحضارات، استجابات مختلفة باختلاف وسائل الإعلام.

فالتغطية الإعلامية لأحداث كوسوفو والبوسنة على سبيل المثال، كانت متعاطفة مشحونة بالشفقة والتعاطف تجاه البلقان المسلم، وعرض تليفزيون الـ بي. بي. سي برنامجين لافتين للنظر بشكل ركزا على معاناة المسلمين في البوسنة. الأول سلسلة "المحاربون" وهو من جزئين، ويستند على تجارب جنود بريطانيين، شاركوا في قوات حفظ السلام الدولية في البوسنة. أما الثاني فتضمن عرضاً باعثاً على الكدر ومؤلماً ومفصلاً، للأحداث المحيطة بالمذبحة التي راح ضحيتها أكثر من ٧ آلاف بوسني في سريبرنيتسا.

مؤخراً عرض تليفزيون الـ بي بي سي القناة الأولى بتاريخ ١٦ يونيو، في برنامج البانوراما، لدور شارون في مجازر صبرا وشاتيلا في فيلم وثائقي سماه بـ "المتهم" وطرح مسألة استحقاق تقديمه للمحاكمة نتيجة دوره المباشر في تلك المذبحة التي يقدر عدد ضحاياها ٣٥٠٠ إنسان. ونعتقد أن هذا أمر يثير الاهتمام ويعد قفزة نوعية في تعامل الإعلام مع القضية التي تلقي بظلالها على الجاليات الإسلامية في الغرب.

وما كتبته الصحف البريطانية في تحليلاتها عن دوامة العنف الوحشي الإسرائيلي في الانتفاضة الثانية، وبالخصوص بعد استشهاد الطفل محمد الدره، والرضيعة إيمان حجو، دليل آخر في حصول تطور مهم في نظرة وتناول وسائل الإعلام للقضايا العربية والإسلامية. كما أن التحليلات الإخبارية المصورة من قبل التليفزيون البريطاني لأحداث الانتفاضة، وبالأخص عمليات القصف الإسرائيلي، وتهديم البيوت، وتشييع الشهداء، واعتداءات المستوطنين على موفدي الأمم المتحدة ووسائل الإعلام، وإتاحة الفرصة للعرب والمسلمين لإبداء رأيهم في الأحداث عبر القنوات التليفزيونية. كل هذا أحدث تغيراً إيجابيا في طريقة تعامل الإعلام مع القضايا العربية - الإسلامية، وأربك اللوبي الصهيوني، وأجبره على اللوذ بالصمت، وأسقط ما يمتلكه من ذرائع وحجج، وهو ما يتضح في العديد من اللقاءات المباشرة والحية عبر القنوات التليفزيونية المتعددة. ولعل أبلغ تعبير عن تلك المرحلة نجده في كلمات جزار قانا اللبنانية شمعون بيرس: "لن نغفر للفلسطينيين عندما أظهرونا على شاشات التليفزيون بأننا قتلة".

وهو نفس ما حدث في القسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية نتيجة للتحقيقات والتغطيات الإذاعية التي قام بها أحد المراسلين المسلمين، عن أفعال قوات الاحتلال الصهيوني ضد الفلسطينيين. وجاء رد الفعل اليهودي في صورة شكاوى من تلك التغطية الإخبارية التي أثارت استياءهم. ويصعب علينا حصر كل نماذج التناول الإعلامي، المتعاطف مع ما يجري داخل الأراضي الفلسطينية، وما قدمناه هو مجرد نماذج لما حدث، وما سوف يحدث مستقبلا.

هذه التغطية الإعلامية تذكرنا بأن الأوضاع ليست كلها قاتمة وكئيبة، ولو أنه لا يزال من السابق للأوان نسبياً الزعم بأن الأمور تحسنت فعلاً لدرجة كبيرة، بدليل أحداث برادفور، وأحداث بلدات أولدهام وليدز وبيرنلي الواقعة في الشمال الغربي من إنكلترا. وهناك مخاوف من توسع الكراهية إلى أقصى مداها، مع استمرار دوامة العنف، وظهور تحالفات عرقية (عصابات) ضمت البيض والهنود والمهاجرين من شرق أوروبا ومن أوكرانيا بالذات، في مواجهة تحالف الباكستانيين والبنجلاديشيين، الذين بدأت الإشارة إليهم باعتبارهم "مسلمين" بعدما كانوا يُشار إليهم على أنهم آسيويون. وقد يتحملون المسلمون بعض المسؤولية نتيجة تكتلهم ضمن ما يعرف "بمحميات الآسيويين" وعدم الاختلاط مع المجموعات العرقية على كافة المستويات، مما يولد التمييز بين الجانبين على أسس عرقية وتتطور إلى طائفية.

كل ما يمكن تأكيده، هو أن العلاقات ذات طبيعة متبادلة في جوهرها، وإن إكسابها فاعلية هو مسؤولية كل الأطراف، ولا يُستثنى من ذلك المسلمون ذاتهم، فعليهم أن يصوغوا أدوارهم الخاصة، ويتفاعلوا مع المجتمعات التي يشكلون جزءاً منها، عبر بوابة الاندماج مع تلك التجمعات البشرية وليس الذوبان.

وما يفسر الجزء الأكبر من ذلك التغيير، هو نشاط المسلمين في الغرب لتصحيح صورة الإسلام، باعتبارهم مواطنين يساهمون في بناء بلدهم الذي يعيشون به، ويناصرون قضايا بلدانهم الأصلية في نفس الوقت. بالإضافة إلى خروجهم عن الإحساس النسبي بالتهميش، واكتسابهم الخبرة والتنظيم، وتركهم سياسة عدم الاكتراث واللامبالاة الناجمة عن تحررهم من الطبيعة المنغلقة. داخل الأقليات الإثنية المسلمة، التي أفقدتهم المبادرة إلي تأسيس قيادة واضحة تمثل المسلمين، فسعوا إلى

تنظيم أنفسهم، وإبراز قيادة واضحة تتحدث باسمهم.

ووجد المسلمون تشجيعا في تصريحات واهتمام بعض المسؤولين في الدولة البريطانية، كالأمير شارلز ولي العهد البريطاني الذي سمته بعض الصحف بآية الله، لكثرة حديثه وإعجابه بالقيم والحضارة الإسلامية. وكان الأمير تشارلز قد قام مؤخراً بتنظيم حديقة الطراز الإسلامي، مستوحاة من الفن الأندلسي والتركي في معرض تشيلسي السنوي للزهور. أثارت إعجاب الزوار لدرجة كتبت عنه الصحف بأنه قدم خدمة للإسلام أكثر من أي مقال أو كتاب، وحازت على المرتبة الثانية كأفضل عرض.

ولا أريد أن أشير إلى الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الماضية. لكني أكتفي بتصريح لوزير الداخلية السابق، ووزير الخارجية الحالي (جاك سترو)، لنرسم صورة أوضح عن مسار التقدم في تصحيح الموقف الإعلامي من الإسلام. جاء هذا التصريح في حفلة افتتاح "منتدى مناهضة رهاب الإسلام والعنصرية" (فير) Forum against Islamphopia and Racism، استهدفت التصدي لمواجهة مشاعر العداء للإسلام والعنصرية، ففي سياق التعليق على قانون الإرهاب الذي أصدرته الحكومة البريطانية العام الماضي، ومخاوف الجالية المسلمة البريطانية منه، قال الوزير إنه لا يحبذ استخدام مصطلح "رهاب إسلامي" لأنه ليس عادلاً، ويظلم الغالبية المسلمة التي لا علاقة لها بأية أعمال، وأضاف أن المشكلة تنبع من أن الكثير من المنظمات التي اعتبرت إرهابية، تتخذ من الإسلام أيديولوجية لها، وللابتعاد عن هذه الإشكاليات يحبذ الوزير جاك سترو استخدام البعد الجغرافي لوصف الإرهاب بدلاً من الإسلام.

ومثل هذه التصريحات المتعددة من قبل المسؤولين والدوائر الراصدة لتطورات الجالية المسلمة، تعبر عن شعورهم بتصاعد قوة الوجود الإسلامي في أوروبا بما أهله ليصبح الدين الثاني في القارة الأوروبية. ففي العقود الأخيرة من القرن العشرين بدأ نوع من الانقلاب في وضع المسلمين في أوروبا، كما جاء في ورقة المسح الميداني حول "صعود الإسلام في أوروبا" التي نشرها قبل عدة أسابيع المجلس اليهودي العالمي، والتي يقول فيها "اليوم يتمتع الدين الإسلامي بأعلى معدلات النمو في أوروبا، وهناك حوالي ٢٠ مليون إنسان في دول الاتحاد الأوروبي، يعتبرون أنفسهم مسلمين. المسلمون الأوروبيون يمثلون اليوم قوة سياسية يتوجب أخذها بالحسبان. وإذا تواصل هذا الاتجاه

سيشكل المسلمون في عام ٢٠٢٠ حوالي ١٠٪ من مجموع السكان في أوروبا". في السنوات الممتدة من ١٩٦١ -٢٠٠١ مثلاً ازداد عدد المسلمين في بريطانيا من ٨٢ ألفاً إلى أكثر من مليونين".

ويجري الحديث الآن عن "الإسلام الأوروبي"، الذي أصبح جزءاً من التاريخ والحياة الأوروبية الحديثة وأحد المكونات الداخلية في حياة الملايين المواطنين في البلدان الأوروبية، كمصطلح يشق طريقه للتداول يتميز ببعده عن الصراعات المذهبية الإسلامية، وينأى بنفسه عن الاهتمام بقضايا ذات البعد الجغرافي الضيق، ويستوعب ويتعايش مع مفاهيم الحضارة الغربية بروح أكثر تسامحا. كما إنه يميل وبقوة نحو التزاوج مع العقلانية، ويتعامل بطريقة أكثر تمدناً مع المرأة وقضاياها، ويتطلع إلى المشاركة السياسية وصنع القرار على الأقل فيما يخص شؤون الجالية المسلمة، معتقداً بأن تعايش الأديان والثقافات في جو من التسامح والسلم الاجتماعي، تماسك الأواصر الثنائية والدينية والاجتماعية.

ويوماً بعد آخر يتجذر هذا المصطلح، مما يوجب على المسلمين أن يعوا هذه الحقيقة ويكافحوا لانتصارها، وجعلها واقعاً يطبع حياتهم اليومية، وإلا فإن خصومهم سيعملون بكل الوسائل للتعامل معهم كعنصر خارجي طارئ وطفيلي يجب إزالته.

## مقترحات من أجل تعديل وتطوير صورة الإسلام في أوروبا

لسنا بحاجة للتأكيد على أن الإسلام من حيث المبدأ ليس ضد الدول الغربية، وليس ضد أي مجتمع بشري. فجوهر الدعوة الإسلامية، أنها ضد الظلم والفساد والعدوان من أية جهة شرقية أو غربية إسلامية أو غير إسلامية، فالدين الإلهي لا يكره الآخرين لا في الرأي ولا في الدين والاعتقاد، وهو يعتبر العنف من الكبائر، فمن قتل نفساً بغير حق، فكأنما قتل الناس جميعاً، وهو لا يجيز القتال إلا لرد الظلم والدفاع المشروع.

استكمالاً للرؤية المطروحة نقدم المقترحات التالية من أجل تعديل وتطوير صورة الإسلام في أوروبا:

١- السعي لإنشاء قناة فضائية تبث باللغات الأجنبية الحية، لشرح الحضارة

الإسلامية والدين كأحد مكوناتها.

٢- التعاقد على إنتاج أعمال تليفزيونية وأفلام متميزة فنياً من الشركات الكبرى ذات السمعة العالمية عن الثقافة والحضارة الإسلاميتين، تستهدف تبديد المخاوف من الإسلام ومعالجة ما يدور في ذهن المتلقي الأجنبي، على أن تكون باللغات الأجنبية.

٣- تبني التواصل والاتصال الدوري مع العاملين في الأوساط الإعلامية الأجنبية، والمفكرين والإعلاميين في العالم الإسلامي عبر كافة الوسائل المتاحة، بغية توضيح التشوهات التي لحقت بالدين والحضارة الإسلامية.

٤- تكوين لوبي إعلامي/ ثقافي، يعمل لتوليد ضغط على صانعي الرأي ووسائل الإعلام في الدول الغربية، لتصحيح ما ينشر والرد عليه، وهذا يطرح السؤال الهام التالي: لماذا لم تصدر حتى الآن أي جريدة بإحدى اللغات الأجنبية عن إحدى دور النشر العربية في المهجر، وبدلا عن ذلك نجد اهتماما كبيرا بإصدارها باللغة العربية؟.

٥- تنشيط دور المراكز الثقافية لدول المشرق الإسلامي المنتشرة في ربوع العالم، وحثها على إقامة حملات تثقيفية عن بلدانها وثقافتها.

٦- الاهتمام بإصدار نشرات ثقافية تتلاءم من حيث طريقة عرض المعلومات والإخراج الفني مع ما يريد الغربيون أن يعرفوه عن الإسلام من قيم ومفاهيم وتاريخ، معززة بصور وإيضاحات يراعى فيها الذوق وعنصر الجمال.

٧- إيلاء الاهتمام والعناية وتوفير الدعم للمنظمات المتخصصة في هذا المجال الموجودة في الدول الأوروبية عبر مختلف أنواع الدعم والمشورة.

٨- تنظيم زيارات ثقافية معرفية لمواقع العاملين في الحقل الإعلامي والثقافي من أجل الترتيب لزيارات لهم إلى المشرق الإسلامي.

٩- تكثيف حملات الزيارات لفرق الفلكلور الشعبي لبلدان العالم للتعريف بثقافة الشرق الإسلامي.

تعود الأديان في المرحلة الراهنة إلى ساحة الوجود الاجتماعي والثقافي والسياسي عودة قوية وفعالة، ومنذ نصف قرن تقريبا أخذ الإسلام يستعيد وجوده وفعاليته التاريخية، ليصبح عنصرا جوهريا في مجال التداخلات والتفاعلات الجارية بين

المجتمعات البشرية.

وقد ساهمت العديد من المنظمات الإسلامية في تشكيل مجموعات عمل، بمستوى متطور من أجل تبديد المخاوف التي أثارتها تلك العودة الإسلامية. ونشطت تلك المجموعات عبر مسارات مختلفة ومتنوعة، وعلى مستويات هامة مثل اجتماعات الأمم المتحدة والجماعات الأوروبية ومقابلات المسؤولين الحكوميين، والعمل مع وسائل الإعلام، وعقد المؤتمرات وورش العمل، لشرح قيم الدين الإسلامي ذات الطابع الإنساني العميق المناهض للعنصرية.

وكان لجهود مؤسسة الخوئي الخيرية التي نظمت مؤتمراً دولياً في مطلع هذه السنة تحت رعاية الأمير الحسن بن طلال، والمشاركة الفعالة مع بقية المنظمات الإسلامية في المؤتمرات التحضيرية التي عقدتها الأمم المتحدة في طهران وجنيف، الأثر في تبني طرح مسألة رهاب الإسلام، في جدول أعمال المؤتمر الدولي ضد العنصرية، الذي سيعقد في دربان نهاية شهر أغسطس القادم. واستهدفت تلك الجهود توضيح أن الممارسات المرتبطة بظاهرة رهاب الإسلام، هى ممارسات عنصرية موجهة ضد المسلمين في الدول الغربية، ممارسات لا يمكن قبولها، وتعد نوعا من التمييز الديني. وإنها من المحن التي تؤثر بشكل بالغ على الجاليات المسلمة، مما يساعد على إدامة الكراهية والاحتقار الموجه لها، كما أن رهاب الإسلام يشكل تحديا مباشرا لمفهوم المجتمع متعدد الأعراق والأجناس والثقافات الذي تتبناه الدول الغربية بقوة حالياً.

## المراجع:

١- انجما كارلسون، "الإسلام وأوربا تعايش أم مجابهة" ترجمة سمير بوتاني صادر عن صوت اسكندنافيا.

٢- وقائع ندوة صورة الإسلام في الإعلام الغربي التي نظمتها مؤسسة الخوئي بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، أكتوبر ١٩٩٩ .

٣- الدكتور أنس الشيخ علي، "الروايات الشعبية البريطانية والأمريكية"، بحث منشور في مجلة إسلامية المعرفة الصادرة المعهد العالمي للفكر الإسلامي- واشنطن العدد العاشر، السنة الثالثة.

٤- يوسف الخوئي، "المسلمون في الغرب .. دراسة حالة بريطانيا"، مقال منشور في جريدة الحياة اللندنية ديسمبر ١٩٩٩ .

# ٥

## الفــزع من الإســلام:
## الحـقـيـقـة والإيديولوجـيـا

نصر حامد أبو زيد*

* مفكر مصري معروف، يعمل الآن أستاذا للدراسات الإسلامية بجامعة لايدن بهولندا

**أيها السيدات والسادة:**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

يعز عليّ أن أخاطبكم من وراء هذه المسافات، ولكن ثمة عزاء يتمثل في كون القدرة على التواصل ممكنة، وشكراً لثورة الاتصالات، سأحاول أن أجعل مساهمتي قصيرة، فأنا أعلم أن أمامكم عملاً مضنياً استعداداً للقاء الشهر القادم في دربان، والذي كنت أتمنى أن أتمكن من مشاركتكم في نشاطه شخصياً. ولكن تأتي الرياح أحيانا بما لا تشتهي السفن.

تعلمون أن موضوع "الفزع من الإسلام" يغري إغراء لا يقاوم بتركيز النقد على "الغرب" وعلى إعلامه، لما يحرص عليه إبراز الصورة السلبية لا للإسلام والمسلمين فقط، بل لكل ما هو عربي بصفة خاصة. واسمحوا لي أن أصارحكم بأنني أحس أن من الواجب عليّ أن أقاوم هذا الإغراء. إن "نقد" الموقف الإعلامي الغربي من العرب والمسلمين عموماً هو فرض عين، ولكن مكانه يجب أن يكون الإعلام الغربي ذاته. أما وأنا أتحدث إلى جمعكم هذا، فمصارحة النفس ونقد الذات أولى بنا، فلا أحب أن ينطبق علينا قول السيد المسيح عليه السلام: "إن أحدكم ليرى القشة في عين أخيه ولا يرى الخشبة في عين نفسه".

لهذا سأبدأ بالإشارة السريعة إلى وجود قوى اجتماعية وسياسية في العالم الإسلامي تسعى للسلطة مستخدمة فزّاعة "الإسلام" ورافعة شعاره. ومن المؤسف أن وصم الإسلام بصفة الإرهاب بدأ هنا في عالمنا العربي. فعل ذلك من يمارسون باسم "الإسلام" وصاية على العقول والقلوب، وفعله بالمثل من أرادوا مقاومة تلك الوصاية

بالتهوين من شأن العقائد والأديان في الحياة الاجتماعية والسياسية. وفي هذا السياق المرتبك اختلط الحابل بالنابل، وصارت المطالبة بالفصل بين "الدين" و"السلطة" -فصل السلطات- تُفهم بوصفها دعوة لإقصاء الدين عن الحياة. وشتان بين الأمرين. الأخطر من ذلك أنه لم يعد ثمة مجال مفتوح لمناقشات فكرية حرة، تتناول تاريخ الفكر الديني تناولاً نقدياً، وكيفية تكون مدارسه واتجاهاته في السياق التاريخي والاجتماعي. بطريقة تثري واقعنا الفكري المهترئ إلى أبعد الحدود، خاصة في مجال الأفكار والمفاهيم والتصورات. حيث تحولت بعض التصورات والأفكار التاريخية للأسف الشديد لثوابت دينية لا يجوز الاقتراب منها. لا أريد أن أفتح الجروح بذكر الأمثلة، إذ تكفيني في هذا المجال الإشارة.

طالت هذه المقدمة، ولكني أراها ضرورية للانتقال لتحليل خوف "الغرب" من الإسلام، راجياً ألا أسقط في هوة المبالغات التي تغري الكثيرين بالسقوط فيها. لقد أتاحت لي ظروف الإقامة في الغرب خلال السنوات الست الأخيرة القدرة على النظر من بعيد، وما تفضي إليه من رؤية الصورة كاملة. هذا بالإضافة إلى القدرة على إدراك التفاصيل في هذا "الغرب" الذي يحتويني مكانياً. لذا أجد من الضروري التمييز في "الغرب" بين مفهومين: مفهوم "الحضارة"، التي ننسبها للغرب، ومفهوم "الغرب السياسي". يشير المفهوم الأول -الحضارة- إلى مجموعة من المنظومات -لا منظومة واحدة فقط- الفلسفية والفكرية والثقافية والسياسية، بالإضافة إلى المنظومات -مرة أخرى بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد- الجمالية المعمارية والفنية والأدبية. أما المفهوم الثاني، مفهوم "الغرب السياسي"، فيشير إلى مجموعة النظم السياسية والإيديولوجيات الحاكمة في بلدان أوروبا والولايات المتحدُة الأمريكية. وهي نظم وإيديولوجيات لا تمثل بالضرورة "قيم الحضارة الحديثة"، كما أن السياسات التي تتبعها تلك النظم السياسية قد لا تعكس في أدائها وتوجهاتها مقتضيات السلوك الحضاري المثلى.

ولا شك أن مواقف "الغرب السياسي" تحكمه علاقات المصالح، التي هي امتداد لمرحلة الأطماع الاستعمارية في سياق جديد هو سياق "السوق العالمية الموحدة". يتجلى هذا في عمليات الاعتداء على حدود السيادة الوطنية، والتي بلغت ذروتها في زرع الكيان الصهيوني في أرض فلسطين ومحاولات تفريغها من أصحابها الأصليين. وما

يزال مسلسل الاعتداءات مستمرا ضد شعب العراق وأطفاله. وهذا يعني أن عداءنا لذلك "الغرب السياسي" ليس أمراً نختاره أو نرفضه، بل إن الرفض والإدانة يمثل أضعف الإيمان في سلوكنا الوطني. ومن مهام المثقف الوطني ألا يكتفي بإدانة هذا الغرب "السياسي" بكل الوسائل والأدوات المتاحة لديه، ومن خلال كل المنابر الفكرية والثقافية والإعلامية شرقية وغربية، بل عليه أن يعلن وبكل وضوح كذلك إدانته لأنظمة الحكم العربية التي تتحمل نفس الدرجة من المسئولية عن هذا الوضع المتردي. ليس من الحكمة أن نعلق الجرس في رقبة "الغرب السياسي"، مبرئين من المسئولية حكامنا الذين يقهرون الشعوب؛ فيغلقون أبواب التصدي الشعبي للعدوان ومقاومته إغلاقاً تاماً.

بعد هذا التوضيح وتحرير المفاهيم والمصطلحات، لا أظن أني بحاجة إلى تأكيد أن موقفنا من "الحضارة الحديثة"، يجب أن يكون موقف التفاعل النقدي الخلّاق الذي لا يقوم على التعامل معها من منظور براجماتي، يعتمد على استيراد المنتج التكنولوجي، مع تجاهل أساسه العلمي والمعرفي. كما أنه لا يقوم على استيراد "النظريات" العلمية والمعرفية ومحاولة فرضها بطريقة ميكانيكية آلية، في بيئة ومناخ ومجالات مغايرة للبيئات والمجالات التي أنتجتها. لقد تم تطبيق نهج "الاستيراد" خلال عقود طويلة، في القرنين التاسع عشر والعشرين. ولم ينجح لا في تأسيس مجتمع علمي، ولا في خلق مناخ للتفكير العلمي. والعلة في تقديري أننا نظرنا إلى تفوق "الغرب" طوال هذين القرنين بوصفه تفوقاً في العلم والتكنولوجيا وحدهما، دون مجال الفكر والفلسفة والثقافة والفنون، أي دون مجال النشاط الروحي الذي تصورنا أن رصيدنا التراثي منه يتفوق على إنجاز الحضارة الحديثة فيه. وما تزال دعوات "النهوض" و"التقدم" التي تتردد الآن وبقوة تركز على قضايا "العلم" و"التكنولوجيا"، بمعزل عن تطوير علومنا الإنسانية بالتفاعل مع إنجازات مناهج الإنسانيات في الحضارة الحديثة.

إن الإنسان المُنتج للعلم والتكنولوجيا، هو الإنسان الذي تم تكوينه معرفياً منذ مرحلة الطفولة بتدريبه على أهمية إثارة الأسئلة، وتقليب الاحتمالات الممكنة، والتفكير في الأجوبة قبل اختيار أحدها، والاستعداد للتخلي عن قناعته إذا ثبت له عدم دقتها. والأهم من ذلك كله عدم قبول الرأي الشائع دون فحص ونقد. إنه منهج "الشك"، والمراجعة، وإعادة النظر، لا منهج "الإيمان" الأعمى و"اليقين" الزائف و"الطاعة"

و"التقليد". كم نحتاج للتعلم؟. سؤال لا ينبغي أن نخجل من إثارته، فلو لم يتعلم "الغرب" ممن سبقوه في مضمار الحضارة، ما استطاع أن يكون ما هو عليه الآن.

والعجيب أننا، رغم كراهيتنا للغرب السياسي بحكم ممارساته العدوانية ضد مصالح شعوبنا، مشغولون دائما أشد الانشغال بصورتنا في عيون إعلام هذا الغرب. وهذا أمر يصيبني بدهشة تصل أحيانا إلى حد "السخرية"، إذ يجب أن يكون شاغلنا الأساسي، وهَمُّنا الأول تكوين صورة صحيحة عن أنفسنا وعن أحوالنا. ويثير هذا في نفسي سؤالاً يصعب أن أكتمه: لماذا لا ينشغل الغربيون بصورتهم عندنا، ولا يهتمون قليلاً ولا كثيراً بتصوراتنا عنهم ونظرتنا لهم؟ أليس في هذا "الوسواس" داخلنا ما يعد عرضا من أعراض مرض عضال، لا أدري له اسما في "علم النفس الاجتماعي"؟ إننا مثل الحبيب "المهجور" المشغول أبداً بما يفكر فيه الحبيب الذي هجره، وهي صورة تمثيلية تُشَخِّص إشكالية علاقتنا التاريخية بالغرب في القرنين الأخيرين: إنه المُعَلم المتقدم الذي يتحتم أن نتعلم منه من جهة، وهو كذلك العدو المعتدي الغاشم الذي يتحتم أن نحاربه، وإن بنفس سلاحه، من جهة أخرى.

لقد وصلت نظرية "المؤامرة" إلى حد أن صارت "المفسرة"، التي تحمي الذات من تحمل أية مسئولية بإلقاء التبعة كلها على الآخر، فتم تصوير الغرب باحثا عن عدو استراتيجي بديل عن الشيوعية، فوجد عدوه هذا في "الإسلام". والحقيقة أن نظرة الغرب للإسلام ليست نظرة استاتيكية جامدة كما يتوهم البعض؛ فهناك من جهة أولى الاختلاف بين النظرة "الأوروبية" في مجملها وبين النظرة "الأمريكية" للإسلام. بدأ الاهتمام الأمريكي السياسي الإعلامي بالإسلام مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وما رافقه من احتلال السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز عدد من الرهائن، وفشل المحاولات العسكرية الأمريكية لتخليص الرهائن وتحرير السفارة. لذلك من السهل أن يلاحظ الباحث أن الهاجس السياسي هو العامل المسيطر في الرؤية الأمريكية للإسلام، وهو الهاجس الذي أثمر نظرية "صدام الحضارات"، وهي نظرية انزعجت منها الدوائر الأوروبية بنفس القدر الذي أزعج المسلمين مع اختلاف أسباب الانزعاج. هذا الهاجس السياسي يجعل السياسة الأمريكية لا تهتم كثيراً بطبيعة الأنظمة التي تتعامل معها وتساندها، مهما كانت راديكاليتها الإسلامية، ما دامت لا تهدد مصالحها،

ولا بأس في هذه السياسة من التعاون مع "عمر عبْد الرحمن" أو "أسامة بن لادن" أو غيرهما من القيادات في لحظة معينة، ثم طلب "الرقاب" -حيا أو ميتا- في لحظة أخرى. وفي جميع اللحظات يبقى خط الاتصال مفتوحاً مع بعض القيادات والتنظيمات تحسباً لاحتمالات مفاجئة، مهما كانت مستبعدة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقوم خط الاتصال المفتوح هذا بين دوائر صنع القرار في أمريكا وبين القيادات الإسلامية الراديكالية، بل والإرهابية، بدور "الفَزَّاعة" لتهديد الأنظمة السياسية في العالمين العربي والإسلامي لضمان استمرار سيرها على النظام الأمريكي المستقيم. إنه نفس الدور الذي يقوم به نظام صدام حسين "في إبقاء الوضع الحالي في الخليج"، ولو كان الثمن هو القضاء على العراق بأكمله شعباً وتاريخاً وتراثاً وحضارة.

أما نظرة "أوروبا" للإسلام فهي، وإن بدأت سياسية استعمارية منذ الحروب الصليبية، قد بدأت تتخذ الآن مسارات متعددة إعلامياً وسياسياً وأكاديمياً. من الناحية الإعلامية من الضروري ألا ننسى أن الإعلام، مرئيا كان أم مسموعاً أم مقروءاً، أكثر اهتماماً بالرجل الذي "يعقر" الكلب منه بالكلب الذي يعقر الرجل. لهذا يجب أن نتفهم أن "قنبلة" تنفجر، أو "سائحا" يقتل، أو "قبطيا" يُهاجم، أو "طفلة" تُختن، أو حكماً قضائياً يصدر ضد كاتب أو فنان، أمر يثير شهية الإعلام في كل مكان للتحليل والتعليق واستدعاء الخبراء للإدلاء بآرائهم... الخ. هناك بالقطع مبالغات وتضخيم في عرض الحدث أو الواقعة، لكن أصل الحدث أو الواقعة من صنعنا نحن، ومن نتاج واقع لا نتأمله تأملاً نقدياً كافياً. الصورة الإعلامية، المبالغ في إضافة الرتوش اللونية لها، ليست في نهاية المطاف اختلاقاً من عدم. هل يمكن أن يتحمل المسئولية كاملة ناقلُ الخبر، مهما بالغ في تصويره وإبراز جوانبه السلبية وتضخيمها، دون الفاعل الأصلي والمجرم الحقيقي؟ هل صنع الإعلام الغربي كل هذا الجنون والحماقات التي تمارسها "طالبان" ضد المرأة والفنون باسم "الإسلام"؟

هذا عن الإعلام الغربي، فإذا انتقلنا للسياسة، فعلينا أن ندرك أن النظرة السياسية الأوروبية للإسلام تختلف من بلد إلى بلد، خاصة في سياق تزايد أعداد المهاجرين المسلمين، لأسباب متباينة، في بلدان أوروبا، هناك "مخاوف"، بعضها مشروع وبعضها مبالغ فيه (فرنسا وألمانيا على سبيل المثال)، كما هناك محاولات للفهم الهادئ والتعامل

مع الحقائق (هولندا وإنجلترا مؤخراً). أما النظرة الأكاديمية في المؤسسات والجامعات الأوروبية فهي في مجملها تقدم خدمة للإسلام وتاريخه وتراثه تستحق لا التقدير والاحترام فقط، بل تستدعي التعاون بإرسال المبعوثين وتبادل الأساتذة. هل أقول إن مؤسساتنا العلمية تحتاج في مجال الدراسات الإسلامية إلى أن تعود إلى تقاليدها في بداية هذا القرن، الذي شهد تفاعلاً أنتج لنا علماء من طراز "مصطفى عبد الرازق" و"أمين الخولي" و"شلتوت" و"دراز"، و"عبد الحليم محمود"، وهو القرن الذي شهد ترجمات لأهم أعمال المستشرقين في مجال الدراسات الإسلامية، فضلاً عن مشروع ترجمة "الموسوعة الإسلامية". عما قريب ستصدر "الموسوعة القرآنية" أيضا، وفي مجلس تحريرها ثلاثة من المتخصصين العرب، منهم كاتب هذه السطور، فهل تُترجم أم تُهمَل كما أهملت الطبعة الحديثة من "الموسوعة الإسلامية" التي وصلت إلي حرف ئ في مجلدها العاشر؟

ليس معنى ما أقول أن "التعصب"، الذي حلله تحليلاً علمياً رصيناً "إدوارد سعيد" في كتبه العديدة، قد صار من تراث الماضي. فما يزال التعصب يحتل مساحات في المؤسسات الأكاديمية والإعلامية وفي دوائر صنع القرار. لكن علينا أن نقرر بشجاعة أن "التعصب" سمة مشتركة بيننا وبينهم. على المستوى الفكري دافع رجال الدين عندنا -الإسلامي والمسيحي معا- عن الاضطهاد الذي تعرض له المفكر الفرنسي "روجيه جارودي" حين حاكمته المحاكم الفرنسية بسبب كتاب أصدره. إزاء هذه المحاكمة نهض رجال الدين عندنا دفاعاً عن حرية الفكر والتعبير، والمفارقة أنهم في أحسن أحوالهم صامتون صمت الموت إذا كان مثل ذلك يحدث عندنا. نفس المفارقة لمستها هنا في الدوائر الأكاديمية الغربية، صمت غير حكيم إزاء محاكمة "جارودي"، وصخب غير عادي إزاء "مصادرة" كتاب أو أغنية أو محاكمة كاتب في العالم الإسلامي. وحين اقترحت على الزملاء في "جامعة ليدن" أن تقوم بتنظيم "ندوة حوار"، ندعو إليها كل من "جارودي" وإدوارد سعيد" وأحد حاخامات اليهود الهولنديين، لم يجد اقتراحي آذانا صاغية. همس بعض الزملاء أن ذلك قد يحدث رد فعل شعبي جماهيري لا تحتمل عواقبه الجامعة. لم أتردد أن أقول: عليكم إذن أن تتواضعوا في الادعاء بأن "الحرية" الأكاديمية في الغرب أحسن حالاً منها في العالم الإسلامي.

ومن واجبي أيضاً أن أنبه من خلال منبركم هذا أن نقد الغرب، لا يجب أبداً أن يكون تكئة لتبرئة الذات وتمجيدها تمجيداً زائفاً، كما هو الحال في خطابنا الإعلامي. واسمحوا لي أن أختم مشاركتي -التي طالت أكثر مما أريد- ببيان ما أتصوره ذا أهمية، وهو أن تتصدى الأديان جميعاً لمواجهة خطر الدين الجديد المُسمى "عولمة":

إن وصف قوانين السوق في إطار "العولمة" بأنها قوانين يفرضها إله جديد اسمه "السوق" ليس مجرد تعبير مجازي من صياغتي الشخصية، بقدر ما هو "وصف" كاشف للمستور والمسكوت عنه في خطاب "العولمة" السياسي والثقافي. في الخطاب السياسي بَشَّرَنا البعضُ -أعني "فوكوياما"- بنهاية التاريخ وانتهاء عصر الإيديولوجيات. ومفهوم "نهاية التاريخ" مفهوم ديني بامتياز؛ بمعنى أن كل الأديان في مرحلة انبثاقها على الأقل تنطلق من الزعم بأنها البشارة الأخيرة بخلاص البشر من عذابهم ومعاناتهم. هكذا يبشرنا "فوكوياما" أن التاريخ قد وصل إلى رحلته الأخيرة واستقر، ولم يعد أمام البشر -كل البشر- من سبيل إلا الراحة في جنة "الرأسمالية" والتمتع بنعيم "الديمقراطية" على النمط "الأمريكي". لكن بشارة "فوكوياما" ظلت في إطار "الإيديولوجيا" ولم ترق أبداً إلى مستوى "اليوتوبيا" الدينية، وما يرتبط بها من مفاهيم مثل اقتراب يوم "الدينونة والحساب"، الذي فيه يتحقق العدل المطلق تعويضا لمن أصابهم الضيم والظلم في هذه الحياة. ليس في دين "العولمة" تعويض قادم في عالم آخر، ليس فيه أي عزاء ولو محتمل للضعفاء والمنكسرين. ولأن "الإيديولوجيا" لا تكف عن إعادة إنتاج نفسها فقد تطورت "بشارة" فوكويوما، التي تبدو على السطح متفائلة، إلى "نبوءة" سوداوية متشائمة عند "هانتنجتون" في مفهوم "صراع الحضارات". لكن أية حضارات تلك التي تنبأ "هانتنجتون" أن الصراع بينها سيكون سمة القرن الحادي والعشرين؟ إنها كل الحضارات القديمة التي حلت محلها حضارة "الغرب" الحديثة، إنها حضارات "آسيا" - الصين واليابان على وجه الخصوص- و"أفريقيا" و"الإسلام" تحديداً. لم يقل "هانتنجتون" شيئا عن "الأصولية المسيحية" في أمريكا نفسها، ولم يذكر كلمة واحدة عن "الأصولية اليهودية" في "إسرائيل"، وكلتا الأصوليتين تستعيدان بهاءهما ومجدهما في عداء واضح لقيم "الحداثة" وعلمانيتها. لم يذكر "هانتنجتون" شيئا من تفاصيل المشهد؛ لأنه كان مشغولاً بأمر واحد محدد: خلق عدو "جديد"، يحل محل "الشيطان

الأحمر"، وليكن "العدو الجديد" شيطاناً "أصفر" أو "أخضر" أو شيطاناً بلا لون، فالمهم أن يقوم "الشيطان" بدور "القناع" لإبراز وجه "المُخَلِّص" الأمريكي خصوصاً و"الغربي" على وجه العموم.

هكذا تطرح "العولمة" نفسها سياسياً وثقافياً وحضارياً بوصفها "الدين" الأخير، الدين الذي يمثل فيه "السوق" وشريعته الإله الجديد المسلح بأداة "القوة" التي لا تُقهَر أبداً، ويستحيل على البشر مقاومتها أو التفكير -مجرد التفكير- في التصدي لجبروتها. إنها قوة قادرة على كل شيء، فسلاحها المال والعلم والسلاح، إنها القوة التي تنتهك بسهولة فائقة كل الخصوصيات. أدوات هذا الدين للسيطرة هي "حرية التجارة وتدفق المعلومات"، ومواعظه هي: "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان" على المقاس الغربي الأمريكي بصفة خاصة. أليس من الطبيعي، وقد صارت "العولمة" ديناً، أن يسعى البشر لمقاومة هذا "الدين" الجديد، والتصدي للاهوته المضمر، باستدعاء "الدين" في كل الثقافات بلا استثناء، حتى داخل المجتمعات التي صنعت "الحداثة"؟ إن "آلهة" الأديان التي عرفتها البشرية على امتداد تاريخنا الطويل ليست في قسوة وفظاظة السوق إله "العولمة"؛ لأنها على الأقل تجمع بين صفات القوة والقسوة و"الجلال" من جهة، وبين صفات "الجمال" والرحمة من جهة أخرى على العكس من ذلك ليس في صفات إله العولمة جمال أو رحمة، إنه إله قُدَّ من قوانين صارمة صنعها الأقوياء، إنه تجسيد سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي لأسطورة مصاص الدماء "دراكيولا"، مع فارق أساسي أن مصاص الدماء في الأسطورة لا ينشط إلا ليلاً ليتصيد ضحاياه، بينما إله العولمة نَشِطٌ أبداً على مدى الأربع وعشرين ساعة "الكونية"، حيث لا تمييز بين ليل أو نهار أو بين نوم أو يقظة. فارق آخر لابد من الإشارة إليه بين إله الأسطورة -مصاص الدماء- وبين مصاص الدماء العيني "إله السوق". كان مجرد تركيز حزمة من الضوء أو رفع علامة "الصليب" كافياً لدفع مصاص الدماء في الأسطورة للهرب. ولم يكن قتله يحتاج لأكثر من دق وتد خشبي في صدره. مصاص "العولمة"، على الجانب الآخر، لا تخيفه كل أضواء العالم ولا تصيبه كل الصلبان بدوار ولو خفيف.

لقد استوعب مصاص الدماء الجديد تجربة سلفه في الأسطورة، فصار هو صانع الأنوار ومنتج الصلبان فكيف يخاف منها؟ أكثر من ذلك أنه -إله العولمة- مثل سلفه قادر على إعادة إنتاج نفسه في أشكال وصيغ وملامح لا تخلو من جاذبية. إنه "شيطان"

لا تؤثر فيه التراتيل ولا عبارات الاستعاذة ولا الآيات القرآنية. وهكذا تصبح دعوات "العودة إلى الدين" في كل الثقافات -مسيحية ويهودية وإسلامية وبوذية وكونفوشيوسية .. الخ- أشبه بمحاولات استخدام "الصليب" أو تلاوة "التعاويذ" لمقاومة شر الشيطان الجديد، إله العولمة. إنها أسلحة قديمة تحصَّن الإلهُ الجديدُ ضدها مستوعبا إياها في بنية لاهوته. ليس معنى ذلك أنه لا سبيل لمناجزة الشيطان بأسلحة دينية، بل إن سبيل المنازلة الممكن لا يَكفي فيه استخدام الأسلحة الدينية التقليدية، بل لابد من شحذ أسلحة دينية لم يتحصَّن ضدَّها إلهُ "العولمة" بعد.

لا ينبغي أن ننخدع بالتطابق الذي سرَّبه "هانتنجتون" في خطابه بين "الأديان" و"الحضارات"، فجعل من كل "دين" حضارة مستقلة متميزة، بهدف إبراز حضارة الغرب، لا بوصفها بناء تركيبياً للحضارات الإنسانية، ومجرد محطة من محطاتها. أراد "هانتنجتون" أن يجعل من حضارة الغرب "نهاية التاريخ"، وأراد أن يجعل من "الثقافات" و"الأديان" -التي أصرَّ على اعتبارها حضارات- خطراً على الإنسانية. وحين استبعد من تحليله الأصوليتين المسيحية واليهودية من دائرة "الأديان" الخطرة كشف عن "الإيديولوجيا" الدينية المقنعة بقناع سياسي. لا يختلف خطاب "هانتجتون" هنا عن خطاب المتعصبين المسلمين إلا في بنيته السطحية فقط.

ماذا عن خطاب الكنيسة المسيحية الغربية ممثلة في "الفاتيكان"؟ وإلى أي مدى يعتبر خطاب الفاتيكان الديني صدى لخطاب "العولمة" السياسي الثقافي؟ من اللافت للنظر والجدير بالإشارة أن "الفاتيكان" رغم اعترافه منذ الستينيات في وثائقه البابوية الرسمية بالإسلام دينا إلهياً، فإن الاعتراف بنبوة "محمد" أمر غائب تماماً. لا يكاد اسم "محمد" عليه السلام يُذكر في الوثائق الرسمية للفاتيكان ولا في الخطب البابوية الكثيرة. تعترف "المسيحية" باليهودية وتعترف بالقطع بنبوة "موسى" عليه السلام، وهذا أمر تفرضه حقائق التاريخ الديني. ومن الطبيعي كذلك وقد اندمجت التوراة والأناجيل في بنية "الكتاب المقدس" أن تصبح اليهودية جزءاً من التراث المسيحي. وهو "اندماج" من طرف واحد، إذ أن اليهودية لا تقر بالمسيحية دينا ولا تعترف بنبوة عيسى عليه السلام. "الإسلام" هو الدين الجامع، أي الدين الذي لا يستبعد أياً من اليهودية أو المسيحية، ويقر بنبوة "موسى" و"عيسى" عليهما السلام ويعتبر الاعتراف بهما وتوقيرهما واجباً على كل فرد مسلم. لنعترف إذن أن الدافع ليس تسامح المسلمين بقدر ما هو حقيقة أن الإسلام هو الدين التالي زمانياً، وهو "خاتم" الأديان.

ورغم كل الصياغات النبيلة لحوار الأديان وحوار الحضارات، فعلينا من منظور لاهوتي/ سياسي ألا نتوقع من "الفاتيكان" أن يتعامل مع "الإسلام" كما يتعامل مع "اليهودية"، ولا يجب أن تصيبنا حالة من "الفزع" حين يعتذر الفاتيكان لليهود عن الاضطهاد الذي أصابهم ولا يعتذر للمسلمين عن جرائم "الحروب الصليبية". إن الاعتراف الكامل بالإسلام ديناً وبمحمد عليه السلام نبياً يهدم البناء اللاهوتي للكنيسة من أساسه، هذا هو السبب "الكامن" وراء ما يبدو انحيازاً غير مفهوم ضد الإسلام والمسلمين. لكن علينا ألا نفصل "اللاهوت" عن السياسة والاقتصاد، أي عن التاريخ والمصالح. من منطلق هذا التاريخ وعلى أرض المصالح أمكن للفاتيكان أن يميز بين يهود اليوم ويهود "الناصرة" زمن المسيح عليه السلام، فبرأ يهود "اليوم" من دم المسيح عليه السلام وأصدر وثيقته بذلك. لكنه ومن على أرض المصالح، التي تجمع تاريخ الكنيسة والفاتيكان بتاريخ الاستعمار منذ القرن الثامن عشر، لم يفصل بين يهود "اليوم" ويهود التاريخ، فأصبح الحق التاريخي لليهود في فلسطين عامة وفي "القدس" خاصة قضية مسلمٌ بها. هل نطالب "الفاتيكان" بالاتساق مع نفسه، فإما أن يُلغي وثيقة تبرئة اليهود من دم المسيح، وإما أن يُعلن أن يهود اليوم -الذين لم يقتلوا المسيح- لا حق تاريخي لهم ولا حق سياسي ولا ديني لا في فلسطين ولا في القدس؟

هل يمكن الآن أن نفهم أن للانحياز ضد المسلمين والعرب أسباباً أعمق من مجرد "الخوف" من الإسلام؟ وهل آن الأوان أن ندرك أن "الفزع من الإسلام" حالة منشؤها العالم الإسلامي في ارتباكه التاريخي، لكنها حالة أعطت مبرراً ليصوغ الغرب السياسي والإعلامي من خلال النفخ فيها بالتهويل والمبالغة إيديولوجية لتمرير دين "العولمة" بمباركة الكنيسة والفاتيكان. في هذا الدين الجديد تحتل المسيحية الصهيونية موقعاً ممتازاً. وفي القلب من هذا الموقع تصبح الدولة الصهيونية -دولة الاستعمار الاستيطاني- طفل العالم المدلل. هل يصلح إسلام الأحكام العسكرية -إسلام قانون العقوبات و"الحدود" ومطاردة العقل واضطهاد المرأة والخوف من التساؤل- لمواجهة تلك الأخطار؟ سؤال لابد من طرحه في نهاية مداخلتي. أرجو لكم التوفيق والنجاح من أعماق قلبي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

# ٦

## هل يمكن مساواة التمييز ضد الطوائف بالتمييز العنصري ؟

ك. س. شالام*

* أستاذ الاقتصاد بكلية الأكاديميين، جامعة آندرا-فيسكا بانتام، الهند، وعضو في "الحملة القومية لحقوق الإنسان لطائفة الداليت".

**معلومات أساسية**

أعلنت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، ومقرها جنيف، عن تنظيم مؤتمر عالمي ضد العنصرية ينعقد في مدينة دربان بجنوب أفريقيا في الأسبوع الأخير من أغسطس ٢٠٠١ . تحت اسم "المؤتمر العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وأشكال التعصب المرتبطة بذلك" (وسنشير إليه فيما بعد باسم المؤتمر العالمي ضد العنصرية). إن الأفكار المتعلقة بالعرق والطائفة والأمة والجماعة الإثنية والسكان الأصليين.... الخ، قد شغلت انتباه علماء الاجتماع لفترة ليست بالقصيرة على الصعيد الدولي بوصفها قضايا خطيرة ذات أهمية معاصرة. لقد جلبت فكرة التفوق العنصري معاناة إنسانية غير متوقعة وحرباً عالمية خلال القرن الماضي. لكن الإنسان لم يتعلم الدرس. فلا تزال العنصرية والتمييز العنصري يخيمان على فكر الجمهور، سواء البسيط أو المتنور، مما يسفر عن أزمة اجتماعية في المجتمع. كما دخلت هذه الأفكار أيضاً إلى العالم الأكاديمي، وشوهت في وعي البشرية مساهمات حضارات عظيمة مثل مصر والصين والهند.

لقد أثار التمييز العنصري وأشكال التعصب المرتبطة اهتماماً دولياً متزايداً، عندما طرح أحد البرلمانيين في المملكة المتحدة شيئاً أجج المشاعر العنصرية في الأسبوع الأخير من أبريل ٢٠٠١ . يعاني الآسيويون في المملكة المتحدة من التمييز ضدهم، إذ كانت المشاعر العنصرية مُطلقة العنان في الشهور الأخيرة. ومع ذلك رفض بعض علماء الاجتماع، وخاصة هؤلاء المشتغلين بالدراسات المتعلقة بالهنود، الاعتراف باستمرار وجود أفكار عنصرية لدى بعض الناس، واستمرار التمييز بين الناس على أساس تلك

المعتقدات الزائفة. كما أن الحجة القائلة بأن العنصرية لا تصمد أمام التفكير العلمي، حتى بعد مشروع الجينوم البشري، لا يسمع صداها إلا في الأوساط الأكاديمية فقط. ذلك أن الناس يؤمنون، في واقع الأمر، بأفكار خاطئة وغير علمية ويتصرفون بناء عليها. ويعني ذلك وجود تمييز يرتكز على العنصر. فقد أصدرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان تقارير حول عمليات القتل الوحشية في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفي أماكن أخرى من أوروبا الغربية، خلال عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، وجميعها يرتكز على معتقدات عنصرية. والأمر المثير للاهتمام في أغلب تلك الأحداث أن الضحايا كانوا على الدوام ليسوا من الأنجلو-ساكسون، أو من المهاجرين من العالم الثالث. وفي هذا السياق، أدركت الأمم المتحدة خطورة المسألة وتعمل الآن على إعداد العالم لمقاومة هذه المأساة الإنسانية من خلال المؤتمر العالمي ضد العنصرية. وفي إطار عملية إعداد الحكومات والمجتمع المدني (خلال منتدى المنظمات غير الحكومية) لهذا الحدث العالمي، قامت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بتنظيم أربعة مؤتمرات إقليمية في أربع مناطق مختلفة، من ضمنها مؤتمر في طهران بإيران من أجل جنوب آسيا. لكن مؤتمر طهران أثار خلافات عديدة، إذ نفت حكومة الهند -التي مثلها سفيرها وغيره من المسئولين الرسميين في الاجتماع - وجود تمييز ضد الطوائف في الهند. بل ووضعت الهند أقدامها أيضاً داخل منتدى المنظمات غير الحكومية، وذلك بتعيين ممثلين لها يجادلون حول الفكرة نفسها. أما البعض الذي أخفق في حضور اجتماع طهران، فقد شرع في نشر مقالات ضد مفهوم التمييز ضد الطوائف، طرحوا خلالها معتقدات وأفكار الحكومة الهندية، مع رفض دراسة الأسباب التي يثيرها نشطاء حقوق الإنسان الدوليين حول انتشار التمييز ضد الطوائف في الهند. ويجدر الثناء على الأعمال والجهود التي بذلتها منظمة "مراقبة حقوق الإنسان الدولية" International Human Rights Watch لجذب الانتباه العالمي حول وضع "الشعب المسحوق" في الهند. وفي الوقت نفسه، قامت مجموعة من المفكرين والنشطاء في المجال الاجتماعي بتشكيل جماعة، شرعت عام ١٩٩٨ في حملة قومية بهدف مقاومة التمييز ضد الطوائف◆. لقد نجحت "الحملة القومية للدفاع عن حقوق الإنسان

◆ تشير كلمة داليت إلى ذلك الشعب المنبوذ بناء على مولد الفرد في طائفة، ويعتبرهم الدستور الهندي طوائف ملحقة.

لطوائف المنبوذين "الداليت"، من خلال عملها على الصعيد الدولي، في جذب الانتباه العالمي لكارثة التمييز ضد الطوائف، وأعلنت على الملأ أن التمييز ضد الطوائف هو ظاهرة واسعة الانتشار عبر كافة منطقة جنوب آسيا ولا تقتصر على الهند.

## الطائفة والعرق

إن مفهوم العرق هو ابتكار أوروبي، أما الطائفة فهي مؤسسة اجتماعية هندية. وهناك العديد من السمات المشتركة بين المقولتين. ويُعد مفهوم عدم المساواة القائم على الميلاد أو الأصل أحد العوامل المهمة المشتركة بين المقولتين، ولقد طرح المؤتمر العالمي ضد العنصرية تحديداً واضحاً للتمييز وكيفية ممارسته. لكن الحكومة الهندية، ولأسبابها الخاصة، لم تقبل حقيقة وجود التمييز ضد الطوائف، حتى في القرن الحادي والعشرين. ومما يثير الاهتمام، أن شبكة الداليت الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان لطوائف المنبوذين "الداليت"، نجحت في إنشاء رابطة مشتركة حيثما يوجد شعب منبوذ بناء على أصله وعمله. ومن المُقدر أن ما يقرب من ٢٦٠ مليون نسمة يتأثرون بهذه الممارسة اللاإنسانية التي تقوم على نبذ شعب ما ارتكازاً على المولد. ويُقال إن هذا الاعتقاد منتشر على نطاق واسع من خلال العادات الهندية المتعلقة بالطهارة والنجاسة. كما ينتشر أيضاً في البلدان التي تضم الشتات الهندي. وقد لوحظ أن ممثلين من نيبال وسريلانكا وماليزيا وتايلاند واليابان قد انضموا للشبكة الدولية لحقوق الإنسان لطوائف المنبوذين "الداليت"، وذلك بهدف محاربة كارثة التمييز ضد الطوائف؛ وهو الأمر الذي أحبط حجة الحكومة الهندية التي تطرح أن المسألة هي "قضية داخلية" لم تعد القضية مشكلة داخلية، إذ أن الداليت في نيبال والهند، فضلاً عن الباروكومان في اليابان الذين يعانون من معوقات اجتماعية مشابهة، والداليت في سري لانكا وماليزيا وتايلاند، قد اشتركوا جميعاً لمقاومة هذه الكارثة خلال انعقاد المنتدى الدولي. وفي واقع الأمر، نجد أن مجموعات الداليت في نيبال، الذين يشكلون حوالي ١٥٪ من سكان نيبال، قد نجحت في دفع حكومة نيبال على الاعتراف بالمشكلة، مع حثها على إصدار إعلان في مؤتمر طهران، حتى وإن كان ذلك يمثل معارضة للحكومة الهندية. لقد تحدث ممثل بنجلاديش ضد الطائفة في الجلسة المخصصة

لممثلي الحكومة بمؤتمر طهران. أما ممثلو الداليت الذين اختارتهم حكومة الهند لتمثيلها في منتدى المنظمات الحكومية بمؤتمر الأمم المتحدة، فقد أحدثوا ثورة من الغضب بتكرارهم ما قالته حكومة الهند في المنتدى العام. لقد شهد المأساة ممثلو المنظمات غير الحكومية من حوالي ٣٥ بلداً من آسيا ومنطقة الباسيفيك، وأيدوا بالإجماع أطروحات الحملة القومية لحقوق الإنسان لطائفة الداليت، كما أعد منتدى المنظمات غير الحكومية إعلاناً يدين التمييز ضد الطوائف وتقدموا به إلى الاجتماع العام. وقد اعتمد الإعلان ممثلو المنظمات غير الحكومية الذين التقوا في دلهي بعد مؤتمر طهران. كما عقدت الأمم المتحدة، في كاتاماندو خلال أبريل ٢٠٠١، اجتماعاً اقتصر على المنظمات غير الحكومية بغية مناقشة وتطوير إعلان المنظمات غير الحكومية حول التمييز العنصري وأشكال التعصب المرتبطة به الذي تم إعداده في طهران. وقد ناقش الاجتماع، الذي استمر ثلاثة أيام، مختلف أبعاد القضية، وأمكن إدراج قضية التمييز ضد الطوائف في البند المخصص لها، علاوة على إدراجها في بنود أخرى بجدول أعمال المؤتمر العالمي ضد العنصرية، وهي بنود العولمة وهوية الجنس والسكان الأصليين واللاجئين ... الخ. وقد أدى ذلك إلى تقوية قضية التمييز ضد الطوائف بوصفها قضية مهمة تجري مناقشتها في دربان بجنوب أفريقيا في أغسطس ٢٠٠١، ومما يثير الاهتمام، أن الممثلين الذي انتخبهم منتدى المنظمات غير الحكومية لتمثيل مختلف القضايا في مؤتمر دربان للتمييز العنصري كان عددهم في اجتماع كاتاماندو يزيد عن ٢١ فرداً من منطقة الباسيفيك بجنوب آسيا؛ وهو ما يوضح الأهمية التي أضفتها شبكات المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي على قضية التمييز ضد الطوائف. ومن هنا يمكن القول إن قضايا الطائفة سوف تصبح من الآن فصاعداً بنداً أساسياً من بنود النقاش في جميع مداولات الأمم المتحدة. لقد حصلت الطائفة على اعتراف دولي الآن، ويرجع الفضل إلى المؤتمر العالمي ضد العنصرية.

إن الحجة القائلة إن الطائفة والعرق فكرتان مختلفتان، وغير مؤهلتين للإدراج في جدول أعمال المؤتمر العالمي ضد للعنصرية، قد فقدت قوتها. كما أن العهد الدولي بشأن القضاء على جميع أشكال العنصرية قد أقر في عام ١٩٩٦، أن التمييز ضد الطوائف يُعد شكلاً مهماً من أشكال التمييز (CERD DOC A 151/18). وعلاوة

على ذلك، لم يكن المؤتمر العالمي ضد العنصرية معنياً بالتمييز فحسب، وإنما اهتم أيضاً باستكشاف شدة هذا التمييز من خلال ملاحظة الممارسات التي تشير إلى التعصب. ويُعد النبذ شكلاً متطرفاً من التعصب يلاحظه اليوم كثيرون في الهند. وقد عينت حكومة أندرا براديش "لجنة بوناياه للعدالة" للبحث في هذه المشكلة، ومن المأمول أن يزيد التقرير من قوة الحملة للدفاع عن حقوق الإنسان لطوائف المنبوذين "الداليت" في نضالها ضد التمييز الطائفي خلال المؤتمر العالمي ضد العنصرية.

## النبذ كشكل من أشكال التعصب

يُطلق أيضاً على الداليت في الهند اسم المنبوذين، وهم يشكلون القطاع الرئيسي من المجتمع الهندوسي. ويتسم هذا النبذ بثلاثة أبعاد: أنهم أفراد عددهم قليل، ولا يمكن الدنو منهم، وأنجاس. إنها ممارسة تبعد بشكل مادي طبيعي قسماً من المجتمع بعيداً عن اتجاهه العام في جميع المعاملات الاجتماعية، فيما عدا استخدام عمالته في الإنتاج. وهذه الممارسة تجيزها نصوص الدارماساسترا المقدسة وينفذها المجتمع بحماسة دينية منذ عصور تاريخية. ومع ذلك، لا يجري تنفيذ هذه الممارسة بنفس درجة الصرامة في جميع المناطق؛ إذ تزداد شدتها في الجزء الرئيسي الآري من الهند، على حين لا نجدها في الشمال الشرقي. لقد كان الأوروبيون هم من أطلقوا على السكان الأصليين لهذا البلد الأسماء التالية: الدرافيديانيون، والداسيويون، والآشوريون، والمنبوذون، وذلك بناء على النصوص المقدسة "دارما ساسترا وممارسات الهندوس. إن الطقوس الهندوسية، المتعلقة بالمكانة، تمنح كل طائفة رتبة اجتماعية. ونجد أن البرهمي هو الذي يحظى بأعلى رتبة، أما أدنى رتبة فهي للداليتي، أي الشخص المنتمي إلى طائفة ملحقة والمجرد تماما من المكانة. وتُعزى هذه الرتب إلى مختلف الطوائف ارتكازا على الميلاد، وهي رتب دائمة. وتعاليم الدارماساسترا هي التي تحدد للطوائف مكان السكن، والطعام، والعلاقات الاجتماعية. إن مانو، مصدر القانون الهندوسي، والذي يحظى باحترام قسم من النخبة الحاكمة في الهند حتى اليوم يقنن سلوك الداليت. ويقول بابا صاحب اميدكار، مقتبساً من مانو، ما يلي: "إذا كان الهندوس يمتثلون لفكرة النبذ، فإن ذلك يرجع إلى أن دينهم يأمرهم بذلك". وقد

قال مانو، مهندس المجتمع الهندوسي: "إذا كان هناك شخص من أفراد طائفة شاندالاس أو إحدى الطوائف المتدنية الأخرى التي يجب ألا يتم لمس أفرادها، قد قام عمدا بلمس -وبالتالي تدنيس- أحد أفراد طائفة ولد أفرادها مرتين، ومن ثم لا يجوز لمسهم إلا من قبل أفراد ولدوا أيضا مرتين، فإن هذا الشخص يتعين قتله" Manu X 56,ated by:Ambedkar,vol.v, p91) وقد يطرح المرء أن هذه مجرد أحكام في النظام الهندوسي القديم، لكنها الآن غير مطبقة. إلا أن أميد كار قد استشهد بحالات من ممارسة النبذ حدثت أثناء حياته، كما استشهد أيضاً بأحكام قضائية تؤيد ممارسة النبذ خلال أعوام الخمسينيات. وحتى بعد الاستقلال، وإلغاء النبذ من الدستور وصدور عديد من القوانين التي تعاقب الجناة، لا تزال ممارسة النبذ سائدة ومنتشرة بالهند، سواء في الريف أو الحضر (راجع تقرير الحملة القومية للدفاع عن حقوق الإنسان لطوائف المنبوذين "الداليت"). وفي فترة كتابة هذه الورقة البحثية، تمت الإفادة عن حالات عديدة من ممارسة النبذ في محافظة فيساكاباتنام. وهناك منظمة غير حكومية في أندرا براديش تحمل اسم "كولا فيفاكشا فياتيريكا بوراتا ساميتهي" - أي "جمعية مقاومة التمييز ضد الطوائف"- قامت بشن حملة للقضاء على نظام الكوبين المختلفين (إذ أنه غير مسموح بالفنادق للداليت باحتساء الشاي في الأكواب الزجاجية التي يستخدمها غير الداليت)، كما شرعت في عمل مباشر لدخول أفراد الداليت إلى المعابد. وقد وجد أن حوالي ٣٥٠ قرية من بين ٤٠٠ قرية في محافظة فيساكاباتنام تمارس النبذ في عام ٢٠٠١ . ولهذا، لا يمكن اعتبار ممارسة النبذ علة اجتماعية بسيطة من مخلفات الماضي، بل هي قيمة أساسية حية بالمجتمع الهندوسي. وقد قام الحكام البريطانيون بتعريفها وتسجيلها في الإحصاء السكاني، ووضعوا في إحصاء السكان لعام ١٩١١ المعايير التالية لفصل المنبوذين عن غير المنبوذين. وبناء على تلك المعايير، فإن المنبوذين هم:

١- من يُحرمون سمو البراهمة.

٢- من لا يحصلون على الأقوال المقدسة "المانترا" من البراهمة أو من أي معلمين روحيين هندوسيين آخرين معترف بهم.

٣- من يُحرمون من سلطة الكتب المقدسة "الفيدا".

٤- من لا يعبدون آلهة الهندوس العظيمة.

٥- من لا يحصلون على الخدمة عند أي من أفراد البراهمة الخيرين.

٦- من ليس لديهم كهنة من البراهمة على الإطلاق.

٧- من لا يملكون إمكانية الدخول إلى داخل المعابد الهندوسية العادية.

٨- من يسببون النجاسة.

٩- من يشترون موتاهم.

١٠- من يأكلون لحم البقر ولا يعبدون البقرة.

وقد تم الأخذ بالإحصاء السكاني للطوائف والقبائل الملحقة في الهند بناء على المعايير السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المنبوذين كانت تتزايد في المجتمع الهندي خلال الفترة الواقعة من عام ١٩١١ إلى عام ٢٠٠١ .

إننا نحتاج إلى إدراك أسباب استمرار أغلبية الهنود في ممارسة النبذ. والتي لا نلاحظها بين الهندوس فحسب، بل حتى بين المسلمين والمسيحيين والعقائد الأخرى. وهذا هو سبب انتشارها بين المجتمعات التي تخضع لنفوذ الهند الهندوسية، مثل مجتمعات النيباليين واليابانيين والتايلانديين ... الخ. وقد حاول علماء الاجتماع تحديد الأسباب داخل أيديولوجية الطهارة والنجاسة. وارتكازاً على مفاهيم "جاتيدارما Ja-tidharma ومماراسة نسق جاجماني Jajmani System حاول علماء الاجتماع تفسير تراتبية الطوائف. واعتبروا تعاملات الكهنة مع الإله أحد أسباب بروز فكرة الطهارة. ويُقال أيضاً إن أي مخلفات ناتجة عن جسد بشري أو حيواني أو إلهي تكون غير طاهرة. ويضيفون إن ذلك ينتقل إلى ممارسات النظم الغذائية لدى الهندوس. أما بعض علماء الاجتماع الذين يرون منطقاً في العادات الهندوسية، فقد حددوا بعض الأفكار المستمدة من الكتب الهندية المقدسة "الفيدا" -مثل تريجوناس Trugunas، سات Sat، راجو Rago، تاماجون Tamagun- بوصفها فضائل تساعد الدفيجاس الهندوس Hindu Dvigas على ممارسة الطهارة والنجاسة. بل إن بعضهم حاول تبرير مرتبة الفرد في الترتيب الاجتماعي على أساس نوع الغذاء الذي يتناوله، واعتبروا البرهمي متفوقاً لأنه يتناول طعام الساتفيك، وساروا على هذا المنوال. لكنهم فشلوا في تفسير أسباب اعتبار أفراد طائفة الفايساي، الذين يأكلون بعض أطعمة الساتفيك Satfik في

مرتبة تالية لطائفة كشاتريا التي يتناول أفرادها بالفعل طعاماً يغرس راجوجن Raj-ogun في الذهن. ومما يثير الأهمية أن أغلب علماء الاجتماع -ضمنهم دومون وسرينيفاس وأندين وماريوت وأندري بييت وآخرون- الذي كانوا يرغبون في إضفاء الطابع العقلاني على الفضائل العظمى للممارسات الهندوسية بشأن التمييز الطائفي، كان يرشدهم في ذلك "اعتقاد أحمق" (باستخدام كلمات أندري بييت) بشأن تفوق الممارسات الآرية على أنماط حياة السكان الهنود الأصليين. ولهذا، فإن أحد جوانب التمييز ضد الطوائف، ونعني ممارسة النبذ، تُعد في ذاتها أساساً كافياً لطرح قضية الداليت في المؤتمر العالمي ضد العنصرية.

## الأشكال المختلفة للنبذ

إن كل طائفة في الترتيب الاجتماعي الهندوسي يتم الإبقاء عليها على مسافة من الأخرى. وحتى بين الدفيجاس، يُعتبر الشخص المنتمي إلى البراهمة أعلى رتبة، والشخص المنتمي إلى كشاتريا أو فيسياس غير مسموح له الدخول إلى الأماكن التي يُعد فيها الطعام أحد المنتمين إلى البراهمة. وبالمثل، هناك مساحة يتم الحفاظ عليها بين مختلف الطوائف. لكن الداليت المنبوذين يبقون خارج النسق، ولذا نجدهم بعيدين جداً عن الاتجاه العام للمجتمع بالمعنى المكاني. ويمكننا أن نعدد فئات مختلفة لممارسة النبذ في الهند الهندوسية، لكنها تنقسم من منظور واسع إلى (أ) أشكال طقوسية، و(ب) أشكال علمانية (غير دينية) من النبذ. إن النبذ الطقوسي يُبقي على كل طائفة على مسافة من الأخرى على أساس رتبتها في الطقوس. وقد قام بعض علماء الاجتماع بتحليل هذه المسألة في سياق المعاملات بين الطوائف. ومع ذلك، ومما يثير الاهتمام، أن الفرد الذي يفعل القليل في عملية الإنتاج، أي من ينتمي إلى البراهمة، يحصل على أعلى مرتبة، على حين أن الداليت المنبوذ الذي ينخرط بعمق في عملية الإنتاج لا يحصل على أي مرتبة. ما هى أسباب ذلك؟ يمكن للمرء أن يطرح مفهوم دور النُدرة في خلق القيمة. إن عدد الأفراد بكل طائفة الذين يتعاملون في إطار النظام الطقوسي الهندوسي ليس متماثلاً. فالفرد الذي ينتمي إلى البراهمة يُعد مورداً نادراً، وعدد هؤلاء الأفراد محدود نتيجة الحظر الذي تفرضه الطقوس بشأن دخول الآخرين. ومن

هنا توجد القيمة، مثل أي شئ آخر جيد نادر. بينما لا يجري تنظيم عدد الطوائف الدنيا. فلقد وجد أن أعداد الناس بين الطوائف المنبوذة، تتزايد من واقع كونها شيئا يشبه فضلات النظام الاجتماعي التي تترسب أسفل هذا النظام. ذلك أن أي فرد يرفضه الاتجاه العام للنظام الاجتماعي يمكن أن يدخل بسهولة إلى فئة الداليت. لا توجد قيود. ونتيجة لذلك، يصبح العدد غير محدود وغير نادر. وأي شئ يُتاح دون جهد وبوفرة يطلق عليه عادة السلعة المجانية. وأفراد الداليت في النظام الاجتماعي هم السلعة المجانية التي بلا مرتبة. لقد قام ماهار في عام ١٩٥٩ بترتيب خمس عشرة طائفة، وفقا لإجابات ١٨ شخصا، وقد وجد أن الفرد من البراهمة يشغل من حيث المرتبة الرقم ١، والفرد من سويبر يشغل الرقم ١٥, ويرتكز هذا الترتيب للمراتب على معتقدات المستجيبين بشأن النظام الاجتماعي، ولا يحمل أي دلالة من حيث البحث العلمي فيما يتعلق بقيمة الشخص. إنها مسألة ترتكز تماماً على الميلاد، ومستمرة كممارسة تقليدية. وقد اتضح أن هذا الترتيب يتفق مع طبيعة كل طائفة، بما في ذلك طوائف الداليت. لكن الداليت يظلون مضطهدين، إذ تخضع سُبُل الرزق لسيطرة أولئك الذين يحظون بمرتبة أعلى. وهذا هو السياق الذي علينا أن نحلل فيه ممارسة النبذ. إن الوضع الطقوسي لكل طائفة في الهند يعطي كل عضو بالطائفة نوعاً من القيمة الأعلى، مع حث كل طائفة على عدم تجاوز حدودها الاجتماعية. لكن الداليت خارج النسق، وغير مسموح لهم بدخوله. فأي موقف يتخذه الداليت للتعبير عن فكرة المساواة مع الآخرين يجب أن يقمع بأسلوب وحشي، سواء في مجال الوضع الطقوسي أو في المعاملات العلمانية بين مختلف الناس. ولهذا، تجري ممارسة النبذ تعبيراً عن عدم المساواة بين البشر الذين يؤمنون بالترتيب الهندوسي. وهذا هو السبب في عدم السماح للداليت بالدخول إلى المعابد، واحتفاظ الفنادق بنوعين من الأكواب، وعدم السماح للداليت بالجلوس مع طائفة الهندوس في التجمعات الاجتماعية. وإذا حاول شخص ما أن يعبر عن فكرة المساواة، فإن الفكرة تكون غير مقبولة ويتعرض الشخص للاحتقار بوصفه منبوذاً. ومادام الداليت يحتلون أدنى رتبة، فإنهم مطرودون خارج المعاملات الاجتماعية، مع تذكيرهم برتبتهم المتدنية من خلال ممارسة النبذ. وهناك فترة في العصور الوسطى ناقش فيها المعلمون الهنود آثار النجاسة الناتجة عن ظل

الفرد المنتمي إلى الداليت. والآن، يعمل "المجلس القومي للبحث التعليمي والتدريب" على إدخال نظام تعليمي جديد، يدافع عن تلك الممارسات حفاظا على استمرارية ممارسات النبذ والتمييز الطائفي. ويبدو لنا أن العلاج هو ممارسة الضغط الدولي على النخبة الحاكمة وعلى الجمهور على السواء، لتوضيح افتقاد ممارسة النبذ لأي عقلانية أو علمية أو إنسانية. وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال بناء رأي عام. ويُعد انعقاد المؤتمر العالمي ضد العنصرية، في عام ٢٠٠١، أحد المنابر التي يمكن إثارة القضية من خلالها.

وهناك ضرورة للإجابة على السؤال المتعلق بما إذا كان من الممكن مساواة التمييز ضد الطوائف بالتمييز العنصري. ما هو الوازع المعنوي لدى الأمم المتحدة لمناقشة أي شكل من أشكال التمييز، سواء كان عنصرياً أو طائفياً أو عرقياً أو أي فئة أخرى؟ ويبدو أن الأمم المتحدة تستمد قوتها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ وقبلته بلدان عديدة بما فيها الهند. إن المادة الأولى للإعلان تؤكد مجدداً ما يلي: "يولد جميع الناس أحراراً متساويين"، وأي شكل من أشكال التمييز يرتكز على المولد أو الجنس أو المعتقد ... الخ هو انتهاك لحقوق الإنسان. وإذا نظرنا إلى التمييز الطائفي، على أساس هذه الخلفية، يبدو واضحاً أن أي شكل من أشكال التمييز يرتكز على الميلاد أو العمل يُعد مضاداً لمبدأ المساواة. ومادام التمييز الطائفي، وخاصة ممارسة النبذ غير الإنسانية، يناقض مبدأ المساواة كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يصبح بنفس القدر تمييزا عنصريا. وفي الواقع يبدو لنا التمييز ضد الطوائف يُعد أسوأ كثيراً من التمييز العنصري، إذ أن مؤسسة الطائفة تحمل ممارسة النبذ المتعصبة. ومن المأمول أن يحدث تحول يجعل الهند والعالم أجمع أكثر حكمة في مقاومة هذا البلاء الاجتماعي، أولاً بالاعتراف بالمشكلة، ثم بمناقشتها بصراحة في جنوب أفريقيا خلال المؤتمر العالمي ضد العنصرية.

# ٧

## خمسون عاما من المذابح الإسرائيلية *

دعاء حسين أحمد **

* موجز لدراسة أعدت تحت إشراف عصام الدين محمد حسن الباحث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

** باحثة غير متفرغة بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

لقد قامت إسرائيل ككيان عنصري استيطاني إحلالي على اعتبار أنها "دولة اليهود"، بكل ما يعنيه ذلك من استخدام شتى الوسائل لتفريغ أرض فلسطين التاريخية من سكانها الأصليين واستئصال الوجود الفلسطيني والهوية الفلسطينية العربية، باعتبارها تشكل النقيض لفكرة الصهيونية العنصرية التي تقوم على إلغاء آخر وإنكار وجوده حتى لو استدعى الأمر تصفيته جسديا.

قبل عشر سنوات من إنشاء دولة إسرائيل وزرعها في الأراضي الفلسطينية، يكتب بن جوريون أحد المؤسسين الأوائل للحركة الصهيونية والدولة الإسرائيلية: "علينا أن نطرد العرب ونحتل أماكنهم.. حتى لو اضطررنا لاستخدام القوة.. ليس فقط لاقتلاعهم من الأراضي في النقب وشرق الأردن، بل لضمان حقنا في استيطان هذه الأماكن".

وقد ترجمت العصابات الصهيونية المسلحة هذه التوجيهات عمليا، عبر المجازر الوحشية من قبل ومن بعد نكبة ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل.

مزجت العنصرية الإسرائيلية بين الدين والأساطير الدينية، فالأرض التي استوطنوها "وعد إلهي" والمستوطنين اليهود هم "شعب الله المختار". وارتكزت هذه العنصرية على ثلاثة أسس: هى الانغلاق العنصري والتمييز العنصري والتفوق العنصري. ويشكل الانغلاق العنصري ضرورة لتجميع اليهود من شتى بقاع الأرض، واعتبر زعماء الصهيونية الأوائل أن الخطر الأساسي على الصهيونية، هو الاندماج الذي قد يقود إلى ذوبان اليهود في المجتمعات الأخرى. وقد استدعى هذا الانغلاق العنصري إلى جانب لم شمل كل اليهود في "أرض الميعاد"، إجبار كل من ليس يهوديا

على مغادرة أرض الميعاد إلى المنافي حفاظا على النقاء العنصري لليهود. وهو أيضا ضرورة لحفظ وتأكيد التفوق العنصري لليهود. وقد كان ضروريا أيضا لتأكيد التفوق اليهودي وتفرده. وشكل نهج القوة والحرب ملمحا ثابتا للممارسات العنصرية الإسرائيلية وكان لابد أن يتغذى هذا النهج على الكراهية العنصرية لكل العرب وليس الفلسطينيون وحدهم. ولا يخلو من مغزى في هذا السياق قول مناحم بيجين رئيس الوزراء الأسبق والحائز على جائزة نوبل للسلام: "إن الصهيوني الإسرائيلي الذي يحمل رغبة مكبوتة في الانتقام يكون في حاجة إلى تجديد وجوده بطريقة واحدة هى الحرب، وإلى ملء هذا الوجود بأسباب مستمرة لجدارة التفرد وهى القتل.. القتل.. القتل".

ويعبر بيجين في كتابه "الثورة" عن هذه النزعة العدوانية المتطرفة وهذا النزوع للإرهاب بقوله "أنا أحارب.. إذاً أنا موجود"، و"كن أخي وإلا سأقتلك"، ويعترف بأن المجازر التي أقدمت عليها العصابات الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ كانت الطريق الوحيد الفعال لتأمين الأهداف اليهودية القومية في فلسطين، ويضيف "إن هذه الأساليب الإرهابية قد أشبعت رغبة جارفة مكبوتة عند اليهود للانتقام".

إن إنكار الآخر، إن لم يكن اقتلاعه من جذوره، ليس إلا تعبيرا عن عنصرية فجة يؤكدها بيجن بقوله "ينبغي عليكم أيها الإسرائيليون أن لا تلينوا أبدا عندما تقتلون أعداءكم.. ينبغي ألا تأخذكم بهم رحمة حتى ندمر ما يسمى بالثقافة العربية التي سنبني على أنقاضها حضارتنا".

وعبر ٥٣ عاما عبرت هذه العنصرية عن ملامح "حضارتها" بطرد وتهجير واسع النطاق للشعب الفلسطيني عبر سلسلة من المجازر الدموية، وأزالت هذه الحضارة المزعومة أكثر من ٤٠٠ قرية عربية ونهبت أراضي المطرودين والغائبين قسرا لصالح المستوطنين اليهود الذي تم جلبهم موجة بعد أخرى من شتى بقاع الأرض.

يقول بيجال آلون القائد العسكري لمنظمة البالماخ الصهيونية قبل أيام من إعلان قيام الدولة الإسرائيلية "رأينا أن هناك حاجة لتطهير الجليل من السكان العرب لنقيم منطقة إقليمية يهودية في كل أنحاء الجليل الأعلى، وأمامنا واجبات كثيرة هى: "إجبار عشرات الآلاف من العرب في الجليل على الهرب".

والواقع أن عمليات التطهير العرقي وما اقترن بها من مجازر عنصرية لم تتوقف

عند السكان العرب في أراضي فلسطين ١٩٤٨، بل امتدت لتلاحق الفلسطينيين فيما تبقى من أرض فلسطين أو في الشتات اللبناني. سواء لاعتبارات تتعلق بالأطماع التوسعية الاستيطانية، أو لوأد مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال والقهر العنصري، أو لاستئصال الوجود الفلسطيني برمته الذي يثير مجرد استمراره في العيش أرق العنصرية الصهيونية، وهو ما عبرت عنه ذلك جولدا مائير بقولها إنها تفقد القدرة على النوم كلما تذكرت أن هناك طفلا فلسطينيا يولد كل دقيقتين".

وتحاول هذه الورقة أن تلقي الضوء على أبرز المجازر العنصرية التي ارتكبتها إسرائيل والتي تشكل جرائم خطيرة ضد الإنسانية، طالت الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني إلى جانب آلاف من المواطنين العرب الذين كان عليهم أن يدفعوا ضريبة أعمال العدوان ونزعات التوسع الإسرائيلي، أو ضريبة التضامن مع قضية شعب تسعى العنصرية الإسرائيلية لاقتلاعه من جذوره.

ولا تتسع هذه الورقة بالطبع لأن تغطي مجمل المجازر الإسرائيلية، ولكنها حرصت على اختيار أكثرها دلالة على كشف الطبيعة العنصرية لممارسات الدولة ومواطنيها على حد سواء. ولذلك فقد مالت الورقة كلما كان ذلك متاحا للاعتماد على شهادات مرتكبي أبرز تلك المجازر، التي تؤشر لمستوى الكراهية العنصرية المتغلغل داخل المجتمع الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين والعرب على وجه العموم.

كما تعرض الورقة إلى موقع هذه المجازر من القانون الدولي باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تقاعس المجتمع الدولي على مدى أكثر من ٥٠ عاما على محاسبة المسئولين عنها، فتحوّل هؤلاء المسئولون عن هذه المجازر إلى أبطال يكافئون على جرائمهم ويرتقون لأعلى المناصب بل ويحصل بعضهم على جوائز نوبل للسلام!!

## أولا: مذابح التطهير العربي في عام النكبة ◆

### ١- مذبحة دير ياسين:

**٩ أبريل ١٩٤٨**

لقد أدت هذه المذبحة الوحشية كما يقول مناحم بيجن إلى: "إصابة العرب بهلع لا حدود له جعلهم يهربون بطريقة جماعية، وهو الهروب الذي تحول إلى هرج مجنون وحيواني، لا يمكن السيطرة عليه، ومن مجموع ٨٠٠ ألف عربي كانوا يعيشون على أرض إسرائيل بقى ١٦٥ ألف فقط". لقد تحقق من خلال هذه المذبحة الهدف الرئيسي كما أوضح مناحم بيجين، وهو "إفراغ البلد من السكان العرب الفلسطينيين تمهيدا لتأهيله بالمستوطنين اليهود". وبالفعل هيأت هذه المذبحة السبيل لتطهير أكثر من ٤٠٠ قرية عربية من سكانها الأصليين. أفضت المذبحة من حيث الأرقام إلى مصرع نحو ٢٥٠ - ٣٦٠ فلسطينيا من بين سكان القرية الصغيرة التي لم يكن يتجاوز عدد سكانها الألف نسمة. أما من حيث الوقائع فإن مناحم بيجين نفسه يصفها بقوله: "كان القتال يدور من منزل إلى منزل، وكلما احتل اليهود بيتا فجَّروه على ما فيه، وتم احتلال القرية بكاملها قبل ساعات الصباح، وكان مكبر الصوت يقول باللغة العربية إنكم مهاجمون بقوة أكبر منكم.. إن المخرج الغربي لدير ياسين مفتوح أمامكم فاهربوا منه سريعا وانقذوا أرواحكم". ومع ذلك فإن الذين صدقوا هذا النداء اصطادتهم الميليشيات اليهودية المسلحة التي كانت تحاصر كافة منافذ القرية.

الوقائع الوحشية يستكملها مائير باعيل -أحد الذين شاركوا في ارتكاب المجزرة، فيقول في تقريره الذي نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت في ٤/ ٤/ ١٩٧٢: "كان الوقت ظهرا عندما انتهت المعركة وتوقف إطلاق النار. وبدأ المحاربون في عملية تطهير منازل القرية، وأطلقوا النار على كل من شاهدوه في الطرقات والمنازل. حدثت مجزرة مخجلة بين السكان وقتل الرجال والشيوخ والنساء والأطفال دون تمييز، ولم يحاول القادة منع أعمال القتل المخجلة.. وفي هذه الأثناء اخرج من داخل المنازل نحو ٢٥

---

◆ إضافة لما تورده هذه الورقة بشأن مذابح ١٩٤٨، هناك عشرات من المذابح الأخرى المماثلة التي لم تدرج في الورقة لاعتبارات المساحة أو عدم كفاية المعلومات نذكر منها مذبحة بلد الشيخ وحواسة وراح ضحيتها ٦٠ مواطنا في ١ يناير ١٩٤٨، ومذبحة بلدة ناصر الدين في ١٢ أبريل ١٩٤٨ وقتل فيها ٥٠ شخصا، ومذبحة قرية أبو شوشة في ١٤ مايو ١٩٤٨ وضحاياها ٥٠ قتيلا، مذبحة كفر الحسينية في ١٧ مارس ١٩٤٨ وقتل فيها ٢١ شخصا، ومذبحة الرملة في يناير ومارس ويونيو ١٩٤٨ .

رجلا نقلوا في سيارة شحن واقتيدوا في جولة انتصار ثم أحضروا إلى مقلع للحجارة.. وأطلق عليهم الرصاص بدم بارد". ويضيف مائير باعيل "لقد رفض قادة ليحي واتسل (المنظمتين اليهوديتين اللتين قامتا بالمذبحة) الطلب الذي وجه إليهم بأن يدفن محاربوهم ٢٥٤ ضحية عربية كانت مبعثرة في الشوارع والأزقة وداخل منازل القرية".

أما قائد وحدة الهاجاناة التي قامت في أعقاب ذلك بحفر قبر جماعي دفنت فيه الجثث فيقول: "إن ذلك النهار كان يوم ربيع جميل ولكن رائحة الموت الكريهة، ورائحة الدمار انتشرت في الشوارع من الجثث المتفسخة التي كنا ندفنها جماعيا في القبر".

لقد حاولت العصابات الصهيونية إخفاء معالم الجريمة، وخاصة مع سماح الوكالة اليهودية لممثل الصليب الأحمر الدولي بزيارة القرية في اليوم التالي. حيث جمعوا ما استطاعوا جمعه من أشلاء الضحايا وألقوها في بئر القرية واقفلوا باب البئر، وحاولوا تغيير معالم المكان. ومع ذلك فقد أمكن لممثل الصليب الأحمر تحديد موقع البئر، ووجد فيه مائة وخمسين جثة مشوهة لنساء وأطفال وشيوخ، علاوة على اكتشاف العديد من القبور الجماعية.

ويصف جاك دور رينيه ممثل الصليب الأحمر ما شاهده قائلا: "كان جل أفراد العصابة، سواء الرجال منهم أو النساء وحتى الأحداث في سن المراهقة، مدججين بالسلاح.. يحملون المسدسات والرشاشات والقنابل اليدوية والسكاكين الطويلة التي كان معظمها ملطخا بالدماء.. كان واضحا أن هذا هو فريق التطهير والإجهاز على الجرحى.. وكان من الواضح أنه يقوم بمهمته خير قيام". أما الطبيب اليهودي "الفرد انغل" الذي رافق رينيه إلى القرية فقد عبر عن المذبحة بقوله: "كان واضحا أن المهاجمين انتقلوا من منزل إلى آخر وأطلقوا النار عن كثب.. لقد خدمت مدة خمس سنوات طبيبا في الجيش الألماني في الحرب العالمية الأولى ولم أرَ مشهدا مفزعا كهذا"[١]. أما موردخاي جيحون ضابط استخبارات الهاجاناة فيصف ما شاهده بالقول: "كانت زيارتي إلى دير ياسين صدمة أخلاقية بالنسبة لي، لأني لم أكن قد شاهدت من قبل بأم عيني هذا العدد الكبير من الجثث.. واليوم أعرف أن أموراً كهذه قد ارتكبت".

وتظهر بعض الشهادات كذلك أن رغبة العصابات اليهودية في إخفاء معالم جريمتها قد دفعتها إلى محاولة حرق جثث ضحاياهم. يقول شمعون مونيتا من منظمة ليحي: "اعتقدنا أن الجثث ستشتعل، ولكن لا يمكن إحراق جثث في الهواء الطلق.. لقد بنى

النازيون من أجل ذلك موقدا خاصا يشتعل بدرجة حرارة عالية جدا". ويقول موشيه برزيلاي، ضابط استخبارات بمنظمة ليحي: "صببنا ثلاثة أوعية نفط على ثلاثين جثة في الشارع الرئيسي.. وبعد نصف ساعة أدركنا أن هذا مستحيل". أما دورون حمداي أحد قادة المنظمات الصهيونية الذي وصل إلى القرية يصف المشهد بقوله: "على امتداد عشرات الأمتار كانت تتوقد شعل من النيران وفيها جثث. لا تزال رائحة اللحم المشعوط تطاردني إلى الآن". أما يشورون شيف معاون ديفيد شلتئيل قائد الهجاناة بالقدس فإنه يتصل بقائده ليخبره بما رآه أنها "محرقة.. إنهم يحرقون بشراً".

وحول جرائم قتل الأسرى والجرحى خلال هذه المذبحة يقول أحد المشاركين فيها - يهوشواع غورودود نتثيك- في شهادته التي أودعها أرشيف مؤسسة جابوتنسكي بتل أبيب: " بالفعل لقد أجهزنا على من أسرناهم وعلى الجرحى كذلك.. لم يكن في وسعنا أن نقدم أية إسعافات لهم. وكذلك قررنا الإجهاز على الأسيرات اللواتي رفضن الانصياع لأوامرنا بالتوجه نحو مركز تجمع الأسرى".

ويروي ريتشارد كاتلينغ -نائب المفتش العام للبوليس البريطاني في فلسطين- ما شهده قائلا: "قابلت أسيرات بعد وصولهن إلى القدس.. جميعهن بلا استثناء قد تعرض لسلب كل ما عليهن من الحلى والأساور والخواتم والنقود، وذلك بعد أن تم تفتيشهن من قبل يهوديات مسلحات وصل بهن الجشع إلى حد تمزيق الآذان وهن ينتزعن الإقراط".

بعد هذه المشاهد الوحشية للسلب والنهب والقتل والحرق يصف مناحم بيجن احتلال دير ياسين بأنه إنجاز رائع، ويوجه نائبه رسالة التهنئة التالية إلى القتلة: "تقبلوا تهانينا على النصر المدهش.. أنقلوا إلى الجميع قادة وأفراد، إننا نصافحهم فخورين بروحهم القتالية الغازية التي صنعت التاريخ في أرض إسرائيل.. وإلى النصر كما في دير ياسين، كذلك في غيرها. سنقتحم ونبيد العدو، ربنا لقد اخترتنا للفتح".

لقد دشنت الرسالة ومن قبلها المذبحة علامة فارقة على النهج العنصري الدموي، الذي سارت عليه الصهيونية العنصرية من أجل تثبيت أركان دولة إسرائيل وتحقيق أهدافها في التوسع الاستيطاني، على حساب الشعب الفلسطيني الذي تعين عليه أن يدفع ثمن المقاومة أو الحفاظ على الهوية داخل الأراضي الفلسطينية أو خارجها.

**٢- مجزرة الطنطورة:**

**٢٢- ٢٣ مايو ١٩٤٨**

وقعت هذه المذبحة الجماعية إبان حرب ١٩٤٨ حيث اقتحمت الكتيبة الثالثة من لواء الكسندروني قرية الطنطورة الساحلية بهدف احتلالها وطرد سكانها. وقد تمكن المهاجمون من احتلال القرية بعد مقاومة عنيفة لبضع ساعات. وبعد وقوعها في أيديهم ارتكبوا فيها مجزرة بحق العزل من أبنائها لا تقل بشاعة عن مذبحة دير ياسين، قدر ضحاياها بما لا يقل عن ٢٣٠ شخصا.

تفاصيل المذبحة التي حرصت إسرائيل أن تبقى في طي الكتمان، كشف عنها بحث علمي أعد مؤخرا في جامعة حيفا، للباحث الإسرائيلي تيودور تيدي كاتس الذي توصل من خلال الشهادات التي جمعها، إلى أن ما حدث بالطنطورة كان "مذبحة على نطاق جماعي".

في إطار هذه الشهادات يقول شلومو أمبر - أحد مسئولي الكتيبة: "لم يحدث أن ارتكبت أعمال قتل من هذا القبيل على نحو عشوائي والصورة التي انطبعت في ذهني هى صورة الرجال في المقبرة.. رأيت هناك الكثير من القتلى... وقد غادرت المكان عندما رأيت الجنود يقتلون ويقتلون ويقتلون... ومن واجبي الإقرار بأنه: حتى الألمان لم يقتلوا الأسرى العزل وعادوا إلى بيوتهم سالمين، وهنا في الطنطورة قتلوا العرب".

أما مردخاي سوكولر أحد قادة لواء الكسندروني فيقول: "لقد تقدمنا إلى داخل القرية، وفجأة سمعنا صوت الرصاص فبدأنا نطلق النار في كل الاتجاهات لأننا لم نعلم من أين تأتي النيران.. في اليوم التالي شاهدت عشرات الجثث ملقاة في أنحاء القرية.. حفرنا حفرة كبيرة وهناك وضعنا الجثث كما وجدناها بملابسها صفوفا صفوفا في قبر جماعي ضخم.. لم يكن هناك تسجيل للقتلى، ولكن أذكر أننا أحصينا العدد ووصل إلى ٢٣٠ تقريبا".

قائد المذبحة في الطنطورة اللواء بنتس فريدمان يبرر بدوره القتل العشوائي للعزل بقوله "كانت حربا.. وفي الحرب يقتل الناس.. عندما ترى عدوا أمامك ليس على جسده ورقة كتب عليها انه لا ينوي قتلك، أنت تبادر بإطلاق النار عليه.. على هذا النحو انتقلنا من شارع لآخر وبذلك قتل عدد كبير من الناس".

٣- مذبحة اللد:

١١- ١٢ يونيو ١٩٤٨

٢٥٠ من المدنيين خلفتهم جرائم الحرب الإسرائيلية خلال معارك حرب ١٩٤٨، عندما هاجمت القوات الإسرائيلية مدينة اللد. ويصف مولاي كوهين في تقريره المدون في كتاب البالماخ ص٨٨٥ ما جرى بقوله "في اللد.. وصلت وحشية الحرب إلى ذروتها".

جاءت تفاصيل المذبحة على لسان العقيد احتياط موشيه كولمان ونشرتها صحيفة يديعوت احرونونت الإسرائيلية في ٢/ ٥/ ١٩٧٢: "بدأ احتلال اللد بمهاجمة أطراف المدينة بلواء يفتاح واللواء الثاني.. بعد ليلة من المعارك في مؤخرة اللد اقتحمنا المدينة في ساعات الظهر بالتنسيق مع طابور موشيه دايان.. وسيطرنا على مركز المدينة قبيل المساء.. وتدفق السكان إلى المسجد الكبير والكنيسة المجاورة له. أعلنا بعد حلول الظلام منع التجول وطلبنا من السكان تسليم أسلحتهم. في الصباح اكتشفنا أنه لم يتم وضع أية قطعة سلاح أمام أبواب المنازل.. فبدأنا تنظيم رجالنا من جديد وأعدنا توزيع المدفعية.. وعند الظهر تقدمت نحو المدينة مدرعات الفيلق الأردني، واعتبر سكان المدينة اقتحام المدرعات إيذاناً بالعمل فبدأوا بإطلاق النار.. ولم يكن هنا خيار.. صدرت الأوامر لرجالنا بإطلاق النار على أي هدف، وسقط خلال المعركة عدد كبير من الضحايا المدنيين من سكان المدينة.. حوالي ٢٥٠ قتيلا وقتل من جانبنا ٢٤ فقط".

## ثانيا: المذابح الإسرائيلية داخل ما تبقى من فلسطين وعلى الحدود المصرية والأردنية

١- مذبحة قبية:

١٤/ ١٥ أكتوبر ١٩٥٣

قرية قبية قرية أردنية تقع على بعد ٣٢ كيلو متر من شمال شرق القدس وعلى بعد كيلو متر من حدود الأراضي المحتلة من فلسطين. وقد تعرضت لعدوان إسرائيلي وحشي نفذه آرييل شارون قائد الوحدة ١٠١ النظامية في ذلك الوقت. ويقول في تبريره للمذبحة "كانت أوامر القيادة واضحة بشان التعامل مع سكان القرية.. يجب أن تكون قبية أمثولة ومثالا".

وبالفعل قامت عناصر القوة الإسرائيلية بتطويق القرية وعزلها عن سائر القرى العربية ثم بدأ الهجوم بقصف مدفعي مركز وكثيف على مساكن القرية، وتوالي إطلاق النيران بمختلف أنواع الأسلحة، فقتل من قتل تحت أنقاض البيوت وتطايرت أشلاء بعض من حاولوا النجاة، وأجهز أفراد المشاة على من وجدوه حيا. وقد نجم عن هذا القصف تدمير ٥٦ منزلا ومسجد القرية ومدرستها وخزان المياه الذي يغذيها واستشهد ٦٧ مواطنا من سكان القرية. وأكد الجنرال فان بينكيه كبير مراقبي الأمم المتحدة في تقريره المقدم إلى اجتماع مجلس الأمن في ٢٧/ ١٠/ ١٩٥٣ أن "الهجوم كان مدبرا ونفذته قوات نظامية إسرائيلية".

**٢- مذبحة كفر قاسم:**

**٢٩ أكتوبر ١٩٥٦**

لم تفرق نيران الجيش الإسرائيلي بين طفل وامرأة وعجوز ورجل، ذبحوا جميعا على أبواب قرية كفر قاسم برغم أن جميعهم من المدنيين المسالمين الذين كانوا في طريق العودة من حقولهم وأعمالهم إلى بيوتهم. كانت الحياة في تلك القرية العربية الواقعة داخل إسرائيل تسير وفق نظام ثابت يقضي بحظر التجول من السادسة مساء.

وفي التاسع والعشرين من أكتوبر جاءت التعليمات إلى عمدة القرية بأن يعود الجميع إلى منازلهم في الخامسة مساء. كانت الساعة في ذلك الوقت الخامسة إلا الربع ولم تفلح توسلات عمدة القرية، في إعطاء السكان مهلة نصف ساعة لإخطارهم بالموعد الجديد لحظر التجول.

كان رد القائد الإسرائيلي ششنه شاومي "هذا أمر عسكري لابد من تنفيذه، أخطر القرية واترك لنا أمر من هم في الحقول". ومع ذلك فقد بات واضحا أن المذبحة كان قد تم التخطيط لها مسبقا حيث كانت أوامر الملازم غبرائيل داهان لأفراد سريته الموكلة بقرية كفر قاسم، والتي أمر فيها بـ "إطلاق النار بهدف القتل لكل من يكون خارج بيته بعد الساعة الخامسة مساء... وإن هذا عمل مشروع".

في الخامسة بالفعل بدأت المذبحة عند طرف القرية الغربي وتم اصطياد العمال العائدين من عملهم، ومن الحقول وفتحت نيران الرشاشات على الأبرياء الذين لم يكن لديهم علم بالتعليمات التي صدرت فجأة فسقط منهم ٥٧ عربيا بينهم ١٧ امرأة وطفلا

وجرح ٢٧ آخرين.

وإزاء سخط الرأي العام العالمي على هذه المذبحة أحالت إسرائيل ثلاثة من الضباط المسئولين إلى المحاكمة، وهم القائد شَشْنة شادمي والرائد مالنكي والملازم غبرائيل داهان إلى جانب أحد عشر من الجنود، وصدرت أحكام بسجن بعضهم لفترات تتراوح بين سبع سنين وسبع عشر سنة. لكن بدا إننا أمام أحكام صورية استهدفت امتصاص سخط الرأي العام. وقد ذكرت صحف إسرائيل أن المُدانين السجناء كانوا يغادرون محابسهم مساء كل يوم إلى ذويهم، وأن أياً منهم لم يمض مدة العقوبة كاملة ولا حتى ربع هذه المدة، بل عادوا إلى وحداتهم العسكرية وارتقوا إلى رتب ومناصب أعلى. وقد عين غبرائيل داهان مسئولا عن الشئون العربية في قضاء الرملة في سبتمبر ١٩٦٠، أي بعد ٤ سنوات فقط من المذبحة بالرغم من معاقبته بالسجن خمسة عشر عاما بعد إدانته بالمشاركة بشكل مباشر في قتل المواطنين الأبرياء.

وتكشف شهادات مرتكبي هذه المذبحة عن عنصرية فجة تنضح بالكراهية للعرب والتعطش لدمائهم. فينفي الرائد مالنكي بشدة ندمه على ما فعل ويقول "بالعكس لأن الموت لأي عربي في إسرائيل معناه الحياة لأي إسرائيلي .. والموت لأي عربي خارج إسرائيل معناه الحياة "لإسرائيل كلها.. لقد كنت مطمئنا للمعاملة التي سأعامل بها لأن العمل الذي قمت به واجب وطني وديني". أما الملازم غبرائيل داهان فيصف شعوره أثناء المجزرة بالقول "كنت متعطشا للدم العربي وقد شربت حتى سكرت"، وعند سؤاله عن عدد الضحايا الذين قتلهم يجيب بفخر "خمسة عشر .. لقد ضربت الرقم القياسي وكان حظي أفضل من زملائي في اختيار المكان الذي وقفت فيه".

**٣ - مذبحة رفح :**

**٣١ أكتوبر ١٩٥٦**

جريمة أخرى من جرائم الحرب التي وقعت خلال الاعتداء الثلاثي عام ١٩٥٦، كانت مدينة رفح مسرحا لها وخلفت ورائها نحو مائتي قتيل من بين اللاجئين الفلسطينيين في المدينة، ففي أعقاب احتلال مداخل المدينة من قبل القوات البريطانية والفرنسية، باشر الجيش الإسرائيلي مهامه في المدينة التي خلت إلا من المدنيين الذين تعرضوا لشتى أنواع التنكيل والقتل على مدى ثلاثة أيام.

كانت مكبرات الصوت تأمر الشباب من سن ١٥- ٤٥ سنة بالتجمع في المدرسة الحكومية ومدرسة للاجئين خلال نصف ساعة. النداءات اقتصرت على الشارع الرئيسي في المدينة ولم تتعداه إلى معسكرات اللاجئين. وبعد نحو خمس دقائق فقط اندفع جنود إسرائيليين إلى معسكر اللاجئين وطوقوه من جميع الجهات وأخذوا يسوقون الأفراد دون تمييز بالعصى ومن يتعثر كان نصيبه القتل.

أما من استطاع الوصول إلى المدينة، فكان عليه المرور بين صفين من الجنود المزودين بالهروات التي كانوا يهوون بها على رؤوس المارين، مما أدى إلى مصرع كثير منهم. وبعد ذلك قامت سيارات بنقل الأحياء والأموات إلى الرمال غربي تل زغرب، حيث أمر الجنود الأحياء بحفر حفرة كبيرة ألقيت فيها جثث الضحايا. وبعد انتهاء هذه العملية، قتل من بقوا أحياء وأهيل عليهم التراب.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، ففي نفس اليوم قامت قوة أخرى من جنود الجيش الإسرائيلي بتوقيف ١١ شابا، وأمروا بإدارة وجوهم إلى الحائط وأطلق عليهم النيران ليسقط ثمانية منهم قتلى.

كما بدأ الجنود حملات مداهمة وتفتيش للمنازل التي خلت إلا من النساء والشيوخ، وفرضت القوات الغازية حظر التجول لمدة ٢٢ ساعة، وبالنظر إلى أن المرافق العامة في معسكر اللاجئين كانت في العراء فإن القتل كان نصيب من يحاول الخروج.

### ٤- مذبحة خان يونس:

**٢ نوفمبر ١٩٥٦**

في صبيحة هذا اليوم كانت مدينة خان يونس مسرحا لعدد من جرائم الحرب، التي رافقت اقتحام القوات الإسرائيلية للمدينة خلال حرب ١٩٥٦ التي شاركت فيها قوات بريطانية وفرنسية. فبعد أن استهدفت المدينة بقصف متواصل من الطائرات الفرنسية والأسطول الإنجليزي، وبعد أن استنفدت المقاومة داخل المدينة آخر طلقة، قامت القوات الإسرائيلية بجمع ٢٥ جنديا من الحرس الوطني الفلسطيني، عند القلعة بوسط المدينة وأطلقت عليهم النيران. ثم توجهت إلى مستشفى خان يونس وقتلت جميع من فيه من المرضى وعددهم ٣٤ مريضا، وساقت ثلاثة أطباء كانوا يرتدون ملابسهم

الرسمية ويحملون شارات الهلال الأحمر إلى ساحة القلعة وأردوهم بالرصاص وتركوهم في العراء. وفي نفس الوقت قامت بعض القوات الإسرائيلية بتجميع ٨٠ شابا من شوارع المدينة عند القلعة. حيث أطلقت النيران عليهم مجموعة بعد أخرى. وتركت جميع الجثث في العراء لمدة ثلاثة أيام إمعانا في ترهيب الأهالي. وهرع قسم من السكان إلى الغابة عن طريق البحر، وقتل وجرح عدد منهم عندما وصلت القوات الإسرائيلية إلى أطراف الغابة، وقذفت الفارين بقذائف المورتر. ويقدر ضحايا هذه المذبحة من المدنيين بنحو ٢٧٥ شخصا.

**٥- مذبحة الحرم الإبراهيمي:**

**٢٥ فبراير ١٩٩٤**

أكثر من ستين شهيدا ونحو ثلاثمائة جريحا خلفته تلك المذبحة التي وقعت في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل. اختار القتلة صلاة فجر الجمعة التي تجمع خلالها أكثر من ألفين من السكان الفلسطينيين موعدا للإقدام على المذبحة، التي قادها المستوطن وضابط الاحتياط باروخ جولدشتين عضو حركة كاخ العنصرية. حيث اقتحم بصحبة عدد من المستوطنين المسجد الإبراهيمي على مرأى من جنود الاحتلال التي كانت تحيط بالمسجد، وقام بإطلاق النيران من رشاش سريع الطلقات (٩٠٠ طلقة في الدقيقة الواحدة) إلى جانب القنابل اليدوية، واخترقت شظايا القنابل والرصاص رؤوس المصلين ورقابهم وظهروهم لتصيب أكثر من ثلاثمائة وخمسين منهم.

وبعد بضع ساعات من المذبحة تصدى جيش الاحتلال الإسرائيلي لأبناء الجليل الذين تظاهروا احتجاجا على المذبحة، مما أدى إلى استشهاد سبعة مواطنين جدد بخلاف سقوط العديد من الجرحى.

## ثالثا: المذابح الجماعية ضد المدنيين
## والأسرى المصريين في حرب ١٩٥٦

ثلاث مذابح جماعية اعترف الإسرائيليون بارتكابها بحق المدنيين والأسرى المصريين خلال حرب١٩٥٦ .

**الأولى:** قتل فيها ٤٩ عاملا مصريا غير مسلحين أو مقاتلين ولم يكن لها أية صلة بسير عمليات القتال خلال حرب ١٩٥٦، وقد وقعت قرب ممر متلا بصحراء سيناء.

**الثانية:** راح ضحيتها عشرات من المصريين كانوا على ظهر شاحنة بمنطقة رأس سدر، وأطلقت عليهم النيران دونما أدنى مبرر تقتضيه الحرب ومن دون أن يعرف ما إذا كان الضحايا مدنيين أم جنود.

**الثالثة:** قتل خلالها ١٩٠ جنديا مصريا وقعوا في الأسر في شرم الشيخ بواسطة أفراد الكتيبة ٨٩٠ .

الجرائم الثلاث كشفت عنها صحيفة معاريف الإسرائيلية من خلال التحقيق الذي كتبه رونيئل فيشر في ٤/ ٨/ ١٩٩٥، وتضمن شهادات واعترافات من شاركوا في ارتكاب هذه المذابح أو كانوا شهودا عليها.

### ١- مذبحة ممر متلا (عملية قادش)

شاركت فيها الكتيبة ٨٩٠ مظلات بقيادة رفائيل ايتان، بعد أن رصدوا خيمتين كبيرتين على الجانب الشرقي لممر متلا يقبع بداخلها عمال تراحيل مصريون. وقامت القوات الإسرائيلية بعد ذلك بإلقاء القبض عليهم.

ويعترف العقيد احتياط داني وولف بأنه بالفعل قد تم قتل عمال التراحيل المصريين في اليوم الثاني على اعتقالهم، فيقول: "كانوا ٢٠ أو ٣٥ شخصا لا أتذكر عددهم بالضبط.. كانوا جميعا يرتدون الجلابيب البيضاء ويعملون في تعبيد الطرق.. كانوا بؤساء ويتأوهون من الجوع والعطش.. نظريا كان يمكن إبقاؤهم في أماكنهم مع قليل من المياه والطعام.. ولكن المياه لم تكن تكفينا نحن.. لم يكن هناك ما يمكن أن نفعله مع هؤلاء العمال فقد تلقينا الأوامر بالتقدم للأمام.. ولم يكن بوسعنا أن نطلق سراحهم لأن آخر شئ يريده أي واحد منا هو أن نقدم للمصريين معلومات مجانية حتى يعثروا

علينا.. لقد وقفنا على التلال وقام بعض الضباط بإبعادهم مسافة كيلو متر في اتجاه الجنوب وبعد ذلك بدءوا يحصدونهم.. لقد كان مشهدا سيئاً".

### ٢- مذبحة رأس سدر

يروي المقدم احتياط شاؤول زيف، الذي كان في ذلك الوقت جنديا بالسرية الخامسة من الكتيبة ٨٩٠ التي تحركت بعد مذبحة ممر متلا باتجاه رأس سدر، شهادته حول هذه المذبحة قائلا: "أتذكر أن الكتيبة استقرت على جانبي الطريق، ثم ظهرت فجأة على منحنى الطريق شاحنة مصرية مكدسة بالأفراد.. يبدو أنهم قد أصيبوا بالذهول.. لم يتوقعوا أن يصطدموا بنا في قلب سيناء.. ونتيجة لهذه الهستيريا انفلتت من بعضهم طلقات غير مقصودة.. وقبل أن تدخل السيارة إلى مجال نيراننا كان من الواضح ضرورة أن نقضي عليها.. كانت الشاحنة مفتوحة من الخلف وقد تلقت كابينة سائقها قذيفة مضادة للدبابات من مدفعي فانحرفت عن الطريق وتوقفت، أما الأفراد الذين كانوا عليها فقد تطايروا لعدة أمتار في الهواء ثم انبطحوا على الأرض.. كان تصويبي دقيقا، بعده ساد الصمت .. حملقت في السيارة وعشرات الأشخاص الذين جلسوا بداخلها .. كانوا في حيرة، لم يتحركوا، ثم أدركت أنهم فدائيون، ربما كان من بينهم جنود مصريون، ولكن ليسوا بالملابس العسكرية.. وفجأة شاهدت جميع أفراد كتيبتي ينقضون عليهم.. كان مشهدا بشعا، فقد أصدر القائد بيرو الأمر بالانقضاض.. كانت انتفاضة نيرانية كثيفة اهتزت لها الصحراء.. أنا لم أطلق النار ولم أفهم لماذا فعلوا ذلك.. فلم يكن هناك داع فقد انتهى الأمر كله بعد لحظة من قذيفتي التي أطاحت برأس السائق..".

أما بيرو قائد السرية الذي أمر جنوده بالانقضاض على الشاحنة فيقول: "على مر السنين كنت أدرب أصبعي جيدا على الضغط بحساسية على الزناد. وعندما كنت أصيب الهدف كنت أشعر بذلك جيدا.. هذه المرة حدث شئ غريب.. ما إن أصدرت أوامري بإطلاق النار بدأت أطلق النار بنفسي من رشاشي، بدأت أفرغ الخزائن في ركاب الشاحنة.. لكنهم ظلوا واقفين... كأن الرصاص يدخل من جانب ويخرج من الجانب الآخر دون أن يثقب بطونهم.. عندما طلبت وقف إطلاق النار واقتربت من الشاحنة فهمت السبب.. كانت الشاحنة مكدسة جدا لدرجة عدم وجود مكان للسقوط

على الأرض.. كل من مات، مات واقفا".

ويستكمل شاؤول زيف شهادته قائلا: "عندما كنت أقف هناك بجوار الشاحنة بعد الانقضاض كان الأمر مفزعا.. حيث كانت الدماء تنفجر من كل ثقب في الشاحنة.. وكان من الصعب إحصاء عدد الضحايا.. كان المشهد غاية في البشاعة.. ومثيرا للغضب .. لم أستطع أن أتحمل فكرة إننا أطلقنا النار على أناس خارج المعركة.. والأكثر بشاعة إننا اكتشفنا بعد إخلاء الجثث وجود نحو عشرين فردا مازالوا أحياء على ظهر الشاحنة أغلبهم جرحى ينزفون.. قام زملائي بتقييدهم.. لم أكن أعلم ماذا سيكون مصيرهم.. فجأة شاهدت فرد الشئون الإدارية وقائد السرية يصعدان إلى الكابينة ويطلقان النار داخلها.. لم يتوقفا لحظة واحدة.. ظلوا يطلقون النار حتى تعبت أصابعهم وقضوا على العشرين فردا.. لم يفكر أحد أن يشكل لجنة للتحقيق مع هؤلاء".

**٣- مذبحة الأسرى على طريق شرم الشيخ**

في الرابع من نوفمبر ١٩٥٦ بدأت الكتيبة ٨٩٠ التحرك من رأس سدر باتجاه شرم الشيخ، واصطدموا أثناء تحركهم بلواء مصري تم أسر معظم أفراده بعد معركة محدودة.

يقول العقيد (احتياط) داني وولف: "لقد كان المصريون منهكين ومستسلمين وحاولنا تجميعهم وأخذهم في الأسر.. وفي مرحلة معينة أدركنا أن ذلك سيعطلنا عن التقدم إلى شرم الشيخ.. توقفنا عن الإحصاء وبدأنا الحصد.. كان أمرا وحشيا .. كنا نطلق النار على كل من يتحرك وقد قام نائب قائد السرية مارسيل طوبياس برصهم ونزع أسلحتهم ثم أطلق عليهم الرصاص. كان هذا المشهد يتكرر كل كيلو متر نتقدم فيه.. وبعد قتلهم كان يتم نزع ساعات اليد والخواتم والدبل وحافظات النقود".

أما المقدم (احتياط) عاموس نئمان الذي شارك أيضا في عملية ممر متلا فيقول: "لقد كنا مثل الإعصار الذي يحطم كل ما يصادفه في طريقه.. إنني أعترف أنني لم أفكر في تلك اللحظات في التوقف ولو لمرة واحدة.. كنت أستبدل خزانات الرشاش مثل المجنون.. كنا نصطادهم بلا أي قواعد.. وكان التفسير الوحيد لذلك هو الكراهية للعدو.. لقد دخلت هذه الحرب بكأس مليئة بالكراهية وأفرغتها تماما".

## رابعا: أعمال القتل الجماعي للمدنيين والأسرى المصريين خلال حرب ٦٧ وحرب الاستنزاف

### ١- مذابح الأسرى والمدنيين خلال حرب ١٩٦٧

المؤرخ العسكري الإسرائيلي اريبه يتسحاقي، كشف بدوره في أعقاب الكشف عن المذابح الجماعية للأسرى والمدنيين المصريين عام ١٩٥٦عن قيام الجيش الإسرائيلي بارتكاب العديد من المذابح الجماعية خلال حرب يونيو ١٩٦٧، طالت نحو ٩٠٠ من الجنود والضباط المصريين بعد قيامهم بتسليم أنفسهم وتسليم أسلحتهم. وكان بين هؤلاء ٣٠٠- ٤٠٠ من العسكريين الذين قتلوا على رمال العريش بعد استسلامهم لقوات الكوماندز التي كانت يشرف عليها بنيامين بن اليعازر.

يؤكد يتسحاقي في حديث أدلى به للإذاعة الإسرائيلية إن كبار المسئولين قد علموا وقتها بما حدث، وعلى رأسهم رئيس الأركان آنذاك إسحاق رابين ووزير الدفاع موشيه دايان. وأضاف أنه قد تقدم بتقرير مفصل بهذه الأحداث إلى المسئولين عام ١٩٨٦، لكن الأوامر صدرت بحجب التقرير تماما.

ويكشف جابي براون الصحفي الإسرائيلي جانبا من هذه المذابح من خلال ما نشرته صحيفة يديعوت احرونوت، فيشير إلى إجبار مئات من الأسرى المصريين في حرب ١٩٦٧ على حفر قبورهم بأنفسهم قبل قتلهم. حيث جرى احتجاز المئات منهم في خنادق، وكانت الشرطة العسكرية تخرج هؤلاء الأسرى من الخندق واحدا بعد الآخر ليحفر قبره ثم يطلق النار عليه.

ولم تقتصر المذابح على الأسرى بل امتدت إلى المدنيين أيضا. حيث أكد شهود عيان أن أكثر من ٥٠ عاملا من عمال شركة سيناء للمنجنيز، قد قتلوا في مذبحة ارتكبها الإسرائيليون.

### ٢- مذابح حرب الاستنزاف

أ-مذبحة بحر البقر: قامت طائرات الفانتوم الإسرائيلية في ١٨ أبريل ١٩٦٩، بقصف مدرسة بحر البقر الابتدائية بمحافظة الشرقية، البعيدة عن خط المواجهة بين

القوات المصرية والإسرائيلية، مما أدى إلى مصرع ٤٠ من التلاميذ والتلميذات وإصابة عشرات آخرين.

ب-مذبحة أبو زعبل: قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف مصنع أبو زعبل الذي يبعد عن القاهرة بنحو٣٠ كم وذلك في ١٢ فبراير ١٩٧٠، مما أدى إلى مصرع ٣٠ عاملا وإصابة عشرات آخرين.

## خامسا: أبرز المذابح الإسرائيلية داخل لبنان

**١- مذابح صبرا وشاتيلا:**

**١٦ -١٨ سبتمبر ١٩٨٢**

عندما تصرخ جولدا مائير بأنها تفقد القدرة على النوم كلما تذكرت أن هناك طفلا فلسطينيا يولد كل دقيقتين، فلا يبدو غريبا أن تلاحق الذراع الوحشية الإسرائيلية الفلسطينيين حتى خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تمتد مذابح التطهير العرقي داخل لبنان في محاولة لاستئصال الوجود الفلسطيني برمته من قلب المخيمات. ذلك الوجود الذي لم يفقد هويته جيلا بعد آخر، وظل رغم مرور عقود ممتدة على النكبة وعلى احتلال باقي الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، مصدرا لتأجيج روح المقاومة والكفاح في مواجهة الاحتلال وممارساته العنصرية.

وعندما اضطرت إسرائيل للانسحاب من لبنان في أعقاب غزوها له لأول مرة عام ١٩٧٨ بفضل المقاومة البطولية اللبنانية والفلسطينية. فإن جنرالاتها الذين عاودوا الكرّة مرة أخرى وأقدموا في عام ١٩٨٢ لأول مرة على احتلال عاصمة دولة عربية (بيروت)، لم يكن بمقدورهم أن ينسوا مرارة المقاومة التي ذاقوها خلال اجتياحهم الأول، والتي انطلقت شرارتها من قلب المخيمات الفلسطينية.

يقول موردخاي غور رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت: "هؤلاء السكان المدنيون الذين قاتلنا وسطهم هم الذين يحمون الإرهابيين منذ أكثر من عشر سنوات... لا فائدة من طيبة القلب".

في هذا الإطار لم تكن مجازر مخيمي صبرا وشاتيلا التي راح ضحيتها ما لا يقل عن ٢٠٠٠ من سكان المخيمين، تستهدف تصفية عناصر المقاومة الفلسطينية داخل

لبنان، فقد سبق هذه المجازر خروج فصائل المقاومة المسلحة من بيروت بموجب الاتفاق الذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كان الهدف استئصال الوجود الفلسطيني داخل لبنان، في إطار المخطط الذي أعلنه وزير الدفاع في ذلك الوقت شارون عند اقتحامه لبيروت، وضرورة تدمير البنية التحتية للشعب الفلسطيني في المخيمات. وقد استطاعت إسرائيل استثمار الصراعات الطائفية الدائرة على الساحة اللبنانية في ذلك الوقت، ووجدت ضالتها في ميليشيات الكتائب اللبنانية التي كانت مهيأة بعد مقتل زعيمها بشير الجميل لارتكاب أفظع المجازر، التي تمت من خلال التنسيق المباشر مع إسرائيل والدعم والرعاية الكاملة من قبل جنرالاتها.

في فجر السادس عشر من سبتمبر ١٩٨٢ استيقظ سكان مخيمي صبرا وشاتيلا، على أصوات الطائرات الإسرائيلية التي حلقت على ارتفاع منخفض، بينما كانت القوات الإسرائيلية تحكم حصارها على المخيمين، وبعد ذلك بوقت قصير كانت أصوات انفجارات القنابل تدوي.

ومع صباح هذا اليوم كانت ميليشيات الكتائب اللبنانية قد أنهت استعداداتها لاقتحام المخيمين. وبعد تلقي قيادة الجيش الإسرائيلي التأكيدات من أن الميلشيات اللبنانية جاهزة للاقتحام، قام الجنرال أمير دروري قائد المنطقة الشمالية بالاتصال هاتفيا بوزير الدفاع الإسرائيلي ليخطره "إن أصدقاءنا يتقدمون في المخيمات.. وقد رتبنا دخولهم.. تهانينا". فأجاب شارون "أن عملية أصدقائنا موافق عليها".

لقد استمرت المذابح حوالي أربعين ساعة دون انقطاع، وكان الإسرائيليون يراقبون العمليات من سطح الطابق السابع من مبنى لا يبعد أكثر من مائتي متر، حتى أن أحد الضباط الإسرائيليين قال: "إنه كان بالإمكان مشاهدة العمليات كمن يجلس في الصف الأول من المسرح".

وخلال الليل بعد انقطاع الكهرباء عن بيروت الغربية أطلق الإسرائيليون "القنابل المضيئة لتسهيل مهمة القتلة، وقال جندي إسرائيلي أن وحدته كانت تقذف صاروخين مضيئين كل دقيقة. وفي مخيم شاتيلا كانت القوات الإسرائيلية التي تحاصر المخيم تجبر اللاجئين الذين حاولوا الهرب على العودة مرة أخرى للمخيم.

زئيف شيف المراسل العسكري لجريدة هآرتس الإسرائيلية يصف الموقف بقوله:

"لقد ارتكبت جريمة حرب في مخيمات اللاجئين في بيروت، لقد قتل الكتائبيون المئات من الشيوخ والأطفال والنساء، وذلك بالضبط ما حدث خلال المذابح التي ارتكبت ضد اليهود .. ليس صحيحا إننا لم نعلم بهذه الجريمة إلا بعد وصول تقارير المراسلين الأجانب -كما يزعم الناطقون الرسميون- أنا نفسي قد علمت بذلك من قبلها .. وما وصلني كان بالتأكيد معروفا لدى غيري من قبل". أما آمنون كابليوك الكاتب الصحفي الإسرائيلي فيقدم رؤيته كشاهد عيان من خلال كتابه "تحقيق حول مذابح صبرا وشاتيلا"، حيث يقول: "استمرت المذبحة ٤٠ ساعة دون انقطاع .. خلال الساعات الأولى قتل المسلحون مئات الأشخاص، وكانوا يطلقون النار على كل ما يتحرك في الأزقة، وقد حطموا أبواب المنازل وصفوا أسرا بأكملها .. غالبا لم يكن القتلة يكتفون بالقتل .. في حالات عديدة بتروا أعضاء ضحاياهم قبل القضاء عليهم، وكانوا يسحقون رؤوس الأطفال والرضع على الجدران. ونساء وصبايا اغتصبن قبل أن يذبحن بالبلطات أحيانا .. كان الرجال يجرون من بيوتهم ليعدموا جماعيا وعلى عجل في الشارع بالبلطة والسكين .. نشر المسلحون الرعب وأخذوا يبيدون دون تمييز الرجال والنساء والأطفال والشيوخ".

لقد أدت ردود الأفعال العالمية على هذه المذبحة الوحشية إلى أن تقوم إسرائيل بتشكيل لجنة تحقيق عرفت باسم لجنة كاهانا، في محاولة لامتصاص الغضب والتخفيف من المسئولية عن هذه الجرائم. وقد وصفت اللجنة في تقريرها موقف الحكومة الإسرائيلية بالإهمال لأنها تركت ميلشيات الكتائب تدخل الميدان، واعتبرت المذبحة مجرد غلطة فظيعة يؤسف لها، وطالبت اللجنة بعض أعضاء الحكومة بالاستقالة وعلى رأسهم شارون وزير الدفاع. لكن اعترافات القتلة تؤكد أن المذبحة ارتكبت عمدا وجرى التخطيط لها بشكل مسبق.

وتنقل صحيفة جيرزوليم بوست الإسرائيلية في ١/ ١١/ ١٩٨٢ أن آرييل شارون قد اعترف بأن مجلس الوزراء الإسرائيلي وافق على اشتراك ميلشيات الكتائب اللبنانية في الحرب إلى جانب القوات الإسرائيلية قبل ثلاثة أشهر من وقوع المذبحة، وأن مجلس الوزراء قد أكد القرار في الاجتماعات اللاحقة، واعترف شارون بأنه ناقش القرار مع موريس داريير المبعوث الأمريكي. وأضاف أنه اتفق هو ورفائيل ايتان رئيس

الأركان على إدخال الكتائب المخيمات لتطهيرها -على حد قوله- من ٢٠٠٠ مقاتل فلسطيني، وأن مجلس الوزراء قد صادق على هذا القرار في اجتماعه بتاريخ ٦/ ٩/ ١٩٨٢ .

وينقل امنون كابيلوك ما أعلنه الجنرال عاموس يارون في ٧ نوفمبر ١٩٨٢ أمام لجنة التحقيق بقوله إن "تدمير المنازل بواسطة الجرافات بهدف أن يهرب السكان، هى وسيلة كان الإسرائيليون قد جربوها عدة مرات منذ بداية الحرب في يونيو ١٩٨٢، والعنوان الذي أعطى لهذه العملية هو تدمير البنية التحتية للمخربين، لذلك كان من الضروري تدمير ليس فقط المنازل، ولكن أيضا المنشآت الفلسطينية المختلفة من مدارس ومستشفيات، ثم تفريغ السكان من الذكور".

**٢-عناقيد الغضب ومجزرة قانا:**

**١١- ١٨ أبريل ١٩٩٦**

عناقيد الغضب هى الاسم الحركي لسلسلة من عمليات القصف اليومي لعشرات من القرى والمدن اللبنانية، التي بدأت في الحادي عشر من أبريل ١٩٩٦ بدعوى تصفية قواعد حزب الله، الذي كان قد توقف قبل عام تقريبا عن شن الهجمات الصاروخية على شمال إسرائيل، واكتفى بتركيز عملياته العسكرية على جنود الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني.

وقد سقط خلال هذه العمليات عشرات من القتلى من المدنيين خلال القصف الجوي والبحري لضاحية بيروت الجنوبية ومدينة صور وإقليم التفاح ومدينة بعلبك والنبطية واضطر الآلاف من السكان وخاصة في النبطية إلى النزوح أثر إنذار إسرائيلي بإخلاء المدينة وثماني وثلاثين قرية وبلدة أخرى.

وقد توجت هذه العمليات الوحشية في الثامن عشر من أبريل بمجزرة قانا، التي راح ضحيتها ١٠٩ من المدنيين من الذين احتموا بمركز القوات الدولية الفيجية*، وتوهموا أن إسرائيل يمكن أن تحترم الحصانة التي يتمتع بها الموظفون الدوليون وهيئاتهم.

لقد تحول مقر الكتيبة الفيجية التابعة لقوة الأمم المتحدة إلى ملجأ للعائلات

الجنوبية التي فرت من قراها المعرضة لوابل من القذائف الإسرائيلية، واكتظ الموقع في ذلك اليوم بأكثر من ٨٠٠ شخص معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ مطمئنين إلى ما يتمتع به المقر من حماية دولية.

وأكد الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت في رسالته التي بعث بها إلى مجلس الأمن، وبناء على تقرير بعثة التحقيق التي شكلها: "إن نسق سقوط القذائف في منطقة قانا يجعل من غير المرجح أن يكون قصف مجمع الأمم المتحدة كان نتيجة أخطاء تقنية و/أو إجرائية".

لم تكن المجزرة مجرد خطأ، كما عبر عن ذلك الأمين العام للأمم المتحدة، عمل عمدي لم يأسف الذين شاركوا فيه للحظة واحدة عما أدت إليه جريمتهم. فوفقا للتحقيق الصحفي الذي أجرته مجلة "كول هعير" الإسرائيلية مع عدد من العسكريين بإحدى وحدات المدفعية التي شاركت في قصف قانا، يقول أحد الجنود "جمعنا قائد الوحدة وقال لنا.. إن هذه حرب ويجب أن نواصل القتال كمقاتلين أبطال.. زائد عربي، ناقص عربي، أنت تعلم ما المقصود.. إننا نطلق النار جيدا، فلنستمر في ذلك.. هناك كما تعلم الملايين من العرب، كم عدد العرب، وكم عدد اليهود.. ليمت عدد من العرب، ليس في ذلك ضرر". ويقول آخر "المدفع ليس سلاحا دقيقا، ولا نعرف أين يسقط بالضبط، لا يجري دائما التدقيق في الخرائط، لأن ذلك مضيعة للوقت، قادة بطاريات المدفعية يصدرون الأوامر ونحن نطلق النار، وفيما يتعلق بقانا، سقط لديهم قتلى، فما أهمية ذلك؟ وإذا سألوني عن رأيي لأطلقنا المزيد من القذائف ولقتلنا مزيدا من العرب.. لا يمكن أن يكون في ذلك ضرر، هذا جيش وهؤلاء عرب، وقائد البطارية بمثابة آلة في هذه الحالة، هو يصدر الأوامر ونحن نطلق النار".

ومن جانبه فإن الناطق باسم القوات الدولية يتمورغوكسيل يؤكد "إن الجيش الإسرائيلي كان يعلم بوجمود مدنيين في قانا"، ويضيف "إن القوات الدولية لم تتلق أي إنذار إسرائيلي بالقصف"، ووصف ما حدث بأنه "مذبحة كاملة وشاملة".

وتشير مراسلة صحيفة الليموند الفرنسية فرانسواز شبيبو في تقرير لها إلى أنه "منذ بدء العمليات الإسرائيلية ضد لبنان في ١١ أبريل، جاء سكان قرى قريبة ليحتموا بعلم الأمم المتحدة.. وبعد بدء العمليات بثلاثة أيام، أي قبل مأساة قانا، أعلنت القوة

الدولية رسميا أن نحو ٦٠٠٠ شخص لجأوا إلى مراكزها المتعددة".

أما قائد الوحدة الفيجية التابعة للأمم المتحدة اللفتنانت كولونيل دايمي واقانيفا فا لاجي، والذي كان شاهد عيان على المذبحة فيقول: "إن ١٠-١٢ قذيفة من مجموع ٢٥ قذيفة أطلقتها المدفعية الإسرائيلية سقطت داخل المعسكر، ومنذ سقوط القذيفة الأولى، أبلغ الفيجيون قيادة القوات الدولية".

وهنا يضيف الناطق باسم القوات الدولية "لقد طلبنا عدة مرات من إسرائيل وقف القصف على مقر الوحدة الفيجية، لكن من دون طائل".

ويصف قائد الوحدة الفيجية المذبحة بقوله: "عندما أصابت أولى قذائف المدفعية الإسرائيلية قاعدة الأمم المتحدة عمت الفوضى، وصار الجميع يبكون، والناس يقتلون، وأجسامهم تتطاير في الهواء، وفي وقت ما وقع انفجار كبير، فنظرت ورأيت أن بيتا كاملا قد زال.. رأيت اثنين من جنودي يحملون جثثا في بطانيات تدلت منها الأيدي، لقد ذهلت ووقفت عاجزا، لم يكن بوسعي أن أفعل شيئا".

ويعترف قائد الوحدة الفيجية أنه ومعظم رجاله بكوا في أعقاب الهجوم، "لقد كانوا يعرفون الأطفال، وبات عليهم أن يلموا أشلاءهم، كانوا يحملون الرضع وبات عليهم أن يروهم مقطعين إربا.. إن ذلك أفظع من أن يوصف".

أما لارا مارلو مراسلة مجلة تايم الأمريكية فتروي في تقريرها: "وجدت جثث القتلى مكدسة فوق بعضها، من إياد محرقة وأطراف مبتورة وسيقان ممزقة، تظهر من تحت الأغطية التي ألقاها جنود قوة حفظ السلام فوق أشلاء الضحايا.. كانت بعض الجثث متفحمة والبعض الآخر محروقا ومشوها، ومعظم الضحايا كانوا من الأطفال والنساء وكانت دماؤهم في كل مكان.. حتى أسقف الغرف كانت ملطخة بالدماء.. وأخذ أفراد القوة الدولية يحملون بقايا اللحم البشري، بينما قام آخرون بوضع قطع اللحم الآدمي في أكياس بلاستيك سوداء.. شاهدت بعيني أحد أفراد القوة الدولية يمسك في يده بطفل رضيع مقطوع الرأس.. وعلى طول أرضية الممر الذي يؤدي إلى الخارج والذي يسير فيه عمال الإنقاذ حاملين بقايا الضحايا، كانت هناك آثار أقدام حمراء اللون ستظل ذكرى لما حدث في قانا".

الولايات المتحدة الأمريكية اتسم موقفها بالاحتجاج ليس بالطبع على المجزرة التي

إدانتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولكن الاحتجاج جاء على الأمين العام للأمم المتحدة. حيث صرح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية -نيكولاس بيريز- "يزعجنا أن الأمين العام اختار استخلاص نتائج غير مبررة من وراء الحادث ليس من شأنها إلا استقطاب المواقف بدلا من استخلاص الدروس لمنع تكراره".

أما الرئيس الأمريكي بيل كلينتون فقد اعتبر المجزرة نوعا من الأخطاء التي تحدث دائما في الحروب، مؤكدا في مؤتمره الصحفي "لا ننوي مطلقا تأييد أي شخص يريد مهاجمة إسرائيل أو تدميرها، لم نفعل ذلك قط ولن نفعله أبدا".

## خاتمة

## المذابح الإسرائيلية:

## جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

تشكل المذابح الإسرائيلية التي أوردتها هذه الورقة وغيرها من الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية، انتهاكات جسيما لقواعد القانون الدولي الإنساني بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بحماية الأسرى واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب أو في ظل الاحتلال الحربي. وتعد هذه الجرائم بمثابة جرائم حرب، كما حددها البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع في المادة ٨٥ منه. ويدخل في عداد هذه الجرائم المرتكبة عن عمد، جعل السكان المدنيين هدفا للهجوم المسلح وشن الهجمات العشوائية على السكان المدنيين أو الأعيان المدنية، مع العلم المسبق بالخسائر البالغة التي ستنشأ عن ذلك في الأرواح أو الممتلكات المدنية. كما يندرج في نطاق جرائم الحرب التي أوجب البروتوكول ضرورة قمعها، قيام دولة الاحتلال بنقل بعض السكان المدنيين أو ترحيلهم أو نقلهم من الأراضي المحتلة، وممارسة التفرقة العنصرية وغيرها من الأساليب المبنية على التمييز العنصري والمنافية للإنسانية والمهينة، وشن الهجمات على أماكن العبادة والأماكن التي تمثل التراث الثقافي والروحي للشعوب. ويندرج في إطار جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة التي حظرتها اتفاقيات جنيف، جميع التدابير التي من شأنها أن تسبب معاناة بدنية أو إبادة للأشخاص المدنيين، ليشمل هذا الحظر القتل والتعذيب والعقوبات

البدنية والتشويه، وكذلك العقوبات الجماعية والسلب وتدابير القصاص من الأشخاص المدنيين وممتلكاتهم، وكذلك قتل الأسرى بعد إلقاء أسلحتهم واستسلامهم للعدو أو تعريضهم للتعذيب البدني أو المعنوي أو تعريضهم لأي إجراء ينتج عنه موت الأسير أو تعرض حياته للخطر.

كذلك تعتبر هذه المذابح وغيرها من الانتهاكات الجسيمة التي تحفل بها التقارير الدولية، بمثابة جرائم ضد الإنسانية وفقا لمفاهيم القانون الدولي التي تطورت وصولا إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومن خلال ما أخذت به المحاكم الدولية القليلة التي تم تشكيلها لتعقب مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وقد اعتبر ميثاق المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى (١٩٤٦)، الجرائم ضد الإنسانية تحديدا هى القتل والنفي والإبعاد والاستعباد والتعذيب والأعمال اللا إنسانية الأخرى التي يتم ارتكابها قبل أو أثناء الحرب، أو الاضطهاد على أساس سياسي أو عنصري. وحدد قانون مجلس الحلفاء رقم ١٠ بشأن معاقبة الأشخاص المدنيين في جرائم الحرب والجرائم ضد السلام وضد الإنسانية (١٩٤٥) ما يندرج في إطار الجرائم ضد الإنسانية، لتشمل الفظاعة والاعتداءات التي لا تقتصر على القتل والنفي والاستعباد والسجن والتعذيب والاضطهاد والاغتصاب. بل تشمل أيضا أي أعمال لا إنسانية أخرى يتم ارتكابها ضد الإنسانية أو السكان المدنيين أو الاضطهاد الديني أو العنصري أو السياسي. وهو ما عبر عنه أيضا المبدأ السادس في ميثاق محكمة نورمبرج.

كما حدد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الجرائم ضد الإنسانية - والتي يصلح تطبيقها على الجرائم الإسرائيلية- بكونها القتل والإبادة والنفي أو الإبعاد أو النقل الإجباري للسكان والسجن والحرمان الشديد من الحرية البدنية، والتعذيب والاغتصاب والاضطهاد السياسي أو العنصري أو الوطني أو العرقي أو الثقافي أو الديني لأي فئة أو جماعة محددة وجريمة الفصل العنصري.

ويخلاف المحاكمات التي جرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لمحاكمة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، فإن عقد التسعينيات قد شهد إلى جانب اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قيام مجلس الأمن بإنشاء محكمتين دوليتين خاصتين، الأولى اختصت بيوغسلافيا السابقة والثانية خاصة برواندا. كما

شهد تجدد الآمال في ملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، عبرت عنها الإجراءات التي طالت بينوشيه وحسين حبري، وفتحت الباب للتطلع لإمكانات أن تطول العدالة مرتكبي مثل هذه الجرائم، حتى عندما تقف الاعتبارات السياسية لدى القوى الكبرى المتنفذة داخل مجلس الأمن حائلاً دون أن يتولى المجتمع الدولي مسئولياته في وضع حد لتلك الجرائم التي تشكل تحديا للضمير الإنساني.

وإلى حين أن تصبح المحكمة الجنائية الدولية واقعا ملموسا، لا يبدو ثمة إمكانيات لإنشاء محكمة دولية خاصة لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من الإسرائيليين، في ظل الفيتو الأمريكي الكفيل بإجهاض أي مشروع قرار يرمي إلى معاقبة إسرائيل على مذابحها وجرائمها المتواصلة، أو حتى يرمي إلى توفير حد أدنى من الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في مواجهة هذه الجرائم.

ويتطلب الأمر دعوة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، لأن تتحمل مسئولياتها بموجب أحكام المادة ١٥٦ من الاتفاقية، والتي تلزم هذه الدول بملاحقة المتهمين بارتكاب مخالفات جسيمة للاتفاقية أو الأمر بارتكابها وبتقديمهم للمحاكمة.

لقد فتح قبول القضاء البلجيكي للدعوى المرفوعة ضد مجرم الحرب شارون بسبب مسئوليته عن مذابح صبرا وشاتيلا، باب الأمل من أجل أن ينال المجرمون عقابهم. وبصرف النظر عن الضغوط السياسية التي يمكن أن تتعرض لها بلجيكا بسبب هذه الخطوة الجبارة، ينبغي الضغط من أجل توسيع دائرة المحاسبة في بلدان مختلفة.

إن محاكمة مرتكبي المذابح العنصرية مسئولية ملقاة على عاتق الجميع، وهى محك للالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني بحيادية تامة، بعيدا عن النزعة إلى تسييس تلك القواعد. وإذا كانت سياسة الكيل بمكيالين التي تسم سلوك مجلس الأمن الدولي والقوى الكبرى قد حصنت إسرائيل من المساءلة الدولية والمعاقبة على جرائمها، فلماذا لا يفعلها العرب؟ هل نكتفي بأن نلعن الانحياز الأمريكي والصمت الأوروبي الرسمي؟ هل تجرؤ دولة عربية واحدة أن تحذو حذو بلجيكا؟ الباب مفتوح للجميع للبرهنة على موقف حازم في تلك الجرائم. والكرة الآن في الملعب العربي الرسمي. فهل يستطيع "النظام العربي" أن يتجاوز عجزه أم ينتظر مبادرات الآخرين أو عدالة السماء!!

# المراجع

تشكل هذه الورقة موجزاً مكثفاً لدراسة واسعة حول المذابح الإسرائيلية مقدمة لمركز القاهرة وتعتمد على المراجع التالية:


أ-الكتب:

١- محجوب عمر (تقديم)، أوراق من صبرا وشاتيلا (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٦).

٢- محجوب عمر (تقديم)، إسرائيل من الإرهاب إلى مجازر الدولة، ترجمة منى عبد الله (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨٥).

٣- حامد عبد الله ربيع، العنصرية الصهيونية ومنطق التعامل السياسي في التقاليد العربية (منشورات الطلائع: طلائع عرب التحرير الشعبية، ١٩٧٩).

٤- مفيد شهاب الدين، الصهيونية والعنصرية: الصهيونية كنمط من أنماط التفرقة العنصرية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧).

٥- غازي السعيد، من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين: مخابرات وممارسات ١٩٣٦-١٩٨٣ (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٥).

٦- صفاء حسين زيتون، صبرا وشاتيلا: المذبحة (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٤).

٧- آمنون كابليوك، تحقيق حول مذبحة صبرا وشاتيلا، ترجمة: منى عبد الله (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٤).

٨- شريف كنعانة، القرى الفلسطينية المدمرة (عمان: جامعة بيرزيت).

٩- محمد المجذوب، أعمال إسرائيل الانتقامية ضد الدول العربية، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية (مركز الأبحاث، ١٩٧٠).

١٠- ياسر عرفات (تقديم)، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن (القاهرة: دار البيان للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).

١١- نواف الزرو، القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية (عمان: دار الخواجة للنشر والتوزيع، ١٩٩١).

١٢- أحمد صدقي الدجاني، لا للحل العنصري في فلسطين: شهادة على مدريد وأوسلو (القاهرة: دار المستقبل العربية، ١٩٩٤).

١٣- إحسان. خليل أغا، خان يونس وشهداؤها: ١٩٥٦، (مركز فجر للطباعة والنشر والتحقيق، ١٩٩٧).

١٤- علي محمد علي، إسرائيل قاعدة عدوانية (د . ت).

١٥- الجريمة والعقاب: أعيدوا حقوق الأسرى وحاكموا القتلة (القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧).

١٦- رفعت سيد أحمد (تقديم)، النازيون الجدد: يوميات العدوان الاسرائيلي على لبنان (القاهرة: مركز يافا للدراسات والأبحاث، ١٩٩٦).

١٧- أمير سالم، محكمة سيناء الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين (القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٥).

١٨- محجوب عمر (تقديم)، اعترافات القتلة: مذابح إسرائيل من متلا إلى كفر قاسم (القاهرة: دار الفكر الإسلامي، ١٩٩٥).

١٩- محمد حافظ يعقوب، اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام: بيان ضد الأبارتهيد (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٩).

٢٠- وليد الخالدي، دير ياسين: الجمعة ٩/٤/١٩٤٨ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩).

٢١- محمود سويد، إسرائيل / جنوب لبنان: سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦).

ب- الصحف:

الإسرائيلية والعربية وعدد من الدوريات الفلسطينية ودورية مختارات إسرائيلية.

ج- الإنترنت:

- الإرهاب الصهيوني والمجازر بحق الشعب الفلسطيني.
- الصهيونية - سجل تاريخي أسود.
- أمير غيلان، تفاصيل مجزرة الطنطورة.
- د. محمد ناصر الخوالدة، الإرهاب الجوهر الأساسي للظاهرة الصهيونية.
- نواف الزرو، التطبيقات الإجرامية للفكر السياسي الإرهابي الصهيوني على الأرض.
- نواف الزرو، الإرهاب الصهيوني في فلسطين العربية.
- الإرهاب والعنف في خدمة سياسة الاقتلاع والاستيطان.

# ٨

## الأسس القانونية للمسئولية عن جريمة الفصل العنصري في إسرائيل

مصطفى عبد الغفار*

* قاض مصري، باحث في مجال حقوق الإنسان، وقدم الورقة إلى المؤتمر باللغة الإنجليزية وترجمها الأستاذ إسماعيل زقزوق.

ترتبط جريمة الفصل العنصري تاريخيا بانتهاكات حقوق الإنسان التي يقوم بها مجموعات من الأفراد يتجمعون لتكوين دولة، متبنين سياسة تقوم على الفصل العنصري. والحالة الشهيرة لمثل تلك السياسة حدثت في جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٠٩ حيث تجمعت جماعات من الناطقين بالهولندية والإنجليزية لتكوين اتحاد جنوب إفريقيا ممارسين سياسة تقوم على الفصل العنصري والقمع والاستغلال لشعوب الملونين.(١)

وتعني جريمة الفصل العنصري (الابارتيد) الفصل بين الأجناس المختلفة داخل الدولة الواحدة. وقد عرفتها محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في ٢١ يونيو ١٩٧١ بأنها " فرض سياسة من التفرقة والاستبعاد والتقييد والتحديد للحقوق والحريات الأساسية مؤسسة بشكل مطلق على الجنس أو اللون أو الأصل الوطني أو العرقي".(٢) أما النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي تمت الموافقة عليه في روما ١٩٩٨ فقد عرف جريمة الفصل العنصري بأنها أفعال لا إنسانية مثل القتل والاسترقاق والتعذيب أو أي فعل آخر لاإنساني، ارتكب في إطار نظام مؤسسي يقوم على تكريس انتهاكات مستمرة لإخضاع مجموعة أو مجموعات من الأجناس لمجموعة أخرى وبنية إبقاء ذلك النظام. وأخيرا فقد عددت اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري التي دخلت حيز النفاذ في ١٨ يوليو ١٩٧٦ الأفعال التي تكون جريمة الفصل العنصري. ومن الواضح أن تحديد الأعمال المشكلة لجريمة الفصل العنصري يتطلبه مبدأ الشرعية الذي يتطلب الوضوح والرؤية المسبقة للأفعال التي تشكل الجرم الجنائي.

وعلاوة على ذلك، فإن جريمة الفصل العنصري جريمة عمدية يجب أن يكون القصد من ارتكابها قصدا خاصا، وهو إنشاء أو الإبقاء على نظام قوامه السيطرة على جنس معين وقمعه. وفي رأيها الاستشاري الصادر في ٢١ يونيو ١٩٧١ رأت محكمة العدل الدولية أنه لا يشترط وجود دليل من الوقائع لإثبات أن جريمة الفصل العنصري في ناميبيا، ارتكبت بقصد تحقيق فصل مادي كامل بين المجموعات التي تنتمي إلى أعراق وأجناس مختلفة[٣]، وأن هذا الأمر يمكن أن يستخلص من الوقائع.

ومؤدى ذلك أنه لا يشترط وجود دليل مادي مستقل من الوقائع، لإثبات الغرض من ارتكاب الأفعال المنصوص عليها في المادة الثانية من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الابارتيد، فذلك الأمر يمكن أن يستخلص من ظروف الدعوى سيما إذا كانت تلك الأفعال ترتكب بشكل وظيفي ومؤسسي، وتنصب على قمع جماعة أو جماعات تنتمي لجنس معين. وهو ما يطلق عليه العنصرية المؤسسية Institutional Racism .

ومن الواضح أن هناك العديد من الأفعال المنصوص عليها في المادة الثانية من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري، تشكل في ذات الوقت مخالفة لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري (والتي دخلت حيز النفاذ في الرابع من يناير ١٩٦٩). ووجه الاختلاف الرئيسي بين الآليتين أن الأولى تنشئ مسئولية جنائية ولذلك فإنها تتطلب درجة معينة لجسامة وطبيعة الأفعال التي تخالفها والتي يجب أن تكون مؤسسية وظيفية وعمدية.

ووفقا لاتفاقية عدم انطباق القيود القانونية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية (والتي دخلت حيز النفاذ في الحادي عشر من نوفمبر ١٩٧٠) فإن الأفعال الناشئة عن سياسة الفصل العنصري تشكل جريمة ضد الإنسانية سواء ارتكبت في وقت السلم أو الحرب (المادة ١/ ب من الاتفاقية). وقد رددت اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري نفس الفكرة، ومن ثم فإن الأمر لا يدع مجالا للشك في أن جريمة الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية يجب ملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم.

ومع أخذ المبادئ السابقة في الاعتبار، ولمحاولة تطبيقها على الوضع الراهن في إسرائيل، ولتحديد ما إذا كانت جريمة الفصل العنصري قد ارتكبت، فإنه من الأهمية بحث الأفعال التي ارتكبت في إسرائيل والتي تخالف المادة الثانية من اتفاقية الفصل

العنصري، مع الأخذ في الاعتبار جسامة هذه الأفعال وما إذا كانت مؤسسية وظيفية وعمدية. وسوف يكون ذلك من خلال بحث موقف الأقلية العربية في إسرائيل، ثم موقف الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

## الأقلية العربية في إسرائيل

### أولا : حق المساواة بصفة عامة

بدلا من وجود دستور مكتوب، تلعب القوانين الأساسية التي يصدرها الكنيست بإجراءات خاصة نفس الدور الذي يقوم به الدستور وتغطي سائر المسائل الدستورية. وهذه القوانين الأساسية تذكر القيم الأساسية للدولة على أنها دولة "يهودية وديموقراطية" بدلا من كونها دولة لكل مواطنيها.

ولا يوجد نص عام يحمي المساواة بين المواطنين العرب والمواطنين الإسرائيليين، حيث خلا القانون الأساسي المعني بالحقوق والحريات (وهو القانون الأساسي المعنون الكرامة الإنسانية والحرية) من مثل ذلك النص، كما لم يرد في أي قانون أساسي آخر. كما أنه ليس من الممكن أن نفترض وجود مثل ذلك الحق بطريق القياس، إذ أن التاريخ التشريعي لهذا القانون الأساسي لا يسمح بمثل ذلك التفسير. فقد كان قصد المشرع صريحا في استبعاده. وهو ما بدا جليا خلال المناقشات التي سبقت إصدار القانون حيث أكد السيد MK.Rubistein وهو من تقدم بالمشروع للكنيست أنه " لا يوجد نص عام على الحق في المساواة، لأن إدراج مثل ذلك النص كان سيشكل عائقا لتمرير المشروع "(٤) .

### ثانيا : الجنسية

وهي إحدى المسائل الجوهرية التي تظهر بجلاء السياسات العنصرية لدولة إسرائيل. ويتناول مسألة الجنسية بالتنظيم قانونين أساسيين هما قانون الجنسية الصادر عام ١٩٥٢، وقانون العودة الصادر عام ١٩٥٠ . ولا تثير مسألة اكتساب الجنسية الأصيلة أهمية كبيرة بصدد المسألة محل الدراسة وتعتمد بشكل أساسي على حق الدم Jus Sanguinis والذي يعتمد على جنسية الأم(٥). إلا أن الأكثر أهمية في هذا الصدد هو مسألة التجنس، مع ملاحظة أن القوانين الإسرائيلية لا تعتبر أن

اكتساب أي يهودي للجنسية الإسرائيلية هو مسألة تجنس، بل تعتبرها جنسية أصيلة.
ويتطلب الأمر بحث مسألة اكتساب الجنسية الإسرائيلية بالنسبة لليهود ثم العرب.

- **اليهود** : وفقا للمادة الأولى من قانون العودة وكذا المادة الثانية من قانون الجنسية، فإن لكل يهودي الحق في الهجرة إلى إسرائيل واكتساب الجنسية الإسرائيلية تلقائيا فور وصوله إلى إسرائيل أو حتى قبل وصوله إذا أبدى رغبته في ذلك. ولا يتطلب اكتساب الجنسية بالنسبة لليهودي أن يتنازل عن جنسيته السابقة، كما لا يتطلب الأمر أي شكليات أو أي شروط أخرى، باستثناء إعلان رغبته في العيش داخل إسرائيل واكتساب جنسيتها، وعلاوة على ذلك فإن الإدارة لا تملك أي سلطة تقديرية لدى بحث طلب اكتساب الجنسية ولا تملك رفضه. ويمتد حق اكتساب الجنسية بالنسبة لليهودي إلى أبنائه وأحفاده وكذا إلى الزوجة وزوجة الابن والحفيد، باستثناء أي شخص كان يهوديا ثم بدل دينه بشكل إرادي. ويمتد حق اكتساب الجنسية أيضا وبدون أي قيود لليهود الذين هاجروا إلى فلسطين وولدوا بها قبل إنشاء الدولة(٦). والأساس الفلسفي لحق العودة هو أن هذا الحق هو حق توراتي وأن أرض إسرائيل هي أرض الشعب اليهودي، ومن ثم فإن هذا الشعب له الحق في العودة إلى وطنه.

- **العرب**: ويجب التفرقة في هذا الصدد بين العرب المقيمين في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ وما عداهم. وبالنسبة للطائفة الأولى فإن قانون الجنسية الصادر عام ١٩٥٢ والذي عدل عام ١٩٨٠ يتطلب خمسة شروط لاكتساب الجنسية الإسرائيلية:

١. ألا يكون قد اكتسب الجنسية وفقا لأي قانون آخر،
٢. أن يكون مواطناً فلسطينياً قبل إنشاء الدولة الإسرائيلية،
٣. أن يكون مقيما في إسرائيل وقت صدور القانون في ١٤ يوليو ١٩٥٢ ومسجلا في سجل قيد السكان،
٤. أن يكون مقيما في إسرائيل ومسجلا في سجل قيد السكان وقت دخول التعديل حيز النفاذ عام ١٩٨٠،
٥ . ألا يحمل جنسية إحدى الدول التي حددها القانون(٧).

وتبقى المشكلة الأهم وهي تلك الخاصة بالعرب الذين غادروا البلاد في أثناء حرب ١٩٤٨ وعادوا بعد إنشاء دولة إسرائيل طالبين الحصول على الجنسية الإسرائيلية،

سيما وأن هناك العديدين الذين طردوا أو اضطروا إلى المغادرة إلى بلاد مجاورة. وقد استقر قضاء المحكمة العليا الإسرائيلية على أنه بالنسبة لهؤلاء الذين غادروا البلاد" طواعية، لا يحق لهم العودة ويكون من حق السلطات أن ترحلهم، إلا أنه ومن ناحية أخرى إذا أثبت الشخص أنه قد أجبر على الرحيل وعاد خلال فترة معقولة فإنه يكون من حقه المطالبة بالإقامة(٨). وقد كان من نتيجة التفسير السابق للمحكمة العليا الإسرائيلية أن أصبح من الصعب على العديدين أن يثبتوا "المغادرة الطوعية" وذلك نظرا لظروف الحرب عام ١٩٤٨ . ولذلك فقد تم ترحيل أغلب العائدين بعد الحرب باعتبار أنهم دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية.

أما بالنسبة للطائفة الثانية - وهم العرب الذين لم تثبت إقامتهم بفلسطين قبل عام ١٩٤٨ - فإن الطريق الوحيد لاكتساب الجنسية هو المرور بإجراءات التجنس حيث لا يوجد لطالب التجنس في هذه الحالة أي حق في اكتساب الجنسية، إذ فضلا عن الشروط بالغة الصعوبة لاكتساب الجنسية فإن وزير الداخلية يملك سلطة تقديرية مطلقة في مسألة منح الجنسية. ومن الناحية العملية فإنه لم يتم منح الجنسية الإسرائيلية إلا في حالات استثنائية. وقد أكد وزير الداخلية الإسرائيلي أكثر من مرة أن الإدارة تفضل أن تمنح إقامة شرعية عن أن تمنح الجنسية لغير اليهودي(٩).

و الخلاصة أن المعالجة العنصرية لمسألة الجنسية تتضح من عقد المقارنة بين وضع يهودي من أي مكان في العالم والذي يحق له اكتساب الإقامة والجنسية بمجرد إبداء رغبته، وبين العربي المقيم في فلسطين الذي يتعين عليه أن يستوفي مجموعة من الشروط أهمها أن يكون مقيما في فلسطين قبل إنشاء دولة إسرائيل أو أن يثبت أنه أجبر على مغادرتها، فإن عجز عن إثبات ذلك اعتبرت إقامته غير شرعية ويكون من حق الإدارة ترحيله.

### ثالثا : المشاركة السياسية

وفقا للمادة السابعة فقرة أولى من القانون الأساسي (الكنيست) وكذلك قانون الأحزاب السياسية الصادر عام ١٩٩٢، ووفقا لتفسير المحكمة العليا الإسرائيلية لهذين القانونين فإن أي حزب سياسي تتضمن أهدافه المساواة الكاملة بين العرب واليهود أو يناهض الطبيعة اليهودية للدولة، يمكن أن يستبعد من الدخول في الانتخابات العامة

للبلاد. وتنص المادة السابعة فقرة أ من القانون الأساسي (الكنيست) صراحة على أنه: "يستبعد من الترشيح للانتخابات العامة للكنيست أي مرشح تتضمن أهدافه أو أفعاله سواء صراحة أو ضمنا أحد الأمور التالية:

١ – إنكار وجود دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي".

وقد علق عضو الكنيست العربي توفيق طوبي على هذا النص بقوله "أن نقول الآن إن دولة إسرائيل هي دولة للشعب اليهودي إنما يعني أن أكثر من ١٦٪ من المواطنين يعيشون بلا دولة، وأن دولة إسرائيل هي دولة لسكانها اليهود فقط، أما المواطنون العرب الذين يعيشون في حرمان ومعاناة ليس لهم أي حقوق متساوية مع المواطنين اليهود. إن هذا التعريف يعني ويحق أن دولة إسرائيل هي دولة عنصرية"(٩).

## رابعا: التعليم

وفقا للمادة الأولى/ ج من اتفاقية منع التمييز في التعليم، فإن مصطلح التمييز يشمل: إنشاء أو الإبقاء على نظامين تعليميين منفصلين لمجموعات من الأشخاص مؤسسة على العنصر أو اللون أو اللغة أو الديانة أو على الأصل السياسي أو الاجتماعي أو القومي أو بناء على الظروف الاقتصادية أو المولد. ويعتمد قانون التعليم الإسرائيلي الصادر عام ١٩٥٣ على إنشاء نظامين تعليميين منفصلين ومستقلين؛ مدارس الدولة العلمانية والمدارس الدينية المنشأة لإرضاء الحاجات المتميزة للسكان اليهود. وإذا كان من الجلي أنه وفقا للمادة ٢ / ب من الاتفاقية ذاتها، أنه لا يعد تمييزا وفقا للمادة الأولى سالفة الذكر إنشاء أو الإبقاء على نظامين تعليميين منفصلين لأغراض دينية أو لغوية، على أن يكون ذلك متفقا مع رغبات آباء التلاميذ أو الأوصياء الشرعيين وأن يكون اختياريا وعلى نفس المستوى مع الجماعات الأخرى، إلا أنه وفي النظام التعليمي الإسرائيلي فإنه لا يوجد نظام تعليمي مستقل للأقلية العربية سواء كان علمانيا أو دينيا لإرضاء احتياجاتهم المختلفة والمستقلة. حيث تنص المادة الأولى من قانون التعليم الإسرائيلي على إنشاء المدارس الدينية اليهودية معترفة بالحاجات المستقلة والمميزة لليهود المتدينين دون إنشاء مؤسسات مماثلة أو الاعتراف بحاجات العرب المتدينين.(١٠) ومن الواضح إذن أن هذا الوضع القانوني يشكل مخالفة للمادة ٢

/ ب من الاتفاقية التي تتطلب -على نحو ما سبق- أن يكون إنشاء أنظمة تعليمية منفصلة لاسباب لغوية أو دينية على نفس المستوى وهو ما يخالف الوضع في إسرائيل حيث لا يوجد على الإطلاق أي نظام تعليمي مستقل للأقلية العربية.

وعلاوة على ذلك فإن السياسة التعليمية الإسرائيلية هي سياسة تمييزية عنصرية حيث توجد فجوة كبيرة بين المدارس العربية والإسرائيلية في جميع المراحل، فالمدارس العربية هي الأضعف من حيث ضعف البنية الأساسية وقلة التسهيلات، والأعلى من حيث معدلات التسرب من التعليم وضعف البرامج والخدمات الخاصة[11]. وهو الأمر الذي يشكل تمييزا في مفهوم المادة ١ / أ، ب من اتفاقية منع التمييز في التعليم ويخالف المادة ٢ / ج من اتفاقية قمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري.

## خامسا : الظروف المعيشية وخلق الفواصل العنصرية

نتناول في هذا الجزء آثار السياسات الإسرائيلية على الظروف المعيشية للأقلية العربية في إسرائيل وما إذا كان من شان تلك السياسات إقامة فواصل عنصرية وذلك في ضوء المادة ٢ / ب، د من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري.

حتى الآن تعيش نسبة كبيرة من المواطنين العرب في إسرائيل في قرى غير معترف بها لا تتوافر بها المرافق الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي وطرق ممهدة فضلا عن أن هذه القرى مهددة دوما بتدمير المنازل ومصادرة الأراضي. أيضا فإن البدو العرب في إسرائيل يعيشون تحت خط الفقر حيث يعانون من أمراض سوء التغذية وارتفاع معدلات وفيات الأطفال والبطالة وبمعدلات أعلى بكثير من المعدلات القومية.

وإذا راجعنا نسبة العرب في التوظف العام سنلاحظ أنه من بين ٥٦ ألفا من المستخدمين بالقطاع العام، يوجد فقط ٢٣٥٧ مديرا عربيا، وثلاث شركات فقط من بين ٦٤١ شركة لديها مديرون عرب.

أما فيما يتعلق بتوزيع الدخول فإن متوسط دخل الأسرة العربية يمثل ٦٧,٢٪ من متوسط دخل الأسرة اليهودية.

وبالنسبة للخدمات الصحية تشير الإحصائيات إلى أن المزود الأكبر بالخدمة الصحية وهو كوبات هواليم Kopat Hoalim، يوفر طبيبا لكل ١٤٠٠ مريض يهودي، بينما هناك طبيب واحد لكل ١٩٠٠ مريض عربي.

وبالنسبة للأمن الاجتماعي يعيش ٢٨,٣٪ من الأسر العربية و٣٢,٦٪ من أطفال العرب تحت خط الفقر، مقارنة بـ ١٦٪ من الأسر اليهودية، و٢١,٤٪ من أطفال اليهود.

والخلاصة: أن الأقلية العربية في إسرائيل تعيش -بوضوح- في مستويات أدنى للمعيشة، مقارنة باليهود. فليس بإمكانهم الحصول على كافة الخدمات الأساسية، كبقية المواطنين. بالإضافة لذلك، لا يمكنهم المطالبة بالمساواة، حيث لا توجد أسس قانونية لمثل هذه المطالب، في ظل غياب مبدأ المساواة في القوانين الأساسية لإسرائيل.

## الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة

### أولا: المعالجة العنصرية لقضية اللاجئين

لمحاولة فهم المعالجة العنصرية لقضية اللاجئين فإنه يجب الرجوع لظروف إنشاء دولة إسرائيل ومقارنتها بما كان عليه الحال في جنوب إفريقيا. والأصل القانوني لإنشاء دولة إسرائيل هو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١ في ١٩٤٧ الذي أوصى بخطة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية (على ٤٣٪ من إقليم فلسطين) ودولة يهودية (على ٥٧٪ من الإقليم).

ووفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فإن كلاً من الدولة العربية والدولة اليهودية المزمع إنشاؤهما، ستكون دولة ثنائية القومية حيث يتمتع كل من اليهود والعرب المقيمين بكل من الدولتين بجنسية الدولة التي يقيمون بها وبسائر الحقوق المدنية والسياسية. إلا أن إنشاء دولة إسرائيل لم يحترم قرارات الأمم المتحدة، حيث إن كلاً من المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لم يشرع في اعتبار الدولة الوليدة دولة ثنائية القومية وإنما دولة يهودية. ذلك أن أهداف الصهيونية العالمية المعلنة هي وحدة الشعب اليهودي ومركزية إسرائيل للحياة اليهودية، وضرورة تجمع الشعب اليهودي في أرض إسرائيل التاريخية من خلال الهجرة من جميع أنحاء العالم.

وقد صاحب إنشاء دولة إسرائيل وظروف الحرب عام ١٩٤٨، عمليات إبعاد وقتل ومذابح منظمة مما أجبر عدد ضخم من الفلسطينيين (ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف لاجئ مسجل) على مغادرة بلادهم. وقد أنكر عليهم حق العودة حيث إنه كما سبق ذكره، يجب على المواطن العربي المقيم في فلسطين أن يثبت أنه أُجبر على مغادرة

البلاد ولم يغادرها طواعية، حتى يكون من حقه طلب الإقامة، وهو أمر كان مستحيلاً من الناحية العملية. وقد كانت عملية إبعاد الفلسطينيين وإنكار حقهم في العودة سياسة منظمة، صاحبها استقدام أعداد كبيرة من اليهود للاستيطان مكانهم. هذا الواقع أكده العديد من القادة الإسرائيليين منذ بن جوريون: "سنجبرهم على الرحيل ونحل محلهم"، حتى بنيامين نتنياهو: "الصهيونية لن تموت وسوف يستمر بناء المستعمرات في أجزاء مختلفة من الأراضي المحتلة. أن إسرائيل تخطط لاستقدام خمسة آلاف مستوطن يهودي للمناطق العربية حول جبل أبو غنيم وهو ما سيغير طبيعتها الديموغرافية".

ونخلص من ذلك إلى أن الخلفية التاريخية لإنشاء دولة إسرائيل والظروف التي صاحبتها تماثل النظام العنصري في جنوب إفريقيا، عندما تجمعت جماعات تنتمي لجنس معين ممارسين سياسة من الفصل العنصري ضد الآخرين.

## ثانيا : التطهير العرقي

وفقا لقواعد الأمم المتحدة الأساسية بشأن تنظيم استخدام القوة والأسلحة النارية من قبل ضباط حفظ النظام الصادرة عام ١٩٩٠، فإن هؤلاء الضباط يتعين عليهم أن يمتنعوا عن استخدام الأسلحة النارية ضد الأشخاص، إلا في حالة الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الآخرين ضد خطر التهديد بالموت أو بإصابات بالغة (المبدأ التاسع). أيضا فإنه وفقا للمبدأ الخامس فإنه إذا كان استخدام القوة لا يمكن تفاديه فإن هؤلاء الضباط يتعين عليهم الآتي:

أ- أن يكون استخدامهم للقوة متناسبا مع جسامة الاعتداء ومع الهدف المشروع الذي يبتغى تحقيقه؛

ب- تقليل الخسائر والأضرار مع الاحترام والمحافظة على الحياة البشرية؛

ج- التأكد من أن المساعدات الطبية قد قدمت للمصابين وفي اقرب وقت ممكن.

وخلال الأشهر الأخيرة قام الجيش الإسرائيلي، ومنذ زيارة آريل شارون للحرم الشريف في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، باستخدام القوة المفرطة ودون تمييز لتفريق المتظاهرين. وقد أدى ذلك إلى أنه فيما بين سبتمبر ٢٠٠٠ و٢٥ أبريل ٢٠٠١ استشهد ٤٢٥ فلسطينيا وأصيب نحو ١٢٠٠٠[١٢]. وقد استخدمت القوات الإسرائيلية خلال ذلك

كافة أشكال الأسلحة الثقيلة بما فيها المروحيات والدبابات وبنادق القناصة والجنود المحصنين. كما استخدموا أيضا الذخيرة الحية والقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي.

وعلاوة على ذلك، فإنه توجد أدلة على حدوث قتل غير مبرر، حيث قتل العديد من المدنيين الفلسطينيين بعيدا عن مناطق الصدامات، بل وحتى داخل منازلهم.

أيضا فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بعمليات تصفية ضد نشطاء المقاومة الفلسطينيين، وقد كان ذلك بناء على أوامر معلنة من قادتهم العسكريين والسياسيين[١٣].

ويمكن أن يستخلص من ذلك أن السلطات الإسرائيلية قد ارتكبت مخالفات واضحة لنص المادة ٢ / أ من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري، بارتكاب أعمال قتل وإيذاء بدني جسيم انصبت على الفلسطينيين، الأمر الذي يشكل إنكارا للحق في الحياة والحرية لجماعة تنتمي لجنس معين.

## ثالثا : الظروف المعيشية وخلق الفواصل العنصرية

نتناول في هذا الجزء آثار السياسات الإسرائيلية على الظروف المعيشية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما إذا كان من شأن تلك السياسات إقامة فواصل عنصرية، وذلك في ضوء المادة ٢ / ب، د من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري، متبعين ذات المنهج الذي اتبعناه بشأن الأقلية العربية.

منذ عام ١٩٦٧ تاريخ بدء احتلال إسرائيل للضفة وغزة، تبنت السلطات الإسرائيلية سياسات أثرت على الظروف المعيشية للفلسطينيين ويمكن أن تؤدي إلى تدميرهم، ومن بين هذه الإجراءات يمكن أن نلقى نظرة على الأمثلة التالية:

- **تدمير البيئة الفلسطينية:** منذ عام ١٩٦٧ خضعت مصادر الثروة الطبيعية بالكامل لسيطرة إسرائيل والتي عملت على استغلالها لمصلحتها، ويشمل ذلك الأرض والمياه وغيرها من مصادر الثروة الطبيعية والاقتصادية. كما قامت السلطات الإسرائيلية أيضا باستغلال الضفة الغربية وقطاع غزة استغلالا صناعيا، ملوثا للبيئة ومن شأنه أن يحدث أزمات عميقة بسبب المخلفات السائلة

والصلبة وهو ما أدى إلى خلق ظروف بيئية بالغة الصعوبة.

- **النقص في مرافق الهياكل الأساسية:** تشير الوقائع إلى إن المرافق مثل الطرق والمياه والكهرباء والاتصالات والمستشفيات قد تم تجاهلها عمدا، حيث يبلغ نصيب الفرد الواحد من إنفاق سلطات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة على هذه المرافق ١٥ دولاراً، في حين أن تلك النسبة للمواطن الإسرائيلي تبلغ ١٠٠٠ دولار للفرد. وقد أثرت هذه السياسة سلبيا على مستوى المعيشة في الضفة والقطاع. حيث إن المرافق مثل المياه والكهرباء في وضع سيئ للغاية وكذلك الطرق، كما أن معدل تزويد الأفراد بخدمة الاتصالات يبلغ ثلاثة هواتف لكل مائة فرد. ويتمثل الأثر السلبي لسوء حالة الخدمات الصحية في زيادة معدل وفيات الأطفال، فضلا عن أن أكثر من خمسين بالمائة من الأطفال يعانون من أمراض الأنيميا وسوء التغذية[١٤].

- **الاعتداءات على الملكية:** منذ احتلال الأراضي الفلسطينية اتبعت السلطات الإسرائيلية سياسة تدمير المنازل الفلسطينية غالبا تحت دعاوى الاعتبارات الأمنية. وكانت الحجة الدائمة أن سكان هذه المساكن اشتركوا في أعمال المقاومة ضد الاحتلال. وتحديدا منذ سبتمبر ٢٠٠٠، حدثت اعتداءات مستمرة من قبل قوات الاحتلال ضد الملكية الفلسطينية. وقد شمل ذلك تدمير منازل المدنيين والمنشآت الأمنية الفلسطينية بمقولة أنها استخدمت في أنشطة قذف الحجارة ومن ثم تهدد الأمن الإسرائيلي. وقد أدت هذه السياسة إلى إجبار المئات من العائلات الفلسطينية على مغادرة منازلهم، وهو ما ترتب عليه أيضا زيادة أعداد هؤلاء الذين أصبحوا بلا مأوى. وقد امتد التدمير أيضا إلى المنشآت الصناعية والزراعية وتذكر الإحصاءات أنه منذ سبتمبر ٢٠٠٠ دمرت السلطات الإسرائيلية ١٢٠ منزلا و٧٧ منشأة زراعية و١٩ منشأة صناعية[١٥].

- **الحصار:** منذ سبتمبر ٢٠٠٠ والسلطات العسكرية الإسرائيلية تفرض حصارا عسكريا مشددا على الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما أدى إلى عزل المدن والقرى الفلسطينية ومعسكرات اللاجئين عن بعضها البعض، كما أدى أيضا إلى عزل الضفة والقطاع عن باقي المدن الإسرائيلية، مما حال بين مئات الآلاف من

- العمال الفلسطينيين وبين الوصول لعملهم وأعاق حركة الأشخاص والبضائع. وقد تم فرض هذا الحصار كلية على سائر المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية؛ وذلك عن طريق وضع الحواجز على مداخل تلك المناطق، كما أطلقت القوات الإسرائيلية النار على كل من حاول خرق ذلك الحصار حتى لو كان ذلك لضرورة طبية. ولم يكن ذلك أول حصار يفرض على الأراضي المحتلة، إذ يمكن القول أن فرض الحصار قد أصبح سياسة تلجأ إليها السلطات الإسرائيلية في كثير من الأحيان وفي مختلف الظروف. وقد انعكست الآثار السلبية للحصار على سائر أوجه الحياة في الأراضي الفلسطينية، بحيث يمكن القول أنها قد أصابتها بالشلل .

ومجمل القول أن السلطات الإسرائيلية قد فرضت على الفلسطينيين ظروفا معيشية، من شأنها أن تؤدي إلى تدميرهم، ووجهت تلك السياسة بغرض إنشاء فواصل عنصرية من شأنها عزلهم والحيلولة بينهم وبين أن يعاملوا معاملة على قدم المساواة مع غيرهم .

## الحق في التعليم

ارتكبت الحكومة الإسرائيلية انتهاكات عديدة فيما يتعلق بحق الفلسطينيين في التعليم، كما تبنت أيضا سياسة عنصرية تجاه الأقلية العربية في إسرائيل. أما فيما يتعلق بحق الفلسطينيين في التعليم فإن هناك أدلة تشير إلى ارتكاب انتهاكات منظمة نذكر منها الآتي:

- **أن تلاميذ المدارس والمدرسين وغيرهم من المرتبطين بالعملية التعليمية خضعوا للعنف الإسرائيلي** حيث تم إطلاق النار على العديد من التلاميذ والمعلمين الفلسطينيين. ونظرا للاستخدام المفرط للقوة، فإنه فيما بين ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠ و٢٠ مارس ٢٠٠١ استشهد ٦٣ تلميذا فلسطينيا وأصيب ٣٤١٩ العديد منهم أصبح عاجزا عجزا كاملا.
- **اعتقال التلاميذ والمدرسين** (بلغ عددهم ١١ مدرسا و٥٧ تلميذا منذ ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠). أيضا منعت السلطات الإسرائيلية المدرسين من الوصول إلى مدارسهم

نتيجة الحصار والإغلاق، الأمر الذي أصاب العملية التعليمية بالشلل .

- **تحويل المدارس إلى قواعد عسكرية،** حيث أمرت سلطات الاحتلال بإغلاق عدداً من المدارس لذلك الغرض، كما اضطرت وزارة التعليم الفلسطينية لإخلاء العديد من المدارس حماية للتلاميذ من استخدام القوة بدون تمييز.
- **قصف المدارس الفلسطينية،** حيث قصفت القوات الإسرائيلية خلال الأشهر الأخيرة ٢٣ مدرسة في الأراضي الفلسطينية [١٦].

ونخلص من ذلك أن السلطات الإسرائيلية قد ارتكبت مخالفات كان من شأنها أن تجعل العملية التعليمية تمارس في ظروف بالغة الصعوبة وهو ما يشكل مخالفة للمادة ١ / أ، د من اتفاقية منع التمييز في التعليم ١٩٦٠.

## الأساس القانوني لمسئولية السلطات الإسرائيلية عن جريمة الفصل العنصري

خلصنا من العرض السابق إلى أن المسئولين الإسرائيليين قد ارتكبوا مخالفات متنوعة لحقوق الإنسان، انصبت على جماعات تنتمي لجنس معين. وأن تلك الانتهاكات -أولا- استهدفت تأسيس والإبقاء على سيطرتهم على الفلسطينيين والأقلية العربية في إسرائيل، وأن هذه الانتهاكات -ثانيا- انتهاكات مستديمة ومنظمة، فضلا عن كونها انتهاكات وظيفية؛ إذ أن مصدر بعض هذه الانتهاكات إجراءات تشريعية وحكومية. ومؤدى ذلك أن هذه الانتهاكات تشكل العنصر المادي والمعنوي لجريمة الفصل العنصري Apartheid ، كما عرفتها اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري، وكذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتعريف الذي تبنته المحكمة الجنائية الدولية.

وغني عن البيان أن الاستخلاص السابق لا يتطلب البحث عن الدوافع وراء الأفعال المؤثمة التي ارتكبت، إذ أن المادة الثالثة من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري توضح بجلاء أن المسئولية الجنائية تتحقق بغض النظر عن الدوافع والبواعث. وقد تبنت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ذات الرأي في قضائها -وكقاعدة عامة في سائر الجرائم ضد الإنسانية- حيث أكدت أن "حتى لو كان

الفعل المؤثم قد ارتكب بدوافع شخصية محضة فإنه مع ذلك يمكن أن يشكل جريمة ضد الإنسانية"[١٧].

وإذا كانت إسرائيل لم تصدق على كل من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري وعلى اتفاقية روما الخاصة بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن هذا لا يعني تحصن مرتكبي هذه الجريمة في إسرائيل من المساءلة أو أنهم ليسوا ملزمين بما تضمنته المواثيق الدولية ذات الصلة. ذلك أن القانون الدولي العرفي يعالج من بين موضوعاته المخالفات التي تتصل بالالتزامات المتعلقة بالمصالح الرئيسية للجماعة الدولية وتعرف هذه الالتزامات بأنها ملزمة للجميع erga omnes. ومن بين هذه الالتزامات بوجه خاص تلك المتعلقة بالمخالفات الخطيرة للقانون الدولي التي تعرف اصطلاحا باسم الجرائم الدولية. ويهتم المنظور الحديث للالتزامات الدولية العرفية بشكل خاص بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان المقبولة عالميا، و بعبارة أخرى فإن هذه الالتزامات اعتبرت دائما التزامات ملزمة للجميع erga omnes، يسأل عن مخالفتها الدولة والأفراد. وغني عن البيان أن جريمة الفصل العنصري تشكل جزءا من القواعد الدولية لحقوق الإنسان المقبولة عالميا وأن الالتزام بالامتناع عن ارتكابها هو التزام عرفي يكتسب قوة الالتزام الملزم للجميع erga omnes obligation.

وعلى ضوء المبادئ السابقة فإن غياب التصديق الإسرائيلي على المواثيق الدولية ذات الصلة لا يعني انعدام الأساس القانوني لمسئولية مرتكبي جريمة الفصل العنصري. كما أنه من الجدير بالذكر الإشارة إلى أن القانون الدولي المعاصر لا يعرف المسئولية الجنائية للدولة أو إمكان معاقبتها، ولكن تقع المسئولية على عاتق مرتكبي هذه الجرائم سواء كانوا أفراداً عاديين، أو أعضاء في منظمات أو مؤسسات حكومية أو غير حكومية أو حتى ممثلين للدولة.

## مجلس الأمن وجريمة الفصل العنصري

يعد مجلس الأمن وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة الجهاز الملقى على عاتقه المسئولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. وتعطي المادة ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن، سلطة إجراء أي تحقيق بشأن أي نزاع أو حالة، إذا كان استمرار مثل ذلك النزاع أو تلك الحالة أن يشكل خطورة على حفظ السلم والأمن الدوليين.

وغالبا ما تقترن مثل تلك الحالات بمخالفات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، ومن هذا المنظور فإن مجلس الأمن كثيرا ما يجد نفسه معنيا بمسائل حقوق الإنسان، وقد يخلص المجلس إلى أن بعض الحالات التي تتسم بشكل خاص بحصول مخالفات جسيمة لحقوق الإنسان تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وفقا لنص المادة ٣٩ من الميثاق. وقد يؤدي الأمر بالمجلس -إذا كان ذلك ضروريا- إلى اتخاذ التدابير المخول له سلطة اتخاذها بموجب الميثاق، بل قد يصل الأمر إلى حد اتخاذ التدابير التي ينص عليها الفصل السابع من الميثاق.

وتوضح اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري بما لا يدع مجالا للشك أن جريمة الفصل العنصري Apartheid هي جريمة ضد الإنسانية، وأن الأفعال اللاإنسانية التي تنشأ عن سياسات الفصل العنصري تمثل جرائم تخالف مبادئ القانون الدولي وبوجه خاص أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتشكل تهديدا جادا للسلم والأمن الدوليين.

وقد تبنت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضائها وجهة نظر مؤداها، أنه لا يوجد قانون ما يبرر التفرقة بين جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من حيث درجة الخطورة، إذ لا يوجد أي أساس قانوني لهذه التفرقة لا في النظام الأساسي للمحكمة ولا في القانون الدولي العرفي(١٨).

وقد أوضح قرار مجلس الأمن رقم ٨٢٧ / ١٩٩٣ الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أن استمرار المخالفات واسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وأضاف أيضا أن إنشاء محكمة جنائية دولية وملاحقة مرتكبي هذه المخالفات، سيسهم في التأكد من أن هذه المخالفات قد تم إيقافها وإصلاح آثارها، كما سيسهم في منع حدوثها مستقبلا. وانتهى المجلس إلى أن تحقيق هذه الأهداف سيساعد على استعادة وحفظ السلم والأمن الدوليين. وأكد المجلس انه إذ يتخذ هذا الإجراء فإنه يعمل وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد ردد المجلس ذات الأفكار وهو بصدد تأسيس اختصاصه القانوني بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المنشأة بموجب قرار المجلس رقم ٩٥٥ / ١٩٩٤ .

والجدير بالذكر أنه في كل من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتلك الخاصة برواندا، قد أعطيت المحكمتين اختصاصا شاملا على سائر جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة. سواء كان الأساس القانوني لتلك الجرائم اتفاقية دولية أو القانون الدولي العرفي، سواء كانت كل من يوغوسلافيا ورواندا أطرافا في الاتفاقيات الدولية، ذات الصلة أم لا. وهذا الوضع يؤكد الاستخلاص السابق من أن الالتزامات الدولية المتعلقة بالجرائم الدولية، هي التزامات تجد أصلها في القانون الدولي العرفي تلتزم بها سائر الدول والأفراد وتعلو على ما عداها من التزامات.

ونخلص من العرض السابق أن المخالفات والانتهاكات الحاصلة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في حق كل من الفلسطينيين والأقلية العربية في إسرائيل تشكل جريمة الفصل العنصري Apartheid فضلا عن جرائم أخرى تتصل بمخالفة القانون الدولي الإنساني - وأن جسامة تلك الانتهاكات تتطلب تدخل مجلس الأمن بإنشاء محكمة جنائية دولية لملاحقة المسئولين عن تلك الجرائم وتقديمهم للعدالة، بل إن جسامة واستمرارية المخالفات في النموذج الإسرائيلي وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين أكثر خطورة من نموذجي يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وإذا كان من الواضح أن الاعتبارات السياسية قد حالت -وما زالت تحول- دون إنشاء تلك المحكمة، إلا أنه من الأهمية أن نذكر أيضا أنه من الصعوبة بمكان استعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة دون إصلاح آثار تلك الانتهاكات وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة، وهو الأمر الذي أكد عليه مجلس الأمن نفسه في قراراته بشأن يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

وتجدر الإشارة أخيرا أن جريمة الفصل العنصري Apartheid هي أكثر انتهاكات حقوق الإنسان خطورة، إذ أنها تشكل قمعا لحقوق الإنسان لشعب بأكمله، ولذلك فإنها تماثل في آثارها الاسترقاق الجماعي Collective or group slavery، والأكثر خطورة أن أفراد الشعب الخاضع لتلك الجريمة لا خيار لهم؛ إذ أنهم ولدوا ليجدوا أنفسهم في حالة من الرق دون أن يكون لهم سوى فرصة ضئيلة -إن وجدت- لمكافحة تلك الحالة.

## هوامش

(1) Economic and social council, Senegal report submitted to the Commission on Human Rights under article VII of the convention, 49th. session, 28/2/1991 p.2.
(2) ICJ, advisory opinion of 21 June 1971, p.9.
(3) Ibid .
(4) Human rights violations of Arab minority in Israel , Adalah report 2001 (political participation).
(5) The Israeli nationality depend on the relation of blood (Jus Sanguinis) and not the relation of territory (Jus Soli) .
(6) Nur Masalha , Is Israel the state of all its citizens and absentees?, Galilee Center for Social Researches , pp. 12 , 13 .
(7) These countries are ; Lebanon ,Syria , Egypt , Jordan , Iraq , Yemen or any other part of "land of Israel" located outside Israel's boundaries !!
(8) Israeli Supreme Court, Albadawi V. Military Governor of Galilee, (5 P.D. 1241/1951) & Abu Ayash V. Military Governor of Galilee, (6 P. D. 221 /1951).
(9) Ibid.
(10) Human rights violations of Arab minority in Israel , Adalah report 2001.
(11) Ibid .
(12) Alhaq report ,2001 .
(13) Palestinian society for the protection of human rights & the environment, report of February 2001 pp. 5 et sui.
(14) op cit . pp2et sui.
(15) op cit. p 3 .
(16) Ibid .
(17) "ICTY, Appeals chamber judgment, prosecutor V. Dusko Tadic, 15 July 1999."
(18) "ICTY, Appeals_ chamber decision , Prosecutor V. Dusko Tadic, 26 /1/2000".

## مختصرات

(1) ICJ : International Court of Justice .

(2) ICTY: International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia .

(3) WBGS: West Banc and Gaza Strip .

**Web Sites Consulted :**

www.mezan.com
www.ittijah.org
www.adalah.org
www.arabhra.com
www.lawsociety.org
www.alhaq.org
www.unhcr.org
www.un.org/icty
www.icj-cij.org

# ٩

## عملية السلام الإسرائيلي/العربي
## أهمية خبرة جنوب أفريقيا*

مصطفى مرعي*

مأخوذة من:

Mustafa Mari, Negotiating Human Rights in Pace Process: the leson of South Africa, Northren island and the Palestine. Ph. D. Thesis Submitted to the University of Ulster, June 2007

---

* باحث فلسطيني، قدم ورقته باللغة الإنجليزية في إطار مشاركة منظمة شامل برام الله في المؤتمر، وترجمها محرر الكتاب

## ١- تمهيد

كثيرا ما تجري الإشارة إلى عملية السلام في جنوب أفريقيا وعملية السلام العربي-الإسرائيلي، بوصفهما نموذجين يجسدان اتجاهاً عالمياً حديثاً نسبيا نحو الحل الأمثل للصراعات العنيفة المستعصية. وكل عملية سلام من هاتين العمليتين قد ظهرت كرد فعل لصراع محتدم بين جماعتين مختلفتين إثنيا وثقافيا، وداخله تظهر بقوة قوة الرابطة بين الشعب والأرض. وفي كتابه المعنون "شعوب الله" God's People ناقش دونالد هارمان اكينسون Donald Harman Akenson قوة الرابطة بين هذين الصراعين، وذلك ضمن صراعات أخرى، ونظرية الشعب المختار وتأثير تلك النظرية عليهما. وبمعزل عن مدى الفائدة التي يمكن لمثل هذا التناول Approach أن يمدنا بها في فهمنا لتلك الصراعات، فإن الجماعات المعنية على اختلافها قد ناضلت من أجل السيطرة على الأرض، وقاتلت حركات التحرر الوطني في كل حالة ضد نظم حكم تقوم على التعصب والإقصاء. ويضاف إلى ما سبق أن حق تقرير المصير في إطار القانون الدولي، قد تطور بالتوازي مع تطور تلك الصراعات.

ولكن على الرغم من تلك التماثلات، ظهرت اختلافات بين العمليات الهادفة إلى حل هذين الصراعين، فيما يتعلق بالتقدم الذي تحقق في حلها حتى اليوم. فالدستور المؤقت لجنوب أفريقيا African Interim Constituton المعلن عام ١٩٩٣ طرح بوصفه إجراءا مؤقتا من أجل إرساء السلام والديمقراطية في ربوع البلاد. بينما شكل الدستور النهائي Final Constituton الصادر عام ١٩٩٦ اتفاقية سلام نهائية بين الطرفين المتصارعين. أما في الحالة الفلسطينية-الإسرائيلية فقد كان الهدف المقرر

لعملية التفاوض منذ بدايتها في عام ١٩٩١، هو تحقيق سلام دائم وعادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين بوصفه جزءاً من الجهود الساعية لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط. إلا أن تلك العملية لم ينتج عنها حتى الآن إلا عدة اتفاقيات مؤقتة، على الرغم من تعهد الطرفين بتحقيق سلام شامل ودائم. ولكن علينا أن نلاحظ أن أكثر الاختلافات أهمية بين العمليتين، سوف نجدها في الدور الذي لعبته "المبادئ Principles وتأثير الالتزام بالمبادئ داخل كل عملية منهما في مرحلة صناعة صيغة المفاوضات Formula-making الخاصة بها.

سنقوم في بحثنا هذا بإبراز التشابه في الهياكل العنصرية، بين نظام الفصل العنصري (الأبارتهيد) في جنوب أفريقيا والاحتلال الإسرائيلي الراهن للأرض الفلسطينية. كما سوف نوضح الاختلاف بين الحالتين في أسلوب حل الصراع عبر المفاوضات، وأيضا الاختلاف في النتائج التي أسفرت عنها العمليتان. وفيما أعتقد يظهر البحث الراهن ويبرهن أنه إذا لم يتم إدخال تغيرات هيكلية في عملية التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإن عملية صياغة المستقبل الفلسطيني على غرار ماضي جنوب أفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري، من المرجح أن تستمر.

## ٢-وضع جنوب أفريقيا

عاشت جنوب أفريقيا عقوداً طويلة من الصراع، بين الأقلية البيضاء من سلالة المستوطنين الأوروبيين (الأفريكانو) Africaners والأغلبية غير البيضاء. وكان هذا الصراع هو النتيجة الطبيعية لغياب الديمقراطية، وحرمان الأقلية للأغلبية من حق تقرير المصير وحقوق الإنسان، من ضمن حرمانها لها من أشياء عديدة أخرى. ولم يقدر لاحتمالات التسوية السلمية لهذا الصراع المستمر سلميا عبر التفاوض أن تبدأ، إلا مع بدء تضعضع أسس نظام الفصل العنصري. ورغم أن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وفرض عقوبات على نظام الأبارتهيد قد لعب دورا جوهريا في تحقيق الانتقال من الأبارتهيد إلى الديمقراطية. كانت التغيرات التي حدثت في اتجاهات الجماعات الضالعة في الصراع، وعلى الأخص الأقلية الأفريقانية، هى التي لعبت دورا أساسيا في جعل هذا الانتقال ممكنا.

فلنلق ولو نظرة مختصرة على التطور التاريخي للصراع. كان عام ١٦٥٢ هو عام

البداية. ففي هذا العام قامت شركة الهند الشرقية بتأسيس مستعمرة في كاب تاون Cape Town وسجل هذا الفعل في هذا التاريخ بدايات الاستيطان الأوروبي في جنوب أفريقيا. وإذا عدنا إلى وقت مبكر مثل ستينيات القرن الثامن عشر، سنجد أن جماعات الخوي من أهالي البلاد الأصليين لم يكن مسموحا لها بالترحال الحر داخل المنطقة، كما أجبروا على حمل تصاريح مرور Passes وفي أعقاب ترسيخ السيطرة البريطانية على مستعمرة الكاب Cape Calony عام ١٨٠٦ فرض القانون رقم ٤٩ لعام ١٨٢٨ قيودا على تحرك وانتقال العمال الأفارقة داخل المستعمرة. وبعد تأسيس اتحاد جنوب أفريقيا بذلت الأقلية البيضاء الحاكمة جهودا لا تنقطع من أجل تقوية الفصل بين المستوطنين البيض وأهالي البلاد الأصليين. وفي هذا السياق قامت حكومة التحالف، بين حزب جنوب أفريقيا South African Party بقيادة سامتس Samts والحزب الوطني National Party تحت زعامة هيرتزوج Hertzog بتطبيق قانون الأحياء الفقيرة Slums Act عام ١٩٣٣ الذي أنهى وجود المناطق متعددة الأعراق وفصل بين الجماعات فصلا عنصريا. ثم شهدت الأعوام التالية تبني عدد من القوانين التي وفرت أسسا جديدة لسياسة الفصل العنصري والمعاملة غير المتكافئة. ومع صعود الحزب الوطني المعبر عن توجهات الجنرال هيرتزوج إلى السلطة عام ١٩٤٨، جرى تبني سياسة الأبارتهيد بوصفها سياسة رسمية لاتحاد جنوب أفريقيا. وأعقب ذلك إصدار قانون تسجيل السكان Population Registration Act عام ١٩٥٠ وقانون سلطات البانتو Bantu Authority Act في نفس العام. ومن خلال مثل تلك القوانين وغيرها تم تشديد وإحكام مأسسة سياسة إقصاء الأفارقة الجنوبيين السود ونظام العزل العنصري. وفي ظل نظام البانتوستان Bantustan تم ربط كل جماعة من الجماعات الإثنية السوداء بأحد المعازل (البانتوهات)، الذي تتولى إدارته سلطة إدارية خاصة به. هذه السلطات الإدارية الخاصة بالبانتوستانات، كانت تقوم بتوجيه الخدمات مثل التعليم والطرق والمستشفيات. بينما كانت حكومة نظام الأبارتهيد المركزية تتحكم في العلاقات الخارجية والحدود ووظائف الدولة الأساسية الأخرى. ومن أجل إضفاء مزيد من الإحكام على نظام الفصل العنصري، تبنت حكومة جنوب أفريقيا عام ١٩٥٣ أدوات فصل أخرى، مثل قانون المرافق والخدمات المنفصلة Separate Amenties Act

وقانون تعليم البانتو Bantu Education Act وقانون تعديل القانون الجنائي -Crim enal Law Amendament Act.

ومن أجل إضفاء المزيد من القوة على أسس نظام الأبارتهيد، عززت الحكومة سياسة البانتوستان بتمرير قانون تعزيز الحكم الذاتي للبانتو Promotion of Bantu Self-Govirnment عام ١٩٥٩ تحت قناع تدعيم حق السود في تقرير مصيرهم. ويقرر هذا القانون أن أي جماعة من الجماعات العرقية المختلفة يتعين عليها أن تنمو بمعزل عن الحكومة المركزية، كما قام بتأسيس أربع مناطق اعتبرت أوطاناً -Home lands مستقلة، إلا أنه حتى تلك المناطق المعتبرة أوطانا مستقلة لم تمنح عمليا سوى حكم ذاتي محدود، إذ كان نظام الأبارتهيد يسيطر على العلاقات الخارجية والشئون الداخلية الهامة مثل المواصلات والدفاع وأنشطة البنوك.

بدأت المقاومة الشعبية لنظام الأبارتهيد وسياسة العزلة الدولية المفروضة عليه في جني ثمارهما في منتصف عقد الثمانينيات، وذلك مع مطالبة البنك الدولي باسترداد قروضه وتشديد العقوبات الدولية على النظام. وفي عام ١٩٨٦ بدأ النظام في التحرك نحو إزالة بعض مظالم سياسة العزل العنصري مثل تصاريح المرور، إلا أن تلك الخطوة بقدر ما جاءت متأخرة جدا بقدر ما كانت محدودة جدا، فلم يكن بوتا Botha الذي كان آنذاك رئيسا للدولة راغباً في المضي إلى ما هو أبعد من ذلك. وهكذا لم يكن من الممكن لعملية السلام أن تبدأ بداية جدية، إلا بعد رحيل بوتا وتولي ف.و.ديه كليرك de Klerk لرئاسة الدولة في عام ١٩٨٩ وفي أوائل عام ١٩٨٩، أي بعد فترة قصيرة من توليه لمنصبه، رفع ديه كليرك الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي ANC ومؤتمر الوحدة الأفريقية PAC والحزب الشيوعي، وعلاوة على ذلك أخرج نيلسون مانديلا من سجنه الطويل. ثم لم يمض سوى عام حتى قام ديه كليرك بإلغاء قانون تسجيل السكان وقانون الأرض. وفي أعقاب التطورات السابقة بدأت المفاوضات من أجل انعقاد مؤتمر وطني عام في ديسمبر ١٩٩١، يحمل اسم "مؤتمر من أجل جنوب أفريقيا ديمقراطية"، هدفه التفاوض حول دستور ديمقراطي لجنوب أفريقيا. وكان المؤتمر الوطني الأفريقي قد حاول بالفعل التفاوض مع نظام الأبارتهيد قبل بدء المؤتمر المذكور أعلاه بفترة طويلة، إلا أنه لم يكن من الممكن لأي مفاوضات أن تبدأ إلا بعد تولي ديه كليرك لرئاسة

الدولة. واستؤنفت المفاوضات في عام ١٩٩٢ وكان ناجحة، وذلك بفضل جوي سلوفو Joe Solovo الذي اقترح مادة ختامية جعلت الاتفاق بين الأحزاب ممكنا، نصت على أن الأحزاب المتفاوضة قد اشترطت من أجل تكوين حكومة وحدة وطنية أن يتم الدعوة للانتخابات فورا. إن الدستور المؤقت الذي تم تبنيه احتوى على قائمة "مبادئ دستورية"، سوف تلعب دور الموجه لعملية تدوين الدستور النهائي الصادر عام ١٩٩٦. وفي أعقاب إعلان الدستور المؤقت شهدت جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤ أول انتخابات ديمقراطية حقيقية في إطار إقرار حق الانتخاب العام، أسفرت عن تكوين حكومة وحدة وطنية استحوذ فيها المؤتمر الوطني الأفريقي على الأغلبية وترأسها نيلسون مانديلا. وفي العامين التاليين كانت المفاوضات قد انتهت إلى صيغة نهائية للدستور، تقوم على "المبادئ الدستورية" التي احتواها الدستور المؤقت.

وخلال عملية إعداد الدستوريين المؤقت والدائم، نشبت خلافات عديدة بين الأحزاب المشاركة فيها، إلا أن تلك الخلافات كانت دائما قابلة للحل من خلال الرجوع إلى المعايير الموضوعية والمبادئ العامة. وسوف نجد في تبني بنود مشروع قانون الحقوق المختلف عليه ومثلها البنود المرتبطة بحقوق الملكية، وفي الاتفاق على حكومة الوحدة الوطنية، نماذج للمواقف التي تمكنت الأحزاب المتفاوضة من الوصول فيها إلى اتفاق من خلال الرجوع إلى المعايير الموضوعية. ومنذ بدء المفاوضات أظهرت حركة التحرر الوطني إصرارا شديدا على تصفية نظام الأبارتهيد، وعدم منحه أي فرصة للظهور من جديد تحت عباءة الحكم الديمقراطي الجديد، ومن هنا جاء رفضها لحق البيض في الاعتراض White Vito، وعلاوة على ذلك كان للدعم الدولي لمخطط تصفية نظام الفصل العنصري والعقوبات الدولية، التي فرضت على هذا النظام، دورا حاسما في تمكين الثورة الديمقراطية من تحقيق النجاح.

### ٣- الوضع الفلسطيني/الإسرائيلي

شهدت فلسطين خاصة والشرق الأوسط عامة صراعات عديدة على مدى تاريخهما، انبثقت من الأهمية الدينية والاستراتيجية والاقتصادية لهما. ويشكل الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي، الذي استمر متصلا لعقود عديدة حتى اليوم، امتدادا معاصرا

لتلك الصراعات المتكررة. وإذا كان ما أصبح يدعي اليوم بـ "المسألة الفلسطينية" قد مر بمراحل عديدة منذ بدايات القرن العشرين، فالأمر المؤكد أن مكوناتها الأساسية قد تغيرت من مرحلة إلى أخرى. ومنذ عام ١٩٤٨ على أقل تقدير كانت تلك المكونات الأساسية تشمل: حقوق اللاجئين الفلسطينيين وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

ترجع أصول القضية الفلسطينية إلى اتفاقية سايكس بيكو الموقعة عام ١٩١٦ بين بريطانيا وفرنسا، والتي نصت على أن فلسطين بعد سقوطها في أيدي الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى، يجب أن تخضع لحكم بريطانيا. وفي العام التالي على عام اتفاقية سايكس بيكو، أصدر اللورد بلفور وعده الشهير الذي وجهه إلى قادة يهود أوروبيين، الذي تعهدت بريطانيا فيه بالمساعدة على خلق وطن قومي لليهود في فلسطين. وعندما ننظر إلى نصوص وعد بلفور سنجدها تتعارض مع الوعد الذي قطعته بريطانيا على نفسها عام ١٥- ١٩١٦، والذي تعهدت فيه أمام الشريف حسين بمساعدة الأقاليم العربية الخاضعة لسلطة الإمبراطورية العثمانية ومن ضمنها فلسطين على تحقيق استقلالها، مقابل الدعم العربي لها خلال الحرب الأولى. وفي عام ١٩١٧ -أي نفس عام صدور وعد بلفور- احتلت بريطانيا فلسطين، وبعد ذلك بأعوام قليلة فرضت عصبة الأمم الانتداب على فلسطين.

شهد عقدا العشرينيات والثلاثينيات هجرة يهودية مكثفة إلى فلسطين، أدت إلى اضطرابات عديدة بين أهالي البلاد من الفلسطينيين العرب والمهاجرين اليهود الوافدين من أوروبا أساساً. ومع تصاعد الهجرة اليهودية، وظهور الآثار المدمرة للمخطط السياسي المرتبط بها على حقوق الفلسطينيين وآمالهم، أخذ الشك الفلسطيني في حقيقة أهداف المهاجرين في التصاعد مع مرور الأعوام.

وفي نوفمبر ١٩٤٧ أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتقسيم المناطق الفلسطينية الواقعة تحت الانتداب البريطاني إلى دولتين. دولة للعرب وأخرى لليهود، مع النص على خضوع القدس لنظام خاص. وبعد قرار الجمعية العامة قامت القوات البريطانية بالانسحاب من فلسطين، بينما كان العنف يتصاعد بين الفلسطينيين والمهاجرين اليهود. وكانت النتيجة المباشرة لهذا الانسحاب البريطاني هى الحرب

العربية- الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨، واحتلال الجماعات الإرهابية الصهيونية لما يقرب من ٨٠٪ من الأراضي الفلسطينية الخاضعة للانتداب، وتحويل ما يزيد عن نصف الشعب الفلسطيني -أو حوالي ٨٠٠,٠٠٠- إلى لاجئين. أما الـ ٢٠٪ الباقية من الأرض الفلسطينية فقد أضحت تحت سيطرة الدول العربية المجاورة، وذلك مع قيام القوات المصرية بالسيطرة على غزة والقوات الأردنية بالسيطرة على الضفة الغربية ومن ضمنها القدس الشرقية. ثم جاء عام ١٩٦٧ لتحتل إسرائيل تلك المناطق بدورها في حرب الأيام الستة، الأمر الذي أسفر عن تحويل حوالي ٢٨٠,٠٠٠ فلسطيني إلى لاجئين، وبعض هؤلاء وجد نفسه لاجئاً للمرة الثانية في حياته، ولقد اعتبر المجتمع الدولي الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، ومن ضمنها القدس الشرقية أراضي محتلة بالقوة العسكرية، وبالتالي محكومة بمواد تنظيمات لاهاي The Hegue Regulation لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة Forth Geneva Convention لعام ١٩٤٩ . كما أن امتداد الولاية السياسية الإسرائيلية إلى القدس الشرقية أعقاب احتلالها عام ١٩٦٧، وهو الإجراء الذي يعادل إلحاقها بإسرائيل، قد وُجه بالرفض من قبل القانون الدولي باعتباره إجراءً غير شرعي.

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ من أجل النضال لتحقيق الحقوق السياسية الشرعية للشعب الفلسطيني، ومن ضمنها بالضرورة الحق في تقرير المصير. وفي سعيهم لتحقيق حقوقهم القومية المشروعة، استخدم الفلسطينيون وسائل مختلفة منها المقاومة المسلحة. كما ناضلوا من أجل الحصول على دعم الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية في العديد من المناسبات، وهو ما يشهد عليه عدد القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن حول القضية الفلسطينية. ولقد كان الهدف الأصلي لمنظمة التحرير الذي سعت إلى تحقيقه بوصفه هدفها النهائي، هو تأسيس دولة علمانية غير عنصرية لكل الفلسطينيين، بمعزل عن معتقداتهم الدينية أو أصولهم. ومع التوقيع على إعلان المبادئ Declaration of Principales عام ١٩٩٣ تغير الموقف السابق، وأصبح الهدف المعلن الآن للقيادة الفلسطينية هو تأسيس دولة فلسطينية في منطقة غزة والضفة الغربية وتشمل القدس الشرقية.

وعلاوة على ما سبق غيرت منظمة التحرير من موقفها السابق تجاه العنف كوسيلة

لتحرير فلسطين، عندما أدركت في عقد الثمانينيات من القرن المنصرم أهمية الحل السياسي من خلال المفاوضات وضرورة النضال من أجله. وعلى الرغم من إظهار منظمة التحرير الفلسطينية لاستعدادها للدخول في مفاوضات مع إسرائيل، استمرت الأخيرة لسنوات طويلة ترفض الاعتراف بها بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي التفاوض معها. ومع نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١ أطلقت الولايات المتحدة مبادرة من أجل السلام في الشرق الأوسط، ارتكزت على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ وجاءت المبادرة الأمريكية في الوقت الذي كانت فيه الحرب الباردة تقترب من نقطة نهايتها، وبدء اضطلاع الولايات المتحدة بدور القوة العظمى الوحيدة في العالم. وأعلنت إحدى الجهات المعبرة عن السياسة الخارجية الأمريكية، أنه بمجرد حل أزمة الغزو العراقي للكويت، سوف تعمل الولايات المتحدة من أجل حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبالفعل ما إن انتهت حرب الخليج أدركت الولايات المتحدة أنها تواجه لحظة ملائمة لإطلاق مبادرتها للسلام، فبادرت ومعها روسيا بدعوة الدول العربية والفلسطينيين وإسرائيل للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، الذي انعقد في أكتوبر ١٩٩١ . وفي هذا المؤتمر انحصر التمثيل الفلسطيني في الوفد الفلسطيني الممثل لأهالي غزة والضفة الغربية، الذي حضر كجزء من الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك. وسبب ذلك كما هو معروف رفض حكومة الليكود الإسرائيلية لأي مشاركة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية.

وبمجرد انفضاض مؤتمر مدريد بدأت المفاوضات الثنائية في واشنطن (مباحثات واشنطن)، التي تفاوض فيها الإسرائيليون مع الجزء الفلسطيني من الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك. إلا أن مباحثات واشنطن التي دارت تحت مظلة مؤتمر مدريد انتهى أمرها إلى الفشل في الوصول إلى نتائج. وخلال تلك الفترة كان حزب العمل قد وصل إلى الحكم وتولى إسحاق رابين رئاسة الوزراء. وفي مواجهة فشل مباحثات واشنطن انتهت حكومة رابين إلى أن المفاوضين الفلسطينيين المشاركين في الوفد الأردني -، الفلسطيني المشترك، إما أنهم غير مفوضين سياسيا بسلطة اتخاذ القرارات، أو أنهم غير راغبين في تقديم التنازلات التي تعتبرها إسرائيل ضرورية من أجل نجاح المفاوضات، وانتهى هذا التفكير إلى نتيجة مؤداها أن المفاوضات لا يمكن

لها أن تحقق أي نتائج إيجابية، إلا إذا سلمت إسرائيل بضرورة التفاوض مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية. وكان هذا هو الأساس الذي انطلقت منه قناة أوسلو.

بدأت مفاوضات أوسلو السرية عام ١٩٩٢، وفي عام ١٩٩٣ أسفرت عن توقيع "إعلان المبادئ". استهدف الإعلان تحديد القواعد الحاكمة لعملية تفاوض مستمرة، لكنه احتوى أيضا على بنود خاصة بالترتيبات الانتقالية، إلا أن الإعلان نفسه لم يؤد إلى نهاية الاحتلال الإسرائيلي للتراب الفلسطيني، دعك من حل القضية الفلسطينية. ومنذ عام ١٩٩٣ جرت محاولات عديدة من أجل تحقيق الأهداف التي عبر عنها إعلان المبادئ، من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات تناولت ترتيبات مؤقتة، لكنها في نفس الوقت لم تقترب من قضايا الوضع النهائي. وفي الوقت الراهن يوجد عدد من المدن الفلسطينية، لا تمثل سوى قسم ضئيل من أراضي الضفة الغربية وغزة، تقع في نطاق الصلاحيات الأمنية والسياسية للسلطة الفلسطينية، بينما تتولى إسرائيل السيطرة على الحدود وفي يدها سلطات أمنية طاغية ضمن ما تمتلكه من سلطات أخرى.

ورغم أن الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي كانا قد افتتحا رسميا المفاوضات حول قضايا الوضع النهائي في الخامس من مايو ١٩٩٦، جاءت انتخابات ١٩٩٦ الإسرائيلية ببنيامين نيتنياهو رئيس حزب الليكود إلى سدة السلطة. وكنتيجة لتلك التحولات السياسية الإسرائيلية الداخلية توقفت مفاوضات قضايا الوضع النهائي، ولم تستأنف إلا في عام ١٩٩٩ بعد انتخاب حكومة حزب العمل الجديدة. وبمقتضى مذكرة التفاهم الموقعة في شرم الشيخ، تعهد الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني بالتوقيع على اتفاقية إطار Framework Aggreement في موعد أقصاه ١٣ مايو ٢٠٠٠، سوف تقوم بمهمة توجيه الجانبين للوصول إلى اتفاق حول قضايا الوضع النهائي في موعد لا يتجاوز ١٣ من سبتمبر ٢٠٠٠ . واستمرت المفاوضات وكان من ضمنها مفاوضات كامب ديفيد في صيف عام ٢٠٠٠، حتى انفجرت انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ أعقاب زيارة آرييل شارون الذي كان آنذاك زعيما لليكود إلى الحرم الشريف في القدس المحتلة. وفي ديسمبر ٢٠٠٠ ويناير ٢٠٠١، وقبل أسابيع قليلة من الانتخابات الإسرائيلية المقرر إجراؤها في فبراير ٢٠٠١، وبينما كانت الانتفاضة الفلسطينية مستمرة، أدار الطرفان مفاوضات حققت درجة من التقدم وإن لم يتمكنا من الوصول

إلى اتفاق حول أي من القضايا المطروحة للنقاش. ومنذ انتخاب آرييل شارون رئيسا لوزراء إسرائيل في فبراير ٢٠٠١ لم تستأنف المفاوضات.

## ٤- نتائج

يقترح أصحاب نظرية التفاوض المبدئى Principled Negotiation أن طرفي الصراع، لا يلجأون للتنازل عن مبادئهم من أجل الوصول إلى اتفاق، إلا أن هذا الموقف قد تعرض مؤخرا لنقد بالغ القوة. إن الحوار الذي دار في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على صفحات فصلية حقوق الإنسان Human Rights Quarterly بين كاتب مجهول وفيليس د. جاير Felice D.Gear والذي تناول دور المبدأ Princciple في مواجهة دور البراجماتية Pragmatism في عملية البحث عن السلام، يمثل من وجهة نظرنا جوهر الحوار في هذا الشأن. إلا أن كريستين بيل في كتابها الأخير حول "اتفاقيات السلام وحقوق الإنسان" Peace Agreements and Human Rights انتهت إلى نتيجة مؤداها أن اتفاقيات السلام تمتلك محتوى حقوقياً إنسانياً أكثر من المسلم به عادة. وهناك أيضا ما يدل على أنه في حالة التقدم باقتراح من جانب طرف ثالث محايد، فإن هذا الاقتراح يجري إدراكه من جانب طرفي النزاع بدرجة أقل من الشك بالمقارنة بالاقتراح الذي يقدمه أحد طرفي النزاع. وإذا استطاع طرف ثالث أن يستخدم معايير خارجية وموضوعية كأساس لاقتراحه المقدم، فإن حيادية هذا الطرف –وبالتالي مصداقيته– سوف تتدعم مما يؤدي إلى تسهيل الاتفاق.

ومنذ بدء مفاوضات جنوب أفريقيا أدركت الأطراف المتفاوضة مدى أهمية تقرير المصير في الصراع الدائر بينهم. ولقد أدرك كلا الطرفين المتفاوضين أهمية مصالح الطرف الآخر. إلا أننا من جهة أخرى لا ينبغي أن نبالغ في شأن هذا التقدير المتبادل للمصالح الخاصة. ذلك أن كل طرف منهما حاول أيضا في نفس الوقت، أن يحصل من الطرف الآخر على أكبر قدر من المكاسب. كما أن كل طرف لجأ إلى استخدام موارد قوة متنوعة ومن ضمنها استخدام العنف والتلاعب بموازين القوة في أوقات معينة من عملية التفاوض. وعلى سبيل المثال سنجد الحزب الوطني حاول ضمان عدم فقدان مجتمع البيض لكل ما حققه من مكاسب خلال فترة الأبارتهيد، إلا أن كلا الجانبين قد

أدرك في المقابل، أنه في ضوء الإفلاس الذي انتهى إليه نظام الأبارتهايد، وعدم شرعية النظام بكل مظاهره ويشمل هذا نظام البانتوستانات، يجب على عملية السلام أن تسفر عن نتائج "تقع في إطار المبادئ الديمقراطية المسلم بها عالميا"، حسب نص الكلمات التي استخدمها ديه كليرك نفسه. وقادت الجهود المرتكزة على الرؤى السابقة إلى الاتفاق عام ١٩٩٣ على الدستور المؤقت الذي سهل عملية التحول الديمقراطي. ومن أجل تهدئة مخاوف الأقلية البيضاء، احتوى الدستور المؤقت على بنود تنص على تقاسم السلطة Power Sharing وهى ممارسة تعرفها المجتمعات المنقسمة، لكنها في الوقت نفسه لا تدمر العملية الديمقراطية.

ومع تبني الدستور المؤقت دخلت جنوب أفريقيا بشكل حاسم في طريق ديمقراطية التعددية الحزبية. ومنذ هذا الوقت شهدت البلاد سلسلة من الانتخابات الديمقراطية، اختار الأهالي من خلالها أعضاء مجلس تشريعي ورئيسين للجمهورية. والحاصل أن هناك عملية تفاوض مبدئي، أو في كلمات أخرى: تفاوض ارتكز على المبادئ، قد أسفرت عن حل مبدئي لقضية تقرير المصير تمثل في دولة ديمقراطية واحدة ذات برلمان واحد وقوة أمن واحدة لكل شعب جنوب أفريقيا، ويتمتع داخلها الموطنون بحقوق متساوية. وهذا ليس سوى بعض من كل.

وعلى عكس خبرة الجنوب الأفريقي أصرت السلطات الإسرائيلية على عدم الاعتراف بحق تقرير المصير بوصفه إحدى القضايا الجوهرية في النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي. فلم يحظ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما يستحقه من معالجة في أي لحظة من مناقشات الطرفين للصيغة (أو الصيغ) التي يتعين أن توجه سير المفاوضات الدائرة بينهما. فقد فشل الطرفان في الإشارة إلى أو التعامل مع حق تقرير المصير، عندما كانت قواعد المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام قيد الصياغة. وعندما انتهى مآل المفاوضات إلى قناة أوسلو السرية، سنجد أن المفاوضات التي دارت في إطارها قد تجاهلت التعامل مع القضية في مرحلة صناعة صيغة المفاوضات، وظهر ذلك بوضوح في "إعلان المبادئ" الذي لم يحتو على حق تقرير المصير حتى ضمن القضايا المؤجلة للمفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي. والواقع أننا إذا بحثنا في أي اتفاقية من الاتفاقيات التي وقعت بين الطرفين حتى الآن، فلن نجد إشارة واحدة

صريحة إلى حق تقرير المصير.

ومن الصحيح أن بعض منظري التفاوض، اقترحوا ضرورة تأجيل القضايا الأكثر خطورة في النزاع إلى المراحل الأخيرة من عملية التفاوض، وأضافوا أن تنمية الثقة المتبادلة بين المتفاوضين سوف يساعدهم على حل مشاكل التفاوض الجوهرية بينهم. إلا أن هذه النصيحة لو تم اتباعها تنطوي على مخاطرة. فلو أن الأطراف المتفاوضة فشلت في الوصول إلى اتفاق حول القضايا الجوهرية، فإن العملية التفاوضية سوف تتوقف بغض النظر عن مقدار الثقة المتبادلة التي تمكنوا من تطويرها. وهذا هو بالضبط ما حدث في حالة المباحثات الفلسطينية الإسرائيلية. فلقد واجه المفاوض الإسرائيلي قرينه الفلسطيني بطريقة Take it or Leave it أي خذها أو اهجرها، والمعنى العملي المباشر لهذا التكتيك التفاوضي هو أن المفاوض الفلسطيني عليه أن يقبل العرض الإسرائيلي، فإذا لم يقبل المعروض عليه فإن ما تم التخطيط له والموافقة عليه بوصفه ترتيبات مؤقتة سوف يتحول إلى ترتيبات دائمة، وتفسير ذلك واضح: الرفض يعني هجر المفاوض الفلسطيني لها، وبالتالي توقفها، ومن ثم تحول الوضع المؤقت إلى وضع نهائي. وعندما نفحص موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك، وهو جنرال سابق في جيش الدفاع الإسرائيلي، سنجد أنه لم يكن يريد فقط الوصول إلى اتفاق مع الفلسطينيين، ولكنه كان يريد أيضا إقرارا مكتوبا بالهزيمة في صورة ما دعاه بـ "إعلان نهاية الصراع"، دونما أن يكون الصراع نفسه قد انتهى فعليا.

ولكن كيف كانت طبيعة العرض الذي قدمته إسرائيل؟ ولماذا لم يكن من الممكن قبوله؟ تنظر الحركة الصهيونية إلى إسرائيل بوصفها دولة يهودية أو دولة لليهود، وهو ما يعني على مستوى النظرية والتطبيق ممارسة الإقصاء Exclusion والتغريب والتمييز النظامي المقنن، ضد السكان الفلسطينيين العرب الذين ظلوا في فلسطين وأخضعوا للحكم الإسرائيلي. وقامت السلطات الإسرائيلية بسن تشريعات -لا تزال ملتزمة بتطبيقها حتى الآن- تشبه قوانين الأبارتهيد، تهدف ضمن ما تستهدف مصادرة أراضي الفلسطينيين من أجل حصر استخدامها بين اليهود. ولم يقتصر الأمر على قوانين مصادرة الأرض، فلقد سنت السلطات الإسرائيلية أيضا وطبقت قوانين منظمة للتنقل Pass Laws تشبه قوانين نظام الأبارتهيد، سعيا نحو إحكام سياسة فصل

السكان الفلسطينيين في كل الأراضي الفلسطينية. وفي ظل الاتفاقيات العديدة التي وقعها الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني، لم يتم فقط مراعاة الوضع السائد من قبل Status Quo Ante فيما يتعلق بسياسات الفصل والإقصاء، ولكن السلطات الإسرائيلية قامت أيضا بتصعيد عمليات مصادرة أراضي الفلسطينيين وتأسيس المستعمرات اليهودية وشق الطرق الجانبية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وهو ما يعني توسيع وترسيخ نظام البانتوستان في الأراضي الفلسطينية.

إن الاقتراح الإسرائيلي بتسوية سلمية دائمة سوف ينتج عنه أساسا تغيير حدود البانتوستانات الفلسطينية دون أن يغير طبيعتها، إذ سوف تظل تلك المناطق مناطق يسكنها جماعة واحدة من السكان (الفلسطينيون) خاضعة لحكم فئة أخرى (الإسرائيليون). الأمر الذي يعني أن القصور الذي شاب عملية السلام الفلسطيني/الإسرائيلي، كان هو التكريس الدولي والفلسطيني لوجود نظام البانتوستان تحت قناع تأسيس السلام. لقد رفض الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية مشروع "السلام الإسرائيلي، ولاحت في الأفق نذر أزمة ضخمة. وهكذا خابت آمال الجميع بوضع نهاية لسنوات الصراع. وفي أعقاب الزيارة الاستفزازية التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي الراهن آرييل شارون إلى الحرم الشريف في القدس المحتلة، انطلقت انتفاضة الأقصى لتتوقف معها المفاوضات، وهكذا انتهت لجنة ميتشل إلى نتيجة مؤداها أن سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل أساس الانتفاضة الراهنة.

ومع الرفض الفلسطيني للمقترحات الإسرائيلية، تحولت الترتيبات الانتقالية التي أسفرت عن إضفاء مزيد من المأسسة على البانتوستانات المخصصة للفلسطينيين، إلى أوضاع دائمة لحق تقرير مصير فلسطيني قد تقرر بالفعل وفقا للنمط الأبارتهيدي. وإذا أخذنا مؤتمر مدريد للسلام بوصفه نقطة بداية، سوف ننتهي إلى أن الوضع الراهن ليس سوى الحصيلة التي انتهت إليها عملية سلام استمرت عشر سنوات، انطلقت في مسيرتها ثم استمرت فيها دون أن تعتصم بمبادئ توجهها في أي مرحلة من مراحلها. وهكذا أفرزت عملية السلام المزيد والمزيد من هياكل الفصل العنصري.

ومع فشل عملية السلام (حتى الآن)، ومع اتجاه أطرف النزاع للبحث عن طريق

للخروج من الأزمة الراهنة، من حقنا أن نأمل أن تتعلم أطراف الصراع من خبرة مثال جنوب أفريقيا وصراعات وعمليات السلام الأخرى، وذلك عبر مساعدة طرف ثالث مستير. وأحد الدروس التي تقدمها لنا خبرة جنوب أفريقيا يشير إلى أن الأبارتهيد أو أي شكل آخر من أشكال الفصل، لا يمكن تبريره على أي أساس، حتى لو كان هذا الأساس هو الحفاظ على النظام أو تحقيق السلام. وتفيدنا الفلسفة أو الجانب الأخلاقي، التي نجدها في عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية بالمقارنة بفلسفة عمليات السلام الأفريقية الجنوبية، أن السياسات المعبرة عنها لا يمكن لها أن تسفر عن نظام قادر على البقاء لزمن طويل. الأمر الذي يعني أن المستقبل الفلسطيني لا يمكن بناؤه على غرار نموذج ماضي جنوب أفريقيا.

وفي أحيان كثيرة لا يمكن الاكتفاء بإلقاء كل مسئولية فشل عملية السلام في الوصول إلى اتفاق، على عاتق قيادة هذا الطرف أو ذاك. فعلى سبيل المثال يتضح لنا من فشل ايهود باراك في إعادة انتخابه رئيسا لوزراء إسرائيل في انتخابات فبراير ٢٠٠١، أن الجمهور الإسرائيلي لم يغير بعد مدركاته فيما يتعلق بالصراع. وبالفعل نجد باراك في أحد تصريحاته التي أدلى بها في أعقاب الانتخابات السابقة، وفي معرض دفاعه عن سياسة حكومته في تقديم عروض تجاوزت ما قدمه أي قائد إسرائيلي سابق عليه، يشير إلى أن الجمهور الإسرائيلي من المحتمل أنه "لم يصل بعد إلى درجة كافية من النضج، تؤهله لمواجهة الحقائق المؤلمة التي طرحناها عليه؟" والمفارقة ذات الدلالة والمدعمة لجوهر ملاحظتنا الأخيرة، أن تلك العروض التي رفضها الجمهور الإسرائيلي لا تزال عاجزة عن تحقيق الحقوق الشرعية للفلسطينيين.

وعلاوة على ما سبق يشدد منظرو عملية التفاوض على أهمية وجود من يدعونهم: المسهلين Facilitators أي وسطاء ليسوا من أطراف النزاع، لا يقومون فقط بتسهيل الاتصالات بين الطرفين المتصارعين دفعا للتفاوض، لكنهم أيضا يطرحون الأفكار ويحددون مواعيد نهائية للتفاوض وكثيرا ما يقدمون مكاسب حثا لطرف أو آخر على الموافقة على شروط معينة. والذي حدث في الشرق الأوسط أن الولايات المتحدة لم تُدرك بوصفها وسيطا أمينا تماما، كما أن تدخلها في الأزمة سواء من حيث الدرجة أو الوسائل أو الموارد التي تستخدمها، تعين بشكل واضح برؤيتها لمدى خدمة هذا التدخل

لمصالحها، أي: هل من شأن هذا التدخل أن يخدم المصالح الأمريكية أم لا؟ وكيف له أن يخدمها إذا كان بالفعل قادرا على خدمتها؟.

وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة طرفا من أطراف الصراع، بدلا من أن تكون وسيطاً "بلا مصالح ذاتية". ووجد الطرف الفلسطيني "المجرد من القوة" نفسه في مواجهة كل من المفاوضين الأمريكيين والإسرائيليين ومن خلفهم المصالح الأمريكية والإسرائيلية. ومع تورط الولايات المتحدة في الصراع والمفاوضات، وتحييد دور مجلس الأمن الواضح تماما في نص "خطابات الدعوة" التي وجهت إلى الأطراف المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام. اتضح تماما ضرورة وجود وسيط في عملية السلام، سواء كان شخصا أو هيئة سياسية، يمكنه أن يلعب دورا فعالا في عملية المفاوضات. وتصاعدت أهمية تلك الضرورة مع ظهور الحاجة لقيام هذا الوسيط المطلوب، بتقديم بعض المكاسب لهذا الطرف أو ذاك من طرفي الصراع، حتى يمكن لعملية السلام أن تستمر.

وما ذكرناه أعلاه لا يعني على الإطلاق أن الجهود الهادفة إلى حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي محكوم عليها بالفشل. والواقع أن ما نرغب في الإشارة إليه هو أن محاولات حل هذا الصراع أو غيره من الصراعات، يتعين أن تأخذ في اعتبارها دروس المخبرات القانونية الأخرى، علاوة على أحكام القانون الدولي والمعايير والمبادئ الموضوعية الأخرى. ولكي ننجح في تحقيق هذا الحل في الشرق الأوسط يتعين على إسرائيل أن تجد لنفسها شخصا قادرا على القيام بالدور الذي قام به ديه كليرك في جنوب أفريقيا. ولكن حتى هذا لن يكون أمرا كافيا. فليس القادة وحدهم هم المطالبون بتغيير رؤيتهم للصراع، بل يجب أن تغير الشعوب أيضاً من رؤيتها، وعلى الرغم من أن نظرية "شعوب الله" يمكن أن تنطبق إلى مدى معين على الوضع في جنوب أفريقيا والوضع الفلسطيني-الإسرائيلي، فإن نجاح عملية السلام في جنوب أفريقيا يبرهن على أنه حتى تلك الصراعات الأكثر استعصاء في العالم يمكن التفاوض من أجل إدارتها وحلها، بشرط استخدام المعايير الموضوعية المرتكزة على القانون الدولي.

في عام ١٩٧٧ ختم الأستاذ مورتون دويتش Morton Deutsch كتابه "حل الصراع" متسائلا: "أليس من الواضح، آخذين في اعتبارنا التفاوت والتدفق الشديد في القوة داخل الأمم وفيما بينها، أنه سوف يكون هناك ضغط مستمر من أجل التغيير

الاجتماعي؟ وأليس من الواضح أن عمليات التغيير الاجتماعي المتوقعة، سوف تكون ذات طبيعة فوضوية وذات تأثير مدمر، إلا إذا كان الماسكون بأعنة السلطة قادرين على تخفيض دفاعيتهم ومقاومتهم للتغيير في مكانتهم النسبية؟"

مع فشل الأطراف المتصارعة الضالعة في عملية السلام الفلسطيني- الإسرائيلي، في الاتفاق خلال مرحلة صناعة صيغة عملية السلام على المعايير الموضوعية الحاكمة للعملية، أضحت الجماعة الدولية ملزمة بالتدخل من أجل تفكيك هذا النظام الشبيه بنظام الأبارتهيد، حتى يمكن للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير مصيره. والحاصل: آن أوان التدخل الدولي.

# ٩

# تطور سياسة البانتوستانات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحتمية نظام الأبارتهيد الإسرائيلي

ساري حنفي *

* باحث فلسطيني، منظمة شمل، رام الله

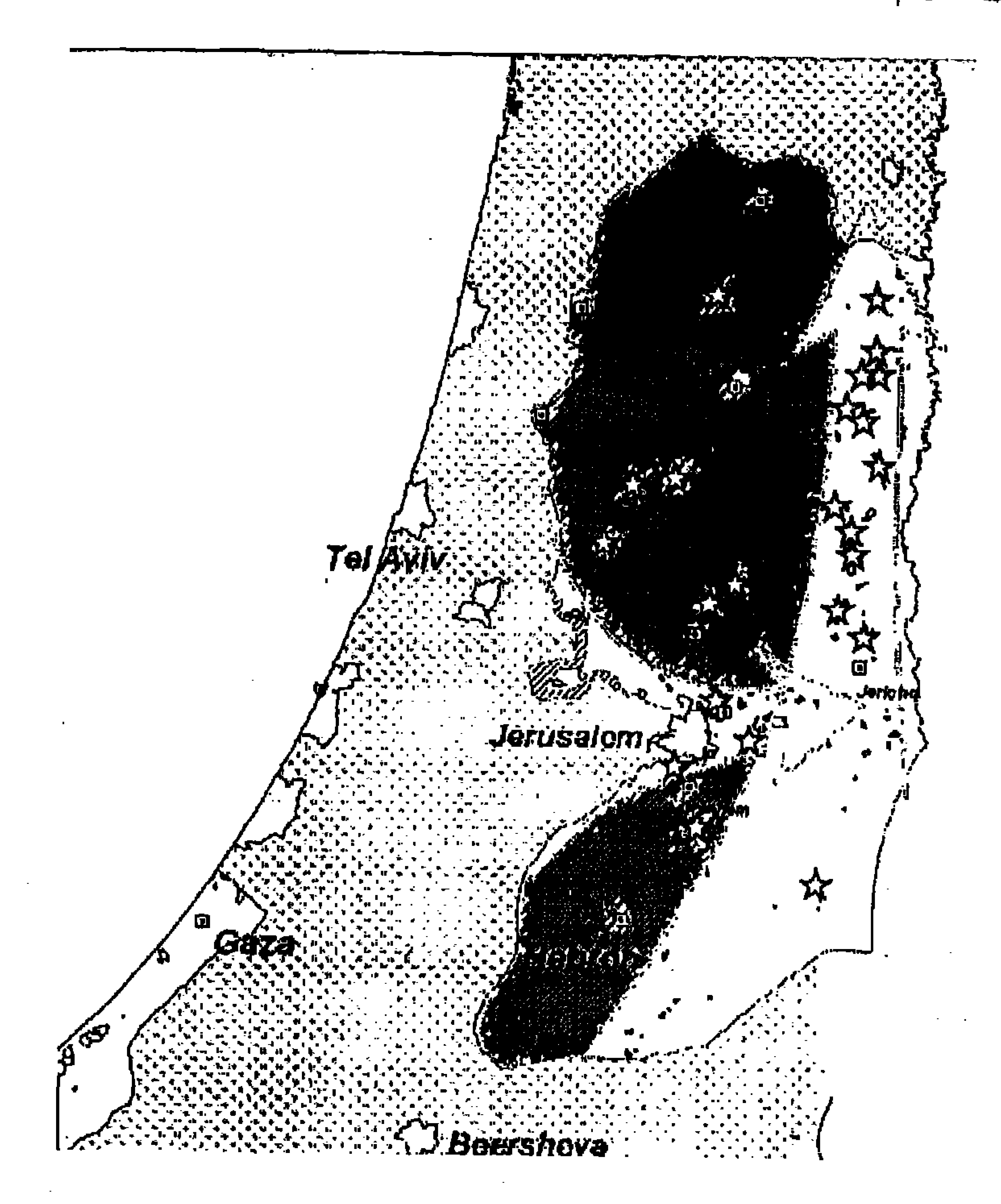
## تمهيد

أسفرت اتفاقية أوسلو الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين عن نتيجة محددة، ونقوم في الورقة التالية بالبرهنة على أن تلك النتيجة فيما يبدو تصعد من عملية فرض وتوطيد البانتوستانات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتخلق مناطق معزولة عن بعضها ذات طبيعة عنصرية تشبه نظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا وتقوم على افتراض مفاده أن وجود المستوطنات في الضفة الغربية سوف يجعل من المستحيل التخلي عن الأراضي المحتلة، وبالتالي يمنع ظهور أي إمكانية لتأسيس دولة فلسطينية مستقلة. ومنذ انطلاقة عملية السلام قامت السلطات الإسرائيلية بمضاعفة عدد المستوطنات من خلال مصادرة الأراضي الفلسطينية، وفي سياق هذا التوسع تضاعف عدد المستوطنين ثلاث مرات، بالمقارنة بعددهم قبل أوسلو. والهدف من تلك السياسة واضح: دعم وتوطيد نظام الأبارتهيد.

وفقا لما أورده الجغرافي الهولندي جون دي جونج Jon de Jong فإن ذات المحركات المذكورة أعلاه والدافعة لسياسات الاستيطان الإسرائيلية، يظهر فعلها أيضا في برامج التنمية والبنى التحتية المدعمة استراتيجيا للسياسات الاستيطانية. وبدون تلك المستوطنات لا يمكن لإسرائيل، أن تقف في طريق نقل فوري للسيادة إلى الفلسطينيين.

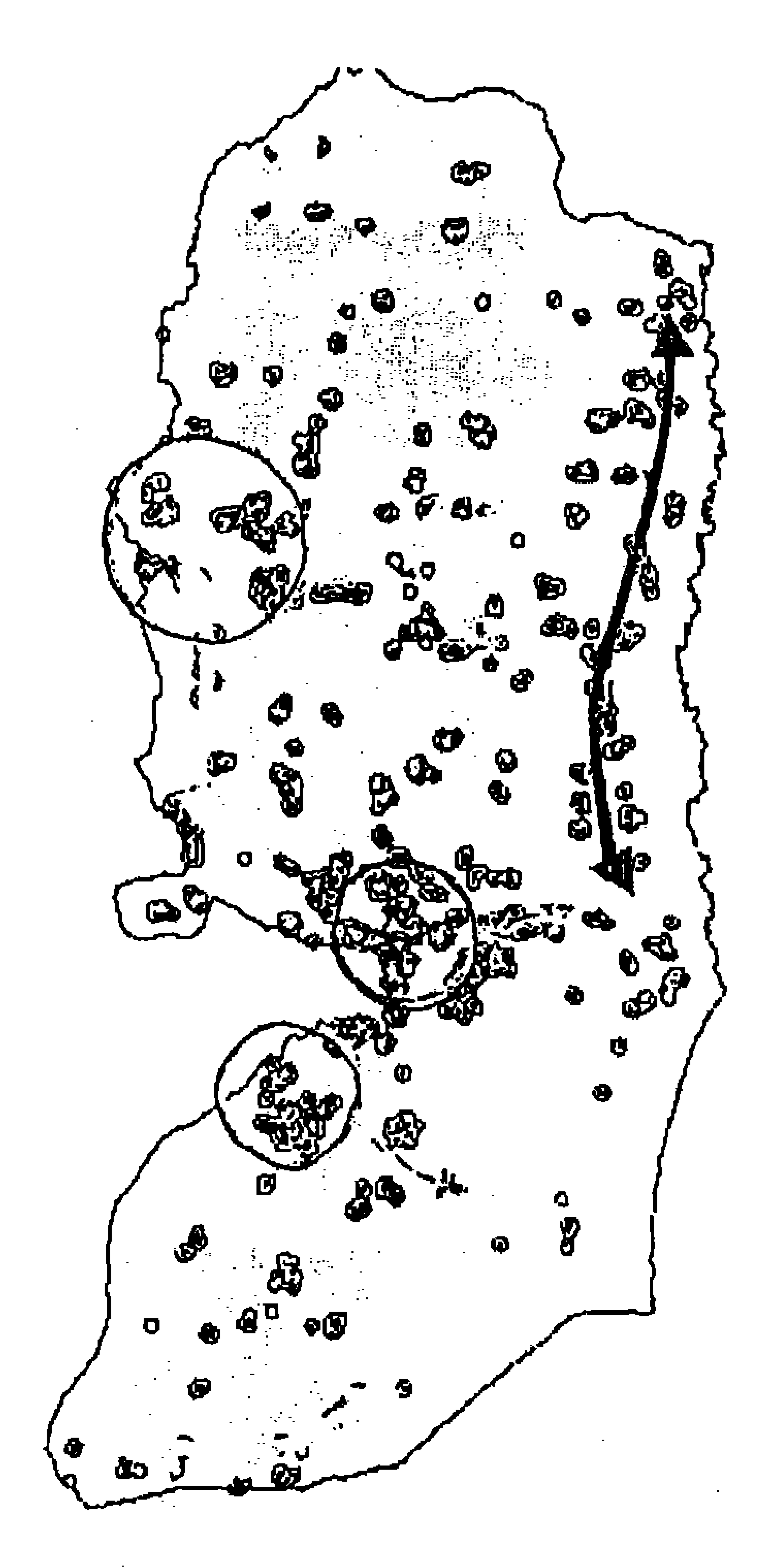
تكشف لنا الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي انطلقت في سبتمبر ٢٠٠٠ أن سياسة البانتوستانت كانت ذات تأثير حاسم، فيما يتعلق بتوطيد التطويق الإسرائيلي الكلي للمدن والقرى الفلسطينية من أجل تحويلها إلى مناطق معزولة عن بعضها البعض. ويؤكد بحثنا هذا على أن المنطق الذي ارتكزت عليه اتفاقيات أوسلو، أي منطق شعبين ودولتين، لا يساعد على إيقاف تكوّن نظام الأبارتهيد الإسرائيلي. والحل الأمثل هو دولة ثنائية القومية يعيش فيها الإسرائيليون والفلسطينيون بمختلف دياناتهم معيشة مشتركة. وإذا كان من الصعب تحقيق هذا في المدى الزمني القصير، فمن المهم أن نحتفظ بهذا الهدف بوصفه رؤية مستقبلية توجهنا، وأن نعمل على التخفيف من منطق الفصل السائد الموجود حاليا.

خريطة رقم١




خطة ألون
ما بين العام ١٩٦٧ حتى ١٩٧٥ تم تشييد المستوطنات حول القدس وفي وادي الأردن أما موجة الاستيطان في الضفة فكانت في السنوات ١٩٧٥ حتى ١٩٧٧ .
(المستوطنات يشار إليها بالنجوم)

خـــــريـطـة٢٦



**التهديدات الموجهة للتواصل الجغرافي للضفة الغربية**

- الفصل بين شرق الضفة الغربية وغربها.
- الشريط الأدنى يؤدي دور الحاجز.
- مستعمرات الحدود تحاول إعادة تحديد خط هدنة ١٩٤٨ .

خريطة ٣



المصدر: MOPIC

## نظرة عامة

يوجد حوالي ٣٥٢ منطقة واقعة تحت سيطرة إسرائيل في الضفة الغربية، وهى موزعة كما يلي:

| | |
|---|---|
| مستعمرة | ١٧٥ |
| قاعدة عسكرية | ٦١ |
| تسهيلات | ٤٥ |
| DCO | ٥ |
| مناطق صناعية | ٧ |
| مخافر أمامية | ٥٩ |

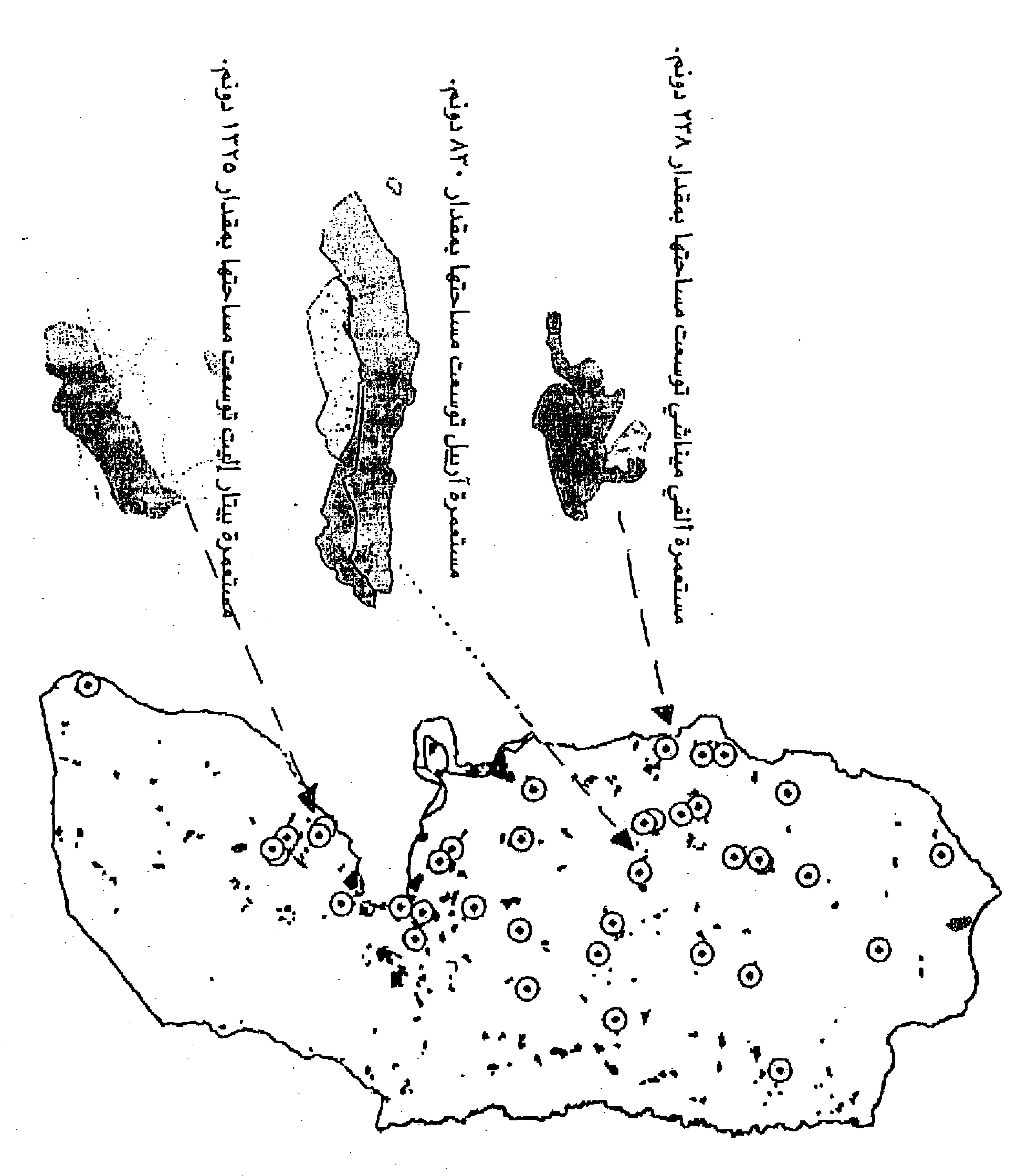
تشكل مناطق بناء المستعمرات الإسرائيلي ٢,٤٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية (الأرقام ترجع إلى عام ٢٠٠٠).

- مناطق سكنى الفلسطينيين تشغل ٩,٢٪ من مساحة الضفة الغربية.

المصدر: MOPIC

## التوسع في مساحة المستوطنات الإسرائيلية

- بصفة عامة توسعت مساحة أغلب المستوطنات منذ أوسلو ١٩٩٤ .
- المستوطنات المشار إليها بهذه العلامة توسعت جميعها بما يزيد عن مائة دونم لكل منها.

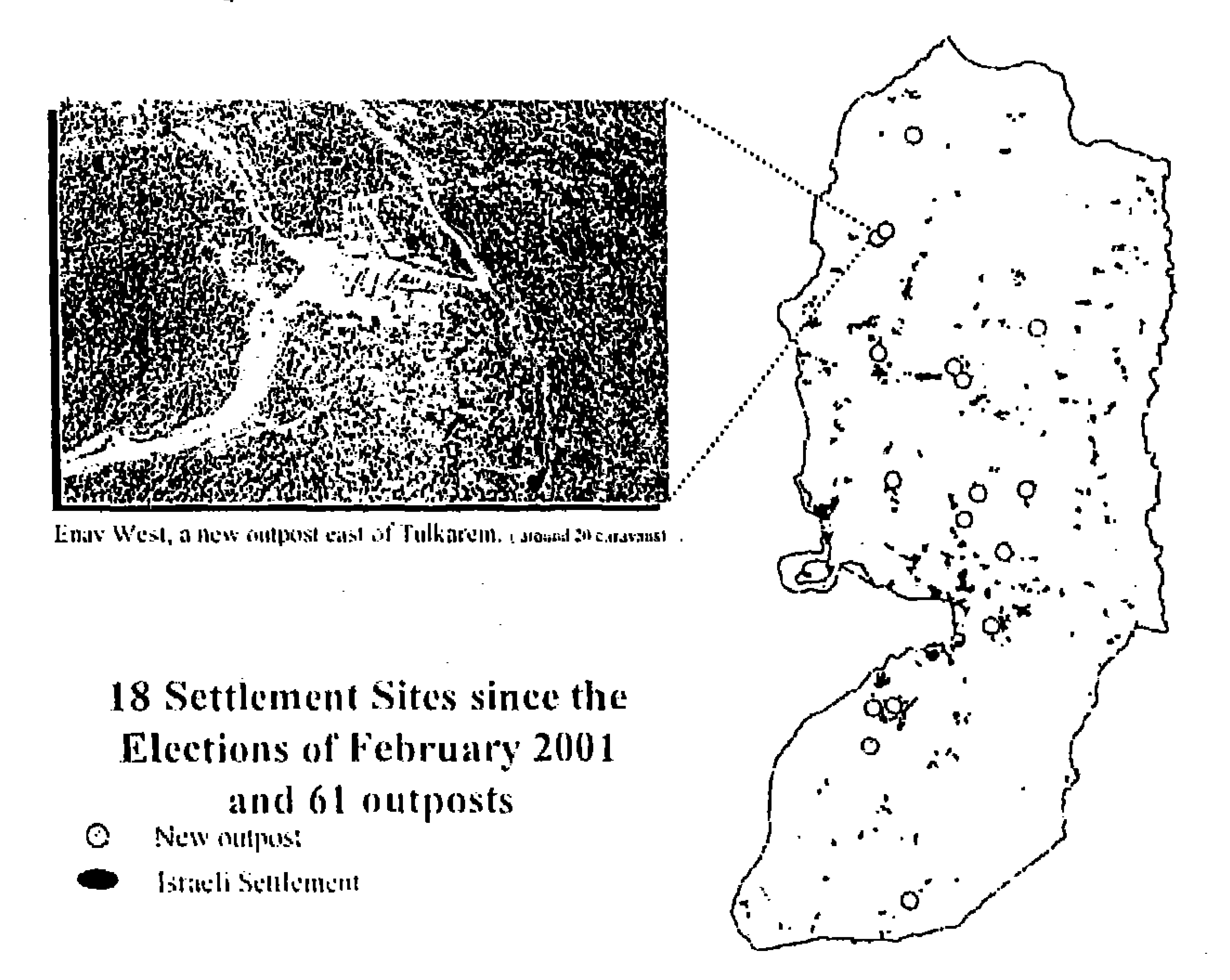



المصدر: MOPIC

**خريطة ٤**

إيناف وست: مخفر أمامي جديد يقع شرق طولكرم

(يتكون من حوالي ٢٠ عربة متنقلة)



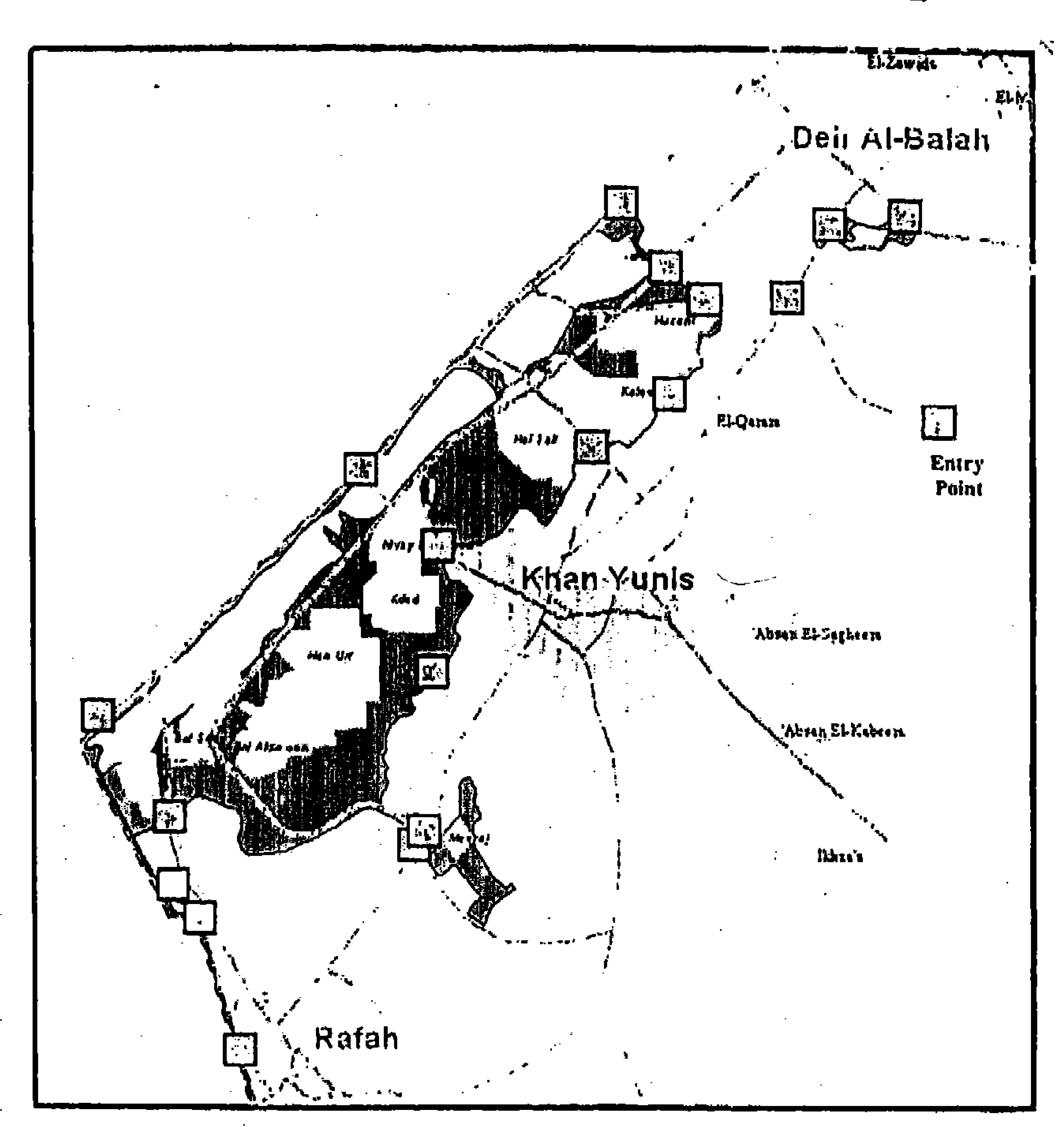

المصدر: MOPIC

**مواقع ١٨ مستوطنة و٦١ مخفرا أماميا تأسست منذ فبراير ٢٠٠١**

o مخفر أمامي جديد

⬬ مستوطنة إسرائيلية

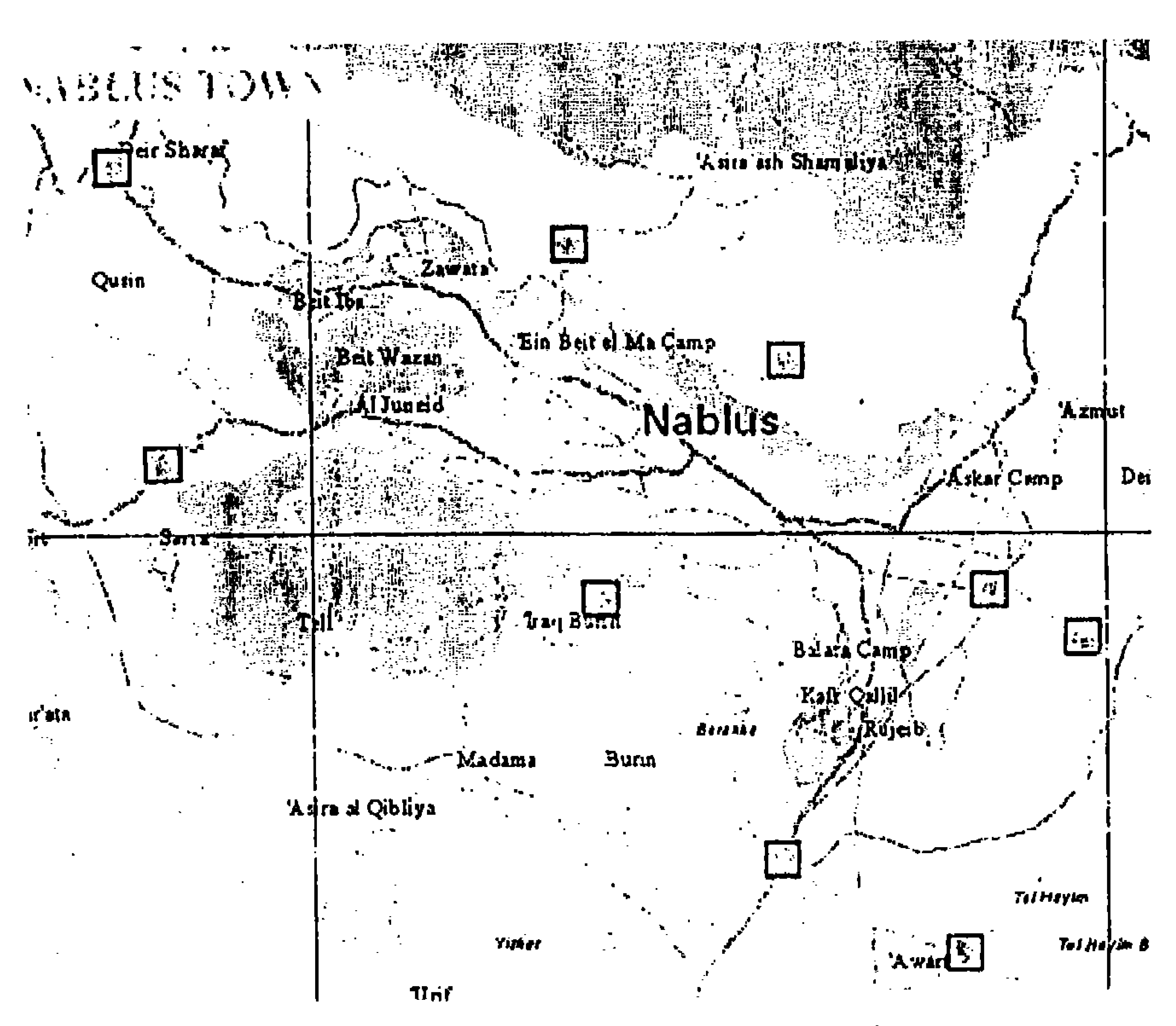
خـــــــــريـطـة ٦




المصدر: MOPIC

## مفتاح الخريطة

- مناطق سكن فلسطينية
- منطقة صفراء (تحت السيطرة الإسرائيلية).
- منطقة عسكرية (تحت السيطرة الإسرائيلية).
- مستوطنة إسرائيلية.
- حواجز تفتيش إسرائيلية.

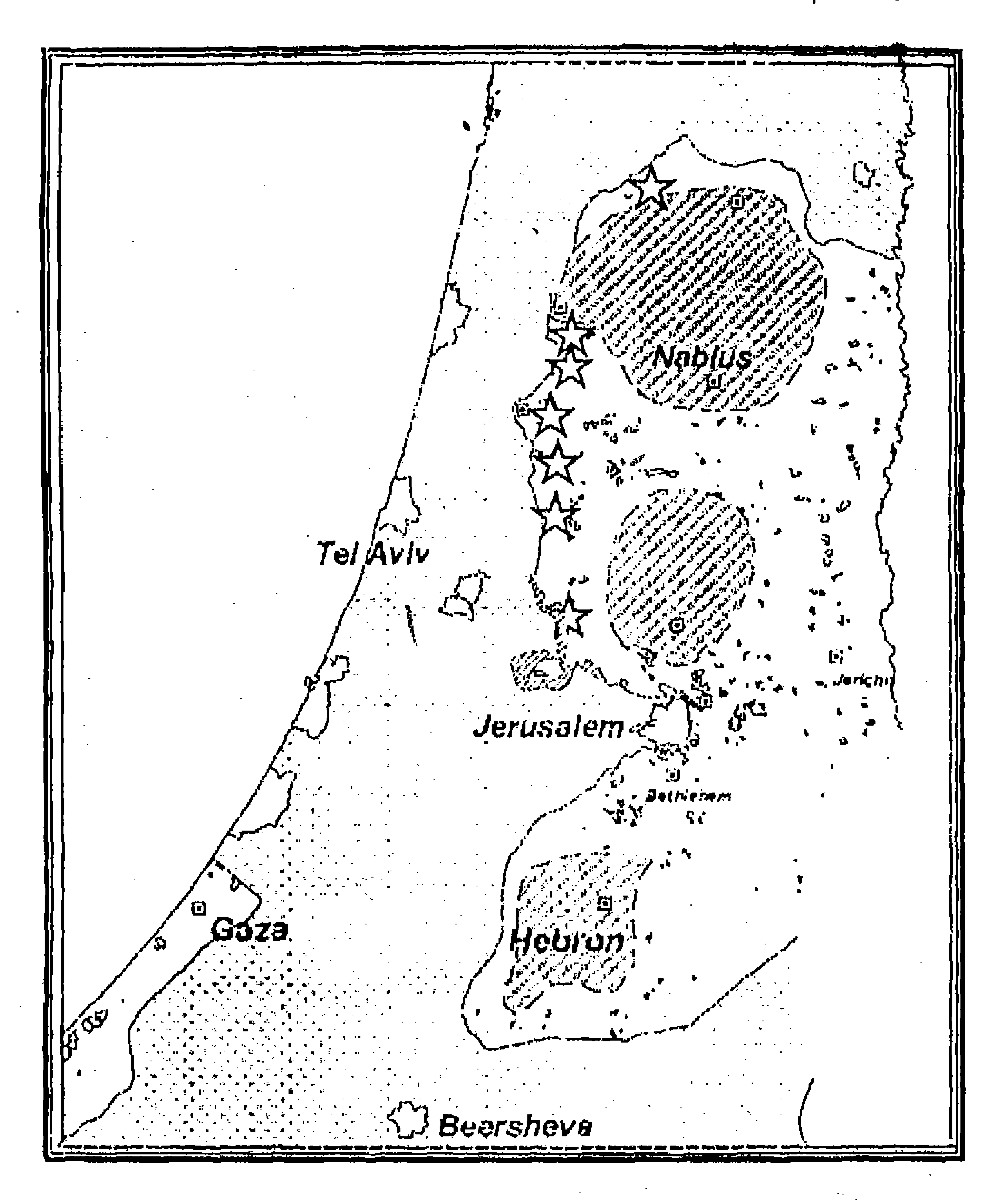



## سيطرة إسرائيل المحكمة على الشعب الفلسطيني

مفتاح الخريطة

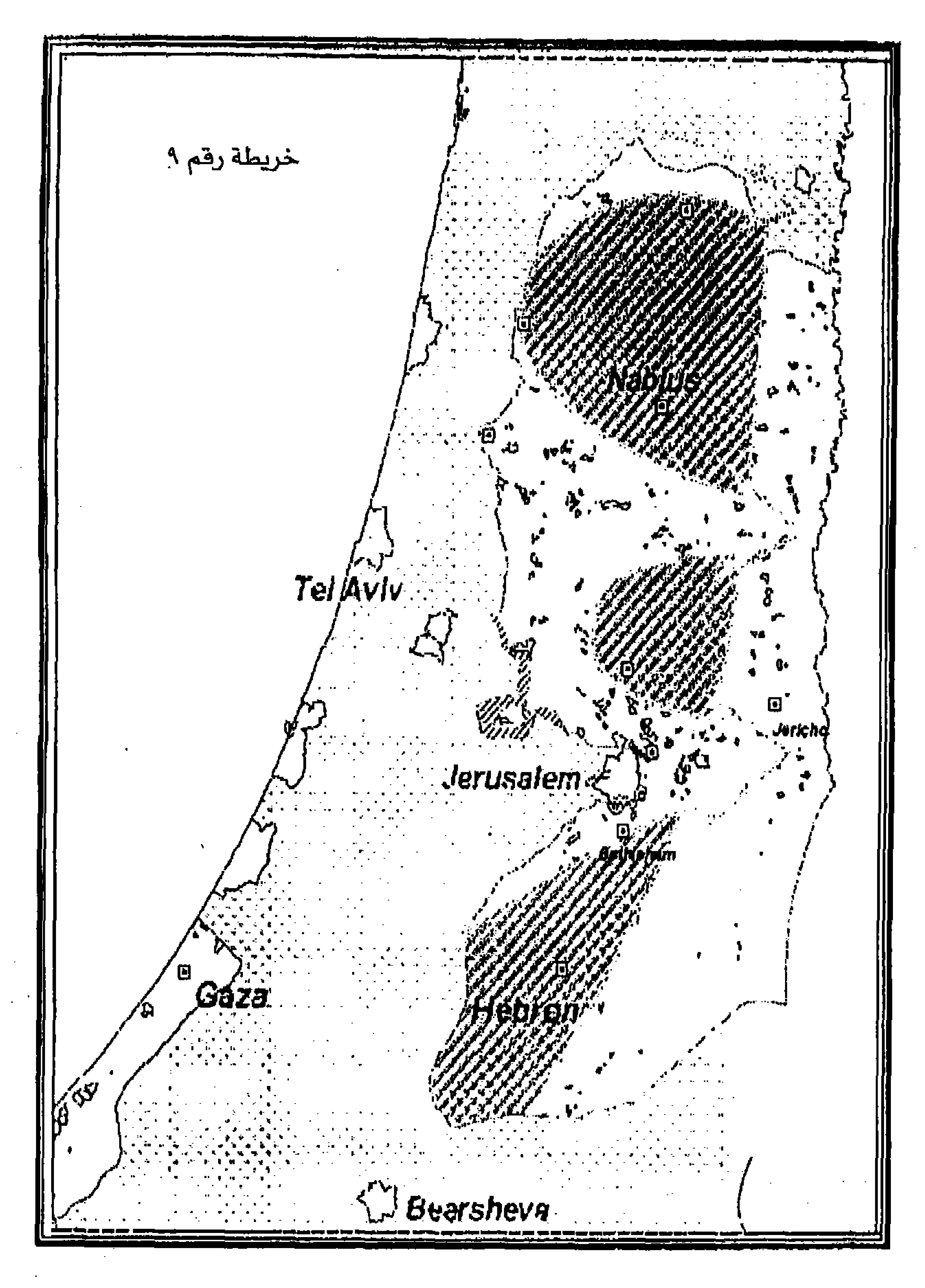
- مناطق سكن فلسطينية.
- المنطقة أ
- المنطقة ب
- مستوطنات إسرائيلية.
- حواجز تفتيش إسرائيلية

خريطة رقم ٨




**النجوم السبعة**

المستوطنات الحدودية، للاستيلاء على مساحات أكبر من الضفة ولتقسيم الضفة إلى الكانتونات الثلاثة




في الثمانينيات تم التركيز على الاستيطان لتدعيم محور القدس شرقا ولتدعيم محور "عبر السامرة" جنوب نابلس

# إعلان القاهرة
# لمناهضة العنصرية

بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وتحت شعار "معا من أجل القضاء على آخر النظم العنصرية"، وفي إطار التحضير للمؤتمر العالمي ضد العنصرية المزمع عقده بدربان في جنوب أفريقيا من ٢٨/ ٨ إلى ٧/٩/ ٢٠٠١، انعقد بالقاهرة المؤتمر العربي الإقليمي لمكافحة العنصرية، وذلك في الفترة من ١٩-٢٢ يوليو ٢٠٠١ بمشاركة ممثلي ٦٥ من المنظمات غير الحكومية العربية والدولية والأفريقية والآسيوية.

وبعد الاطلاع على الإعلانات الصادرة عن المؤتمرات الدولية الثلاثة لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، والتي نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في الدار البيضاء (١٩٩٩) والقاهرة (٢٠٠٠) والرباط (٢٠٠١)، وبعد استعراض الجهود التحضيرية الدولية، والإقليمية، ووثائق الاجتماعات التحضيرية السابقة، وبخاصة إعلان عمان الصادر عن المنظمات العربية في آسيا في شباط (فبراير) ٢٠٠١ .

وبعد مناقشات مسهبة للجهود العالمية لمكافحة كافة أشكال التمييز العنصري والتعصب وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ، ودراسة العقبات التي ما تزال تقف عائقا أمام استئصال العنصرية والخلاص من جميع أشكال التمييز، وبعد مداولات مكثفة حول هذه القضايا في العالم العربي، قرر المؤتمر إصدار الإعلان التالي باسم "إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية"، انسجاما مع المرجعية العالمية لحقوق الإنسان.

### القسم الأول: مصادر العنصرية وأسبابها ومظاهرها

يعتبر الاستعمار والفقر والسياسات الاقتصادية الجديدة في ظل هيمنة نظام القطب الواحد، مصدرا أساسيا للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. كما أن العولمة بما انطوت عليه من تنميط العالم على قاعدة تقديس نظام السوق، وحرية حركة رأس المال، وما اقترن بها من اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، خصوصا في ظل تعاظم دور الثورة التقنية، وثورة الاتصال والمعلومات، قد أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والمديونية، وعطلّ جهود التنمية وفاقم من تردي أوضاع بلدان الجنوب في ظل عدم المساواة بين حرية حركة رؤوس الأموال والسلع من ناحية، وحركة القوى العاملة من ناحية أخرى، كما ساهم في انتهاكات جديدة لحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

ورغم الجهود الدولية التي توجت بمساعي الأمم المتحدة، وما أنجزته في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري، إلا أن عقد التسعينيات، قد شهد تهميشا ملحوظا لدورها في الشئون الدولية، لصالح القوى الدولية المتنفذة مشتركة أو من خلال الإرادة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي ألحق بها أضراراً فادحة، أصاب بالشلل في كثير من المناسبات آليات الشرعية الدولية، أو أدى إلى توظيفها بشكل سياسي وفقا لمعايير مزدوجة وبطريقة انتقائية- لتحقيق مصالح الدول المتسّيدة.

إن تمتع الدول العظمى بامتياز حق النقض في مجلس الأمن، يعد في حد ذاته مظهرا صارخا للتمييز، ويضع علامات استفهام كبرى حول حدود صدقية جهود الهيئة الدولية من أجل وضع حد لظواهر التمييز في عالمنا المعاصر.

إن التقاعس في إدخال إصلاحات جوهرية من أجل دمقرطة الأمم المتحدة، والحد من سطوة الدول المتنفذة، يشكل عقبة كبرى ليس فقط أمام الآليات الدولية لمكافحة العنصرية وأشكال التمييز والتعصب كافة، بل أيضا أمام مجمل آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

ومن منطلق حقوق الإنسان؛ فإن شعوبنا تستشعر ظلما كبيرا من أن المبادئ والأهداف التي قامت عليها الأمم المتحدة، لتعزيز حقوق الإنسان، وإرساء دعائم

المساواة بين الأمم والأفراد، ومحاربة العنصرية والتمييز، لا يتم الاسترشاد بها على وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بدولة إسرائيل، وجرائم التطهير العرقي التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني. فعلى مدى ٥٣ عاما من إنشائها عجز المجتمع الدولي عن مساءلة إسرائيل على جرائمها، وعلى مدى ٣٤ عاما عجز المجتمع الدولي عن إلزامها بقراراته التي توجب عليها الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

وثمة عقبات وكوابح داخلية وخارجية أخرى تحول دون تصفية العنصرية كظاهرة بغيضة تعود إلى الماضي. فعلى الرغم من القيم الإيجابية في كل الثقافات المعاصرة، إلا أنه ثمة موروثات في هذه الثقافات تشجع على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وعلى وجه الخصوص التمييز ضد النساء، والأطفال والأقليات وغيرها.

كما أن غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان وهشاشة مبدأ المواطنة وضعف البنى القانونية واستبداد الدولة الوطنية، يمثل مصدرا كابحا لتصفية العنصرية. ولا يقتصر الأمر على البلدان النامية بل يمتد إلى العديد من المجتمعات المتطورة، التي تشهد ظاهرة تفشي كراهية الأجانب، وبخاصة "الإسلاموفوبيا" وكراهية العرب والآسيويين والسود والروما داخل المجتمعات الغربية.

وتزداد الصورة قتامة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاحتلال الأجنبي، وما اقترفه من جرائم إبادة للشعوب والسكان الأصليين، بما أضفاه من طابع مؤسسي على التمييز العنصري، مثلما حدث في الاستعمار الاستيطاني في جنوب أفريقيا الذي دام قرنين ونيفاً من الزمان. وفي مسلك الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الإسرائيلي. كما ينعكس أيضا في تفاقم مشكلات اللاجئين والمهجرين والعمالة المهاجرة، ليصبح بذلك العمال المهاجرون وخاصة المهاجرات ضحايا أنساق اقتصادية واجتماعية طاردة، وأطراف في أنساق اجتماعية وثقافية معادية لهم، على أساس من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد بحقوق النساء على الصعيدين الدولي والوطني، فإن الفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للنساء، وما يرتبط بذلك من

ظواهر، مثل العنف الأسري والاستغلال الجنسي للنساء، ما زالت تتفاقم وتهدد منظومة حقوق الإنسان بشكل عام.

**وفي هذا الإطار يؤكد المؤتمر على ما يأتي:**

١- دعم النضال من أجل إحداث إصلاحات جوهرية في النظام الدولي؛ بحيث تصبح منظومة الأمم المتحدة أكثر تمثيلا لشعوب العالم، وأكثر فعالية في التعبير عن المصالح والمسؤوليات المشتركة للبشرية.

مملخ التضامن بين شعوب العالم والعمل معا من أجل تعزيز التنمية والقضاء على الفقر واحترام التنوع الثقافي، وضمان حق تقرير المصير للشعوب المحرومة، والتصدي لدعوات الكراهية العنصرية والتطرف والعنف والتمييز النوعي.

٣-ضرورة تعزيز الوعي بأهمية الترابط بين مصائر الشعوب والمصلحة المشتركة للبشرية في التنمية، واحترام حقوق الإنسان وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

٤- إدانة كل أشكال الدعاية والممارسات العنصرية التي تشكل موجات متصاعدة من العداء للعرب والملونين والسود والعمالة المهاجرة والسكان الأصليين، وإدانة كل صنوف الممارسات غير الإنسانية التي تتعرض لها بعض الفئات الاجتماعية في العالم.

وينظر المؤتمر ببالغ القلق إلى ممارسات التمييز العرقي المنهجي، الذي يتعرض له الروما والغجر، في العديد من بلدان العالم، وكذلك ما يتعرضون له من انتهاكات لحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وندعو المؤتمر العالمي ضد العنصرية لإقرار وتبني حقوق هذه الفئات، كما ندعو الحكومات والهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني إلى العمل على احترام حقوق هذه الفئات، ووقف جميع الانتهاكات التي يتعرضون لها.

كما يعرب المؤتمر عن مساندته للجماعات والمنظمات المدافعة عن حقوق الداليت وطوائف المنبوذين في الهند، والذي يعتبر التمييز ضدهم شكلاً جديداً من الأبارتيد، ويدين المؤتمر ما يتعرضون له من ممارسات نبذ وتمييز في جميع المجالات، بما في ذلك التعليم والصحة والتوظيف والملكية، وندعو المؤتمر العالمي ضد العنصرية إلى تبني مطالب المدافعين عن حقوق الداليت الأساسية، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، واتخاذ التدابير اللازمة لإعمالها في الواقع وخاصة حقوق النساء

والأطفال.

٥- دعوة جميع مناضلي حقوق الإنسان والمنظمات العالمية، للتصدي لمخاطر التوظيف النفعي والانتقائي لمبادئ حقوق الإنسان لصالح الدول الكبرى.

٦- دعوة مجلس الأمن لمراجعة نظام العقوبات الدولية وأساليب تطبيقها. وقد أثبتت تجربة حصار الشعب العراقي -التي دامت نحو ١١ عاما، والتي ينبغي أن تنتهي فورا ودون قيد أو شرط- حجم الكارثة التي تعرض لها والتي تقترب من الإبادة الجماعية، إذ لا يمكن لأي اعتبار أن يسمو على الاعتبارات الإنسانية.

٧-ضرورة انسحاب إسرائيل الفوري من الأراضي السورية المحتلة في الجولان، ومزارع شبعا بالجنوب اللبناني طبقا لقرارات مجلس الأمن.

٨- ضرورة أن تراعي الدول المستقبلة للمساعدات، في علاقتها بالمجتمع الدولي ومؤسسات التمويل الدولية، عدم الموافقة على شروط المقرضين أو المانحين، إذا ما تعارضت مع حقوق المواطنين الأساسية، أو كان لها تأثير سلبي عليها. وينبغي على الدول والمؤسسات المانحة عدم فرض أي شروط أو سياسات تتناقض مع معايير حقوق الإنسان، أو تؤدي لخلق بيئة مواتية لانتهاكها في الدول المتلقية للقروض والمنح.

٩- دعوة الدول الصناعية الكبرى للكف عن التعامل مع بلدان الجنوب باعتبارها سلة للنفايات النووية والملوثة للبيئة.

١٠- التزام الدول الاستعمارية السابقة بمساعدة الدول النامية تعويضا عن فترة الاستغلال الاستعماري، وهى مدعوة أيضا للاعتذار وتعويض الشعوب الأفريقية عن ممارسات الرق التي استشرت خلال الحقبة الاستعمارية.

١١- احترام التعددية الثقافية والدينية. إن الخصوصية الثقافية التي ينبغي الاحتفاء بها هى تلك التي ترسخ شعور المواطنين بالكرامة والمساواة، وبما يؤدي إلى رفد وتعزيز المعايير العالمية، وليس الانتقاص منها.

١٢- دعوة المفكرين والكتاب والفقهاء في العالم العربي، إلى العمل على بحث وتأصيل جذور حقوق الإنسان في الثقافة العربية-الإسلامية والاجتهاد لإبراز مساهمة الحضارة الإسلامية في إرساء قيم حقوق الإنسان، من أجل تعزيز التفاعل الحضاري والتواصل الثقافي للحضارات والثقافات المختلفة، على أساس المشترك الإنساني

والتعايش والحوار، وليس الصدام والصراع على غرار بعض المقولات الذائعة حول صراع الحضارات وحتمية الصدام بين الإسلام والغرب.

١٣- إيلاء اهتمام خاص بالتربية على قيم المساواة والتسامح وحقوق الإنسان، وتطوير برامج التعليم وتخصيبها بقيم حقوق الإنسان وتنقيتها من أية مفاهيم من شأنها أن تكرس التمييز والتعصب.

١٤- إلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء واعتبار حقوقهن جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية.

١٥- ضرورة أن تتبنى حكومات دول العالم سياسات اجتماعية وثقافية فعالة من أجل إدماج الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة الاجتماعية الثقافية، بالنظر إلى استمرار تهميش هذه الفئات على كافة المستويات.

١٦- تطوير تشريعات وقوانين الصحافة لضمان حرية الرأي والتعبير، وتعزيز مساهمة الإعلام في نشر مبادئ حقوق الإنسان ومحاربة العنصرية والتمييز العنصري.

١٧- تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في نشر ثقافة حقوق الإنسان ورفع جميع القيود على أنشطتها، وتشجيع بناء مزيد من الشبكات الإقليمية والدولية المتخصصة في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

## القسم الثاني: العالم العربي وقضايا العنصرية والتمييز العنصري

### أوضاع القوميات والأقليات في العالم العربي:

إن إخفاق الحكومات العربية في حل مشكلات التمييز بالنسبة للأقليات القومية والعرقية والإثنية واللغوية والثقافية والدينية والمذهبية وغيرها، وما ترسخ في ظلها من اختلالات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتنموية بين السكان داخل البلد الواحد، قد فتح الباب لانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وأدى إلى تفجر أعمال العنف الداخلي والحروب والنزاعات الأهلية، وألحق أضرارا بالغة بالحق في التنمية والسلام، وساعد على تنامي نزعات العداء والكراهية.

ويؤكد المؤتمر في هذا الإطار على ما يلي:

١- احترام حقوق الإنسان وفي مقدمتها المساواة التامة والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة. إن الإقرار بالتعددية السياسية والثقافية والعرقية والدينية وغيرها، ينبغي أن يكون مدخلا مناسبا لمعالجة هذه القضايا.

٢- الإدانة الكاملة لجميع أعمال القهر والطغيان وشن الحروب ضد بعض الأقليات في العالم العربي، وبخاصة أعمال الإبادة الجماعية والتهجير القسري والاسترقاق، باعتبارها تشكل جرائم ضد الإنسانية، وشجب السياسات والممارسات التي تقوم على الإقصاء من المشاركة السياسية على أسس طائفية أو دينية أو عرقية، وإدانة جميع صور الدعاية والتحريض التي تقوم على التعصب والاستعلاء الديني والقومي وغيرها.

٣- دعم نضال الأقليات من أجل نيل حقوقها المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الأقليات.

٤- دعوة الحكومات العربية للالتزام بمراعاة التوازن في توجيه مواردها إلى مختلف أقاليم الدولة وتكويناتها السكانية، بصرف النظر عن حجم مواردها المتاحة، باعتبار ذلك شرطا أساسيا للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية، يساعد غيابه على خلق بيئة مواتية للتطرف والتعصب والعنف.

٥- ضرورة تعزيز الجهود من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان، واحترام الآخر والتعايش معه، وتشجيع ثقافة الحوار والتبادل الثقافي، والتفاعل الحضاري بين الأقوام والإثنيات المختلفة، على أساس احترام الخصوصيات الثقافية للأمم والشعوب، وتكاملها في أبعادها الإنسانية. وإيلاء اهتمام خاص لوضع النساء اللاتي يتعرضن لتمييز مزدوج بسبب انتمائهن إلى الأقليات من ناحية، ولكونهن نساء من ناحية أخرى.

٦- توفير متطلبات هيئات المجتمع المدني ومؤسساته، لتسهم في تطوير البنى المجتمعية ومؤسسات الدولة، باتجاه تجاوز جميع أشكال التمييز الطائفي والعصبيات الطائفية، مع التأكيد على حماية حق الانتماء الديني والمذهبي واحترام المعتقد وحرية أداء الشعائر الدينية.

٧- ضرورة تعزيز العلاقات العربية- الكردية، على أساس من الاحترام المتبادل واحترام الحقوق الجماعية للشعب الكردي، وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره واختيار مستقبله السياسي. ووضع حد لمظاهر التمييز والاضطهاد التي يتعرض لها الشعب

الكردي في أماكن وجوده المتعددة، والدعوة لعقد مؤتمر دولي إقليمي من أجل التوصل لحلول عادلة للقضية الكردية على أساس من تمكين الشعب الكردي من نيل حقوقه القومية، في ضوء قواعد القانون الدولي وعلى أساس من المساواة وحق المواطنة واحترام حقوق الإنسان.

٨- السعي لوضع حد نهائي لمآسي الحرب الأهلية والنزاعات ذات الطابع الإثني في السودان وجميع مظاهر الاسترقاق والخطف وانتهاكات حقوق الإنسان، وإعادة الديمقراطية والسلام، وتمكين مواطني جنوب السودان من حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم وضمان حقوق المشاركة المتساوية في إدارة شئون البلاد.

٩- ضرورة الاعتراف بمشكلة عديمي الجنسية أو ما يسمون بالبدون في بلدان الخليج خاصة، بما تنطوي عليه من إنكار لحق أصيل من حقوق الإنسان، وما ترتبه من إهدار لحقوق المواطنة. ودعوة حكومات البلدان المعنية، بمنح الجنسية لهم، ومعالجة مشكلة المهجرين العراقيين، بإعادتهم إلى بلدهم، ومنحهم حقوقهم كاملة.

١٠- ضرورة الاعتراف بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية في بلدان المغرب العربي، واعتبارها أحد مكونات الثقافة الوطنية، على أساس من المساواة وحق المواطنة واحترام حقوق الإنسان والشراكة في الوطن.

١١- ضرورة اتخاذ سياسات إيجابية تجاه بعض الفئات العرقية المهمشة، مثل فئة "الأخدام" باليمن، من أجل إزالة أسباب الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي القائم على الموروث الثقافي، وتحسين أوضاعهم وإدماجهم في المجتمع كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات.

**التمييز ضد النساء:**

رغم اتجاه معظم الدساتير العربية للإقرار بالمساواة وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس، إلا أن هوة واسعة ما تزال تفصل بين الواقع المعاش لغالبية النساء، وبين والاعتراف بكون حقوق النساء جزءا أصيلا ولا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان العالمية. فما يقرب من نصف الدول العربية لم تصدق بعد على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والدول التي صادقت عليها وضعت من التحفظات ما

يتناقض مع جوهرها.

ويفاقم الأمر، ازدهار التيارات المحافظة التي تتبنى أكثر التفسيرات الفقهية تزمتا تجاه المرأة، وتكرس نمطا من الثقافة يقوم على إقصاء النساء وحصرهن في الأدوار التقليدية، وكذلك السياسات الرسمية التي تخضع للابتزاز باسم الدين وتعيد إنتاج هذه الثقافة مرة أخرى سواء من خلال القوانين، وبخاصة قوانين الأحوال الشخصية، أو من خلال المؤسسات التعليمية، أو المنابر الإعلامية.

**يؤكد المؤتمر في هذا الإطار:**

**أولا:** دعوة الحكومات العربية التي لم تصدق بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للتصديق عليها بدون تحفظ، ورفع جميع التحفظات من جانب الحكومات المصدقة. كما أنه على جميع الدول العربية تعديل النظم الدستورية والتشريعية والمؤسسية، بما يتوافق مع هذه الاتفاقية، وإنشاء آليات للتطبيق ومراقبة النظم بعد تعديلها.

**ثانيا:** مكافحة العنف النفسي والجسدي والجنسي ضد النساء (كالعنف الأسري والاستغلال الجنسي في الدعارة .. الخ). وتولي الحكومات مسئولياتها تجاه هذه القضايا مع إيجاد حلول جذرية وتوفير الحماية والعلاج لضحايا العنف.

**ثالثا:** توفير فرص متساوية للنساء والرجال في المشاركة السياسية، من خلال إتاحة فرص التعليم والدعم الاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى تخصيص مناصب للنساء في مؤسسات صنع القرار أو غيرها، لضمان مشاركتهن الكاملة والفعالة.

**التمييز ضد العمال المهاجرين داخل أو خارج العالم العربي:**

إن العمال المهاجرين يفتقرون للحماية القانونية الكاملة في البلدان العربية المستقبلة لهم، وتسود أشكال مختلفة من التمييز ليس فقط بين أبناء البلد المستقبل والعمالة المهاجرة، بل أيضا تتفاوت درجات التمييز داخل أوساط العمالة المهاجرة وفقا للدول التي جاءوا منها.

وتعاني العمالة المهاجرة في بلدان الخليج في ظل نظام الكفيل من حرمان العمال العرب والأجانب من حقوقهم الأساسية. أما أوضاع العمال المهاجرين في البلدان

الأوروبية فهي تتأثر بالسياسات الهادفة إلى تقليص أعدادهم من ناحية، وبتنامي موجة جديدة من العنصرية تحض على كراهية الأجانب وتصل إلى حد استخدام العنف في التعامل مع المهاجرين وبخاصة من أصول عربية وأفريقية. وتتبدى مظاهر التمييز ضد المهاجرين في عدم حصولهم على فرص متساوية في العمل، وحرمان المهاجرين من الدول غير الأوروبية من بعض الحقوق التي يتمتع بها المهاجرون من الدول الأوروبية.

في هذا الإطار يدعو المؤتمر إلى:

١- ضرورة احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع فئات المهاجرين في دول الاستقبال، بما في ذلك المقيمين فيها اضطراراً بصورة غير قانونية. ويطالب الدول كافة بمراجعة قوانينها المحلية، بما يتسق مع المعايير الدولية، وبشكل خاص التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عام ١٩٩٠.

٢- دعوة جامعة الدول العربية لإعداد اتفاقية عربية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ومطالبة الحكومات العربية بإبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول المصدِّرة والمستقبلة للعمالة؛ تكفل حماية العمال المهاجرين وتجرّم ظاهرة الطرد الجماعي.

٣- إلغاء نظام الكفيل المعمول به في بلدان الخليج.

٤- حماية المهاجرات والعاملات الأجنبيات في الدول العربية من الاستغلال الجنسي والعبودية وضمان حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية.

٥- مطالبة دول العالم كافة بالعمل على:

أ) تأمين حرية التنقل للمهاجرين، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين المهاجرين -بغض النظر عن البلد الأصلي أو الجنسية- وبناء على سياسات موحدة ترتكز على مبدأ المساواة.

ب) اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لحظر وتجريم الدعاية العنصرية والحض على كراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

## القسم الثالث: العنصرية الإسرائيلية وحقوق الشعب الفلسطيني

ظن الكثيرون أن الأيديولوجية العنصرية قد أجهز عليها تماما بالخلاص من أعتى

رموزها في جنوب أفريقيا. إلا أن الطابع المؤسسي والقانوني العنصري الذي أقيمت على أساسه إسرائيل ما زال مستمرا، ويتغذى من ازدواجية المعايير في المجتمع الدولي.

وقد أظهرت مداولات المؤتمر عمق المأساة المتواصلة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، سواء داخل إسرائيل أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ أو في الشتات. فانطلاقا من تعريف إسرائيل لذاتها باعتبارها دولة لليهود، سنت العديد من القوانين العنصرية كأساس لتغيير الطابع الديموغرافي في البلاد، وفي مقدمتها "قانون العودة" و"قانون الجنسية" اللذان أتاحا جلب اليهود من شتى بقاع الأرض ومنحهم الجنسية الإسرائيلية تلقائيا.

في الوقت نفسه، ترفض إسرائيل بصورة مطلقة إعمال حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وبخاصة القرار رقم ١٩٤ .

إن ذلك أدى إلى التعامل مع الفلسطينيين العرب الذين بقوا في وطنهم "كأقليات دينية"، ونفت إسرائيل عنهم الصفة القومية، وما يترتب على ذلك من حقوق جماعية. فقد هيأ قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠، وقانون صندوق أرض إسرائيل لعام ١٩٥٣، وقانون التنظيم والبناء لعام ١٩٦٥، عمليات مصادرة أملاك الفلسطينيين الغائبين قسرا، مما خلق مشكلة المهجرين واعتبرت الأراضي المنهوبة ليست فقط ملكا للدولة، بل تنتمي بشكل مشترك "للشعب اليهودي"، ويحظر الانتفاع بها لغير اليهود.

وانطوى ذلك على إجبار أعداد واسعة من السكان العرب على ترك منازلهم وقراهم، حيث تجاهل القانون عن عمد عشرات القرى والتجمعات العربية من التخطيط الهيكلي، الأمر الذي يتوجب معه إخلاؤها وهدمها.

وعبر هذه القوانين العنصرية، أمكن مصادرة نحو تمممتح من الأراضي المملوكة للعرب داخل دولة إسرائيل، وأنكرت عليهم حقهم في المسكن والخدمات الأساسية لسكان القرى غير المعترف بها، والذين يزيد تعدادهم عن ١٠٠ ألف نسمة فيما يعرف بسياسة "تركيز" الفلسطينيين وحصرهم في مناطق محددة.

أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، فإن العنصرية الإسرائيلية تجلت في سعي قوات احتلالها إلى فرض طائفة من القوانين والممارسات والإجراءات لتقنين

الاستيلاء بالقوة على الأراضي الفلسطينية وتغيير بالعنف الطابع الجغرافي والديموغرافي، من خلال إجبار السكان على مغادرة أراضيهم، بهدف تعزيز نظام للفصل العنصري "أبارتيد"، وقد تجسد ذلك في:

- مصادرة الأراضي وإقامة المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية عليها.
- إحلال مستوطنين إسرائيليين -أي من غير سكان المناطق المحتلة- محل السكان الأصليين بعد إجلائهم.
- إقامة طرق تخترق الأراضي المحتلة وتحصر استخدامها بالمستوطنين وبحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي.
- احتلال القدس وضمها بالمخالفة لقواعد القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن.
- هدم المنازل وتدمير الممتلكات.
- فرض الحصار القسري وسياسة الإغلاق لفترات طويلة، مما يؤدي إلى العزل الكامل للأراضي المحتلة عن العالم وتقطيع أوصالها داخليا، بفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وكذلك المدن والقرى عن بعضها البعض، وتحويلها إلى بانتوستونات محاصرة بالمستوطنات وقوات الاحتلال الإسرائيلي، على نفس الخط الذي كان سائدا في جنوب أفريقيا قبل سقوط النظام العنصري السابق.
- الاستيلاء على مصادر المياه في الأراضي المحتلة -بما في ذلك المياه الجوفية- وحرمان السكان المدنيين الفلسطينيين من الحد الأدنى للاستفادة منها، بالتعارض مع اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وبخاصة الاتفاقية الرابعة.
- القمع المباشر للسكان المدنيين والذي تعاظم منذ الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، كرفض لاستمرار الاحتلال وعدم تلبية الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

ورغما عن العديد من القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، التي وصمت بالبطلان جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية المتخذة من جانب إسرائيل لضم القدس المحتلة، فقد اعتمد التوسع الاستيطاني فيها على ذات المنظومة القانونية العنصرية. واعتبرت إسرائيل فلسطينيّ القدس مقيمين أجانب، يسقط

حقهم في العودة إليها إذا ما غادروها لأي سبب.

وقد أتاحت عمليات المصادرة والنهب المستمر للأراضي العربية في القدس نشر حزام واسع من المستعمرات الاستيطانية على حساب السكان الأصليين، وذلك من خلال ما تقدمه إسرائيل من دعم وحوافز لبرامج الاستيطان، تشمل الحصول على الأرض بالمجان، وتقديم القروض للبناء بدون فوائد، والإعفاء من الضرائب للمستوطنين.

إن المعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في المنافي على مدار ٥٣ عاما، وسياسات إسرائيل الرامية للتحلل من قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية وبخاصة قرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨، الذي يقضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم -والذي أكدته الجمعية العامة فيما لا يقل عن مائة قرار لاحق لها- تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الأفكار المبتذلة التي قدمتها إسرائيل، وتسعى لفرضها في "التسوية النهائية"، من قبيل السماح لأعداد رمزية بالعودة، وتوطين الأغلبية إما في المنافي أو داخل دولة فلسطينية، ما تزال تتعارض جوهريا مع قواعد القانون الدولي المعاصر والحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني.

وفي هذا الإطار فإن المؤتمر يؤكد على ما يلي:

**أولا:** إن المجتمع الدولي مطالب بتحمل مسئولياته تجاه تصفية آخر معاقل العنصرية ونظام الفصل العنصري، الذي تكرسه دولة إسرائيل على النحو الذي تم بموجبه تصفية وصمة العار قبل الأخيرة في جنوب أفريقيا. وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات جادة لإجبار نظام الفصل العنصري في إسرائيل على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية وتلبية حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

وفي هذا السياق فإن دول الاتحاد الأوروبي مطالبة لاتخاذ خطوات فعالة بموجب المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الأوروبية- الإسرائيلية التي تشترط احترام إسرائيل لحقوق الإنسان.

**ثانيا:** التضامن المطلق مع الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة في مواجهة ممارسات القهر العنصري وانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها دولة الاحتلال الاستيطاني العنصري. والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في استخدام كل أشكال

النضال من أجل إنهاء الاحتلال وتصفية المستعمرات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية.

إن بناء السلام العادل في المنطقة لن يقوم على منطق الإذعان والقبول الذليل بالأمر الواقع، بل ينبغي أن ينهض على احترام الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني.

ومن هذا المنطلق، فإن إخضاع أية اتفاقية للسلام للفحص من قبل الأمم المتحدة أمر ضروري، لضمان اتساقها مع معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية. وبشكل خاص ينبغي أن تكفل أية اتفاقية للسلام في المنطقة:

١- ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة، فوق ترابه الوطني.

٢- الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، وإزالة المستعمرات الاستيطانية المقامة داخل هذه الأراضي.

٣- حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وديارهم الأصلية حسب القرار ١٩٤ وقواعد الشرعية الدولية.

**ثالثا:** أن إسرائيل تتحمل المسئولية الكاملة عن خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر إجراءات الإبعاد والتطهير العرقي والمذابح العنصرية والقوانين العنصرية.

**رابعا:** دعوة الحكومات العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين بصفة مؤقتة إلى كفالة حقوقهم المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع التأكيد على أن كفالة هذه الحقوق لا يعني قبول مبدأ التوطين المرفوض عربيا أو فلسطينيا أو التخلي عن حق العودة، بل ينبغي النظر إلى أن ضمان تمتع اللاجئين بحقوق المواطنة كاملة يعزز مقاومتهم للمخططات الرامية لتقويض حقهم في العودة بصفة نهائية.

**خامسا:** دعوة وكالات التنمية الدولية والإقليمية والدول المانحة إلى تقديم الدعم المادي اللازم للدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين من أجل الوفاء بكافة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني في تجمعات

اللاجئين الفلسطينيين النازحين بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين لتعزيز دورها في النهوض بأوضاع اللاجئين.

سادسا: دعوة مجلس الأمن للاستجابة للمطلب المشروع للشعب الفلسطيني المتمثل في توفير الحماية الدولية له، في مواجهة حرب الإبادة والتجويع والانتهاكات الجسيمة التي تمارسها قوات الاحتلال والمستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية، ومد نطاق الحماية الدولية للأقلية العربية داخل إسرائيل، ودعوته لتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب من قادة وجنود الاحتلال الإسرائيلي ومجموعات المستوطنين، وإلى حين ذلك فإن الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة مدعوة بموجب أحكام المادة ١٤٦ من الاتفاقية بملاحقة المتهمين بارتكاب مخالفات جسيمة للاتفاقية أو الأمر بارتكابها وبتقديمهم للمحاكمة.

إن موقف القضاء البلجيكي بقبول دعوى محاكمة شارون بحكم مسئوليته عن مذابح صبرا وشاتيلا يعتبر تطورا كبيرا في موضوع مقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وهو الموقف الذي أحيا الآمال في أن تخرج أوروبا ـــ ولو مرة واحدة- عن صمتها على الجرائم والمذابح العنصرية المرتكبة من جانب إسرائيل.

سابعا: دعوة مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ للانعقاد على وجه السرعة من أجل اتخاذ إجراءات عملية لضمان انصياع إسرائيل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

## هذا الكتاب

في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية حققت القضية الفلطينية انتصارا تاريخيا بالمعنى الحقيقي للكلمة، لم يكن هذا الانتصار حصيلة عمل جماعة بعينها، بل النتيجة الطبيعية لنضال تحالف مدني عالمي امتدت أواصره لتشكيل المؤتمر كله. تحالف لعب فيه مجمل المنظمات الأهلية العربية، مدعومة من جانب "تحالف المنظمات غير الحكومية في جنوب أفريقيا" الدور المركزي. لكن إذا حللنا هذا الدور المركزي في تطوره وديناميانه سنجد أن مؤتمر القاهرة الذي يحتوي هذا الكتاب على وقائعه وأعماله، شكل البوابة الأساسية التي تدفقت منها القوى الرئيسية الدافعة والمخططة لهذا الدور المركزي، والإطار الذي يبلور الصيغة المؤسسية المنظمة لحركة ذات دور مركزي

المحرر

